سلسلة مؤلفات علماء القرآن والقراءات (٧)



الأمانة العامة للأوقاف
مصرف المساجد



الإِحْكَامُ

فِي ضَبْطِ «المقدِّمةِ الجزريَّة» وَ«تحفةِ الأطفالِ»

ضبط وتحقيق
محمد بن فلاح المطيري



قطاع المساجد

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قطاع المساجد

مشروع رعاية القرآن الكريم في المساجد

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م



دولة الكويت - الرقعي - شارع محمد بن القاسم

بدالة : ٤٨٩٣٠١٩ - ٤٨٩٠٣٩٢ داخلي ٤٠٤ - فاكس ٤٨٩٠٤٠٨ / ٠٠٩٦٥

أو ٦٦ / ٢٤٧٤٧٥٥ دخلي ١٠١ - فاكس : ٢٤٧٤٧٣٣

www.islam.gov.kw

www.koraa-alquran.com

E-mail : amana@www.asgaf.org

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُفْتَتَحُ ٱلْكِتَابِ

«الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العالَمين، والصلاةُ والسلامُ على أَشْرَفِ المُرسَلين، سَيِّدِنا ونبيِّنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِه وأصحابِه أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ عِلْمَ التجويدِ مِن أَهَمِّ العلومِ الشرعيةِ؛ لِتَعَلُّقِهِ بكلامِ البارئِ سبحانه وتعالى، وقد قال العلماءُ: إنَّ تَعَلُّمَهُ فرضُ كفايةٍ، والعَمَلَ به فرضُ عينٍ على كلِّ مُكَلَّفٍ يُرِيدُ قراءةَ شيءٍ مِن القرآنِ الكريمِ.

وأدنَى حَدٍّ لِصِحَّةِ التلاوةِ أن تَسْلَمَ مِن الإخلالِ بالمعنى أو بالإعرابِ، أو بِهِمَا معاً.

لذلك حَرَصَ أئمةُ القراءةِ - رحمهم اللَّه تعالى - في شَتَّى العصورِ على التأليف في التجويد، بَيْنَ منظومٍ ومنثورٍ ومُطَوَّلٍ ومُختصَرٍ.

وكان مِن بَيْنِ تلك التآليفِ منظومةُ: (المُقَدِّمَة فيما يَجِبُ على قارئِ القرآنِ أن يَعْلَمَهُ)، لإمام الدُّنيا في علومِ التجويدِ والقراءاتِ، شيخِ القُرَّاءِ والمُحدِّثينَ، العلَّامةِ ابنِ الجَزَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٨٣٣هـ).

فقد حَوَتْ - على صِغَرِ حَجْمِها - جُلَّ أبحاثِ التجويدِ الهامَّةِ، مع حُسْنِ سَبْكٍ، ودِقَّةِ لَفْظٍ، وجَمَالِ أُسْلُوبٍ، ورَزَقَها اللَّهُ سبحانه القَبُولَ لدى الناسِ على مَرِّ الأيامِ والدُّهورِ، مِن زمنِ ناظِمِها رَحِمَهُ اللَّهُ إلى زمنِنا هذا.

وقد أَقْبَلَ العلماءُ في شَتَّى الأعصارِ على شرحِها وإخراجِ ما فيها مِن كنوزٍ، وإبرازِ ما حَوَتْ مِن لطائفَ»[١].

وعلى غِرَارِها جاءت منظومةُ «تحفة الأطفال» للجمزوري مِن حيثُ الصِّيتُ والقَبُولُ لدى عامَّةِ المشتغلين بتدريسِ عِلْمِ التجويدِ.

ولَطالَمَا دارَ في خَلَدِي الرغبةُ في خدمةِ كتابِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ ولو بأيِّ وَجْهٍ مِن

(١) ما سَبَقَ نَقَلْتُهُ بحروفه من مقدمة فضيلة الشيخ د. أيمن سويد من تحقيقه للجزرية.

الوُجُوهِ، حتى شَرَّفَنِي رَبُّ العِزَّةِ بخدمةِ كتابِه العظيم مِن خلالِ تحقيقِ هاتَيْنِ المنظومتَيْنِ اللَّتَيْنِ لهما مِن القَبُولِ ما لهما، وسَمَّيْتُ هذا التحقيقَ: **«الإحكام في ضَبْط المقدِّمة الجزرية وتحفة الأطفال»**[1].

وكان العَزْمُ أَوَّلَ الأمرِ على الوقوفِ عند ضَبْطِهما بالشَّكْلِ وعلاماتِ الترقيم، ثُمَّ بدا لي أن أَجْعَلَ العَمَلَ على نحوِ ما ترى لِعِدَّةِ أسبابٍ، منها:

١- وجود عدة روايات لألفاظهما مع اختلاف وجوه الضبط في مفرداتهما، ومِن ثَمَّ اقتضى مِنِّي جَمْعَ تلك الاختلافاتِ بَيْنَ النُّسَخِ والتعليقَ على ما مِن شأنِه خدمةُ المنظومتَيْنِ.

٢- كثرة الأخطاء عند عامَّةِ مَن تَصَدَّرَ لضبطهما، فلا تكاد تَجِدُ طبعةً خاليةً مِن التحريف والتصحيف وعدم الضبط السليم.

وأرجو أن تَعِيَ كُلُّ أُذُنٍ وَاعِيَةٍ أَنَّ عَمَلِي فيهما مُنْصَبٌّ على: ذِكْرِ اختلافِ النُّسَخِ، وجَمْعِ الرواياتِ، والتدقيقِ في الضبطِ والوزنِ والإملاءِ والإعرابِ، والتنبيهِ على أخطاءِ الطبعاتِ مِن حيثُ التحريفُ والتصحيفُ، أَمَّا مسائلُ التجويدِ ومباحِثُه فليستْ بُغْيَتِي ولَسْتُ أَهْلًا للخَوْضِ فيها.

ومِن المُناسِبِ هنا أن أَنْقُلَ لكم كلاماً جميلًا للشيخ حسنٍ الوراقيِّ حيث قال: «أرجو مِن المشايخ الفُضَلاءِ وطلبةِ العِلْم العُقَلاءِ أن يتقوا اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ فيما بينهم، وأَلَّا يَجْعَلوا بعضَ الخلافاتِ في الضَّبْطِ سَبَباً في الشِّقاقِ والخلافِ والنِّزاعِ والحِقْدِ والحَسَدِ والغِلِّ بينهم؛ فقد رأيتُ البعضَ يَقَعُ في الحرام المَحْضِ مِن سَبٍّ وشَتْمٍ وغِيبةٍ ونميمةٍ وغيرِ ذلك بسببِ ذلك، فبعضُهم لَمْ يَقْرَأْ وَجْهاً ما على شيخِه أو لَمْ يَدْرِ به فَيُنْكِرَهُ وهو صحيحٌ معلومٌ لدى الآخرين، وأنا أَعْلَمُ بمشاكلَ وخلافاتٍ ونزاعاتٍ حَصَلَتْ بين المشايخِ وطلبةِ العِلْمِ بسببِ بعضِ الكلماتِ كـ(فَرَّ) و(فِرَّ)، و(فألف الجوف) (للجوف

---

(١) وبعد الانتهاء من كتاب «الإحكام» قمتُ - ولله الحمد - بإفراد المنظومتين في طبعتين:
- الأولى: مشتملة على فراغات للشرح والتعليق.
- والأخرى: عبارة عن كُتَيِّب صغير للحُفَّاظ.
مع إشارةٍ فيهما لأهم الفروق التي بين النُّسَخ.

ألف)، وغيرِ ذلك مِن الأشياءِ المُختلَفِ فيها والتي لا تُؤَثِّرُ كثيراً مِثْلَما يُؤَثِّرُ الطَّعْنُ والنَّيْلُ مِن المُسْلِمِ، فَنَسْأَلُ اللَّهَ تعالى أن يُصْلِحَ ذاتَ بينِنا وأن يُؤَلِّفَ بين قلوبنا، آمين» اهـ.

وخِتَاماً فإني أَشْكُرُ كلَّ مَن أَعَارَني كتاباً أو أَرْشَدَني صَوَاباً، فإن كان مِن رَشَدٍ وسَدَدٍ ومَدَدٍ فمِن اللَّهِ الواحدِ المَنَّانِ، وإن كان مِن زَلَلٍ وخَلَـلٍ وخَطَلٍ فذلك قِسْمَةٌ بيني وبين الشيطان، فإن أَخْطَأْتُ فلستُ بِدْعاً مِن الوَرَى، وإن أَصَبْتُ فما رَمَيْتُ إذ رَمَيْتُ ولكنَّ اللَّهَ رَمَى، وكُن لي كما قال الشاطبيُّ:

وَظُـنَّ بِـهِ خَـيْـراً وَسَـامِـحْ نَـسِـيـجَـهُ ... بِٱلْإِغْضَاءِ وَٱلْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلَا

وَسَـلِّمْ لإِحْـدَى ٱلْحُسْـنَـيَـيْـنِ: إِصَـابَـةٌ ... وَٱلْاخْرَى ٱجْتِهَادٌ رَامَ صَوْباً فَأَمْحَلَا

وَإِنْ كَـانَ خَـرْقٌ فَـأَدْرِكْـهُ بِـفَـضْـلَةٍ ... مِنَ ٱلْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلَا

واللَّهَ أَسْأَلُ أن يُوَفِّقَنا لِكُلِّ خَيْرٍ، ويَرْزُقَنا الإخلاصَ في القولِ والعملِ، واللَّهُ وَلِيُّ التوفيقِ، وصَلَّى اللَّهُ وسَلَّمَ على النبيِّ مُحَمَّدٍ وآلِهِ والصحابةِ أجمعين.

وكتب

محمد بن فلاح بن مشعان العزيزي المطيري

٢١/ رمضان/ ١٤٢٨هـ - ٣/ ١٠/ ٢٠٠٧م

الكويت - صباح الناصر



الحديث عن «المقدمة الجزرية» لابن الجزري رحمه الله

* أولًا: سَنَةُ نَظْمِها:

قال فضيلة الشيخ د. حازم بن سعيد حيدر[١]: «ويَتَرَجَّحُ لَدَيَّ أن ابن الجزري رحمه الله وَضَعَ مُقَدِّمَتَهُ بين عامَيْ ٧٩٨ - ٨٠٠ هـ، وذلك في رحلته إلى بلاد الرُّوم (وهي تركيا الآن)؛ لأن ابنَه أبا بكرٍ أحمدَ حَضَرَ سماعاً إجازةَ أبيه لأبي الحسن علي باشا بقراءة الأخيرِ (المُقدِّمةَ) عليه عام ٨٠٠ هـ كما هو مثبَت بخط ابن الجزري في نهاية نسخة مكتبة (لا له لي)[٢]، وأيضاً فإن ابنَه الآخَرَ أبا الخيرِ محمداً لَحِقَ بأبيه إلى تركيا عام ٨٠١ هـ، وفيه حَفِظَ المقدمةَ الجزريةَ، فلو كان ابن الجزري نَظَمَها قبل ذلك في الشام أو مصر لسبق لابنِه المذكورِ حِفْظُها» اهـ.

ويرى فضيلة الشيخ د. أشرف طلعت[٣] أنها نُظمت في حدود سنة ٧٩٨هـ.

* ثانياً: التعريف بها:

اسمها: «**المُقَدِّمَةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ القُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ**»، وهي أرجوزة[٤] مكوَّنة من ١٠٧ أبيات على أَصَحِّ الأقوالِ، ومِمَّا يَتَّضِحُ أن ابن الجزري لم يَجعَل لها أبواباً ولا فصولًا، وإنما اجتهد في تبويبها بعضُ الشُّرَّاح والمحققين.

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام[٥]:

القسم الأول: خطبة الناظم وعدة أبياتها ٨ أبيات، وقد عَرَضَ الناظم فيها لما يلي:

١- بيان اسمه ومذهبه الشافعي.

---

(١) في تقديمه لشرح الشيخ عبد الرازق موسى للمقدمة الجزرية ص ١١- ١٢ .

(٢) انظر ص٢٦ .

(٣) في مقدمة تحقيقه للمنظومتين ص ١١ .

(٤) أي من بحر الرجز: «مستفعلن» ست مرات، ويدخله من الزحافات: الخبن «مَفَاعِلُنْ»، والطي «مُفْتَعِلُنْ»، والخبل «فَعَلَتُنْ»، ومن العلل: القطع «مَفْعُولُنْ» وزحافه الخبن «فَعُولُنْ».

(٥) بتصرُّف من مقدمة التحقيق لشرح الفضالي ص ٤١ - ٤٤ .

٢- الحَمْدَلَة، والصلاة على رسول الله ﷺ وآله وصحبه.

٣- بيان أنَّ هذه الأرجوزةَ مُقدِّمةٌ لِمَا يجب على كلِّ قارئٍ مِن قُرَّاء القرآن الكريم أن يَعلَمه من أحكام التجويد.

٤- الإشارة إلى ما يحتاج إليه قارئ القرآن من معرفة: مخارج الحروف، وصفاتها، والوقف والابتداء، مع ما يتعلَّق بهما من أبحاث رَسْم المصحف.

القسم الثاني: الأبواب:

وتنقسم إلى خمسة عشر باباً، وهي:

١- باب مخارج الحروف:

وهو من أهم أبحاث التجويد، وقد بيَّنها الناظم في ١١ بيتاً، ورتَّبها باعتبار وَضْعِها، حيث جَعَلَ الأبعدَ ممَّا يلي الصَّدْرَ، والأقربَ مُقابِلَه.

٢- باب صفات الحروف:

ذَكَرَ الناظم سبعة عشر نوعاً لها في ٧ أبيات، حيث قسَّمها إلى صفات لها ضدٌّ وهي خمسٌ ضِدُّ خمسٍ، وسبع صفات لا ضدَّ لها.

٣- باب التجويد:

بيَّن فيه المراد بالتجويد، وما يجب فيه من رعاية المخارج والصفات وغير ذلك، مع المداوَمة على القراءة بالتَّكْرار: في ٧ أبيات.

٤- أبواب التفخيم والترقيق: وضمَّنها الحديثَ عن:

أ- ترقيق الحروف المستفلة: في بيت واحد.

ب- بعض التحذيرات والتنبيهات: في ٦ أبيات.

جـ- ما يتعلَّق بالراء من حيث التفخيم والترقيق: في ٣ أبيات.

د- ما يتعلَّق باللام من حيث التفخيم والترقيق، وبعض الأحكام المتعلِّقة بتفخيم حروف الاستعلاء وبتخليص المُرقَّق مِن المُفخَّم والعكس: في ٦ أبيات.

٥- باب إدغام المُتماثِلَيْنِ والمُتجانِسَيْنِ:

تكلَّم فيه على بيان ما يُدغَم من الحروف المُتماثِلة والمُتجانِسة، وبيَّن موانعَ الإدغامِ وشروطَه وأحكامَه: في بيتين.

٦- باب الضاد والظاء:

أخذ الناظم بذِكْر الظاءات التي تجيء في القرآن: في ٨ أبيات.

٧- باب التحذيرات:

أَمَرَ بتبيين الضاد إذا تَلاها ظاء أو طاء أو تاء: في بيتين.

٨- باب النون والميم المُشددتَيْنِ والميم الساكنة:

ذَكَرَ فيه النون والميم المُشدَّدتين، وما يَلزَمهما من الغُنَّة، وأحكام الميم الساكنة من إظهارٍ وإخفاءٍ: في ٣ أبيات.

٩- باب أحكام النون الساكنة والتنوين:

من إظهارٍ وإدغامٍ وقلبٍ وإخفاءٍ: في ٤ أبيات.

١٠- باب المَدِّ:

تحدَّث فيه عن أنواع المدِّ ومراتِبه: في ٤ أبيات.

١١- باب معرفة الوقف والابتداء:

حيث بَيَّنَ أقسامَ الوقف والابتداء وحُكْمَ كلٍّ قسمٍ منها: في ٦ أبيات.

١٢- باب المقطوع والموصول:

وقد نَبَّهَ الناظم في هذا الباب على كلماتٍ: منها ما يُكتَب مقطوعاً بلا خلافٍ، ومنها ما يُكتَب موصولًا بلا خلافٍ أيضاً، ومنها ما يُكتَب في بعض المصاحف مقطوعاً وفي بعضها موصولًا، مع بيان مواضعها في القرآن العظيم: في ١٥ بيتاً.

١٣- باب التاءات:

وقد حَصَرَ الناظم في هذا الباب ما رُسِمَ في القرآن العظيم بالتاء المبسوطة؛ ليُعرَف أنَّ ما عداه بالتاء المربوطة، مع ذِكْر مواضعها في القرآن: في ٧ أبيات.

١٤- باب همزة الوصل:

وبَيَّنَ الناظم فيه أحكام همزة الوصل حال الابتداء بها، سواء كانت في فعلٍ أو اسمٍ أو حرفٍ، ثم حَصَرَ الأسماء السماعية الواردة في القرآن: في ٣ أبيات.

١٥- باب الوقف على أواخر الكَلِم:

بَيَّنَ فيه كيفية الوقف على الكلمة القرآنية، ومتى يُوقَف عليها بالسكون المَحض، أو مع الإشمام، أو بالرَّوْم: في بيتين.

القسم الثالث: خاتمة النَّظْم:

وهي خاتمةُ هذا النَّظْمِ المبارك، حيث قدَّمها الناظمُ تُحفةً وهديةً لقارئ القرآن الكريم، وخَتَمَها كما بدأها بحمد اللّه والصلاة على رسوله ﷺ: في بيتين.

فصار مجموعُ أبياتِ هذه المنظومةِ مِئَةً وسبعةَ أبياتٍ.



* **ثالثاً: شروحها:**

لا شيءَ أَدَلَّ على أهميةِ متنٍ مِن المتونِ مِن كثرةِ شروحِه وحواشيه، ولَمَّا كان لهذه المُقدِّمةِ المُبارَكةِ القَبولُ الحَسَنُ في نفوسِ العلماءِ والقُرَّاءِ تَسابَقَ أهلُ العلمِ إلى شرحِها وحَلِّ ألفاظِها منذ زمن الناظم حتى عصرنا هذا.

ومن تلك الشروح والحواشي والتعليقات[١]:

١- الحواشي المُفهِمة في شرح المقدمة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، المعروف بـ «ابن الناظم»، ت: ٨٢٧هـ وقيل: ٨٣٥هـ.

٢- الطِّرازات المُعلِمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم بن علي الحديدي الأزهري، ت: ٨٧٠هـ.

٣- وله شرح آخر اسمه: الدُّرَّة المنظمة لشرح المقدمة.

٤- شرح الجزرية، لأحمد بن إسماعيل الكوراني، ت: ٨٩٣هـ.

٥- تحفة المريد لمعرفة مقدمة التجويد، لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري المعروف بـ«ابن قوقب»، ت: ٨٩٣هـ.

٦- شرح على المقدمة الجزرية، لإمام الجامع الجديد المشهور بالكنباوي، كان حيّاً: ٨٩٧هـ.

٧- شرح الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الخليلي، ت: ٩٠٢ هـ.

٨- الحواشي الأزهرية في حَلِّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد بن عبد الله الأزهري، ت: ٩٠٥هـ.

٩- الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، لأبي الفتح محمد بن محمد المزي، ت: ٩٠٦هـ.

---

(١) قمتُ بإحصائها من مقدِّمات المحقِّقين وما اشتملت عليه كُتُبُ التراجم كـ: «الضوء اللامع» للسخاوي، و«إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء» للبرماوي، وغيرهما.

١٠- اللآلئ[1] السَّنيَّة في شرح المقدمة الجزرية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، ت: ٩٢٣هـ.

١١- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لزكريا بن محمد الأنصاري، ت: ٩٢٦، وله حواشٍ على شرح ابن الناظم.

١٢- ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد، لمحمد بن عمر بن مبارك الحضرمي، المعروف بـ «بَحْرَق»، ت: ٩٣٠هـ.

١٣- شرح الجزرية، لشمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الدلجي، ت: ٩٤٧هـ.

١٤- شرح المقدمة الجزرية، لعصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ «طاش كبري زاده»، ت: ٩٦٨هـ.

١٥- الفوائد السَّرِيَّة في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذِفي، المعروف بـ «ابن الحنبلي»، ت: ٩٧١هـ.

١٦- نظم في شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام البتروني، المعروف بـ«ابن الغرامي»، ت: ٩٧٧هـ.

١٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر المستكاوي، كان حيّاً: ٩٧٧هـ.

١٨- شرح الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن عمر، المعروف بـ «قورد أفندي»، ت: ٩٩٦هـ.

١٩- شرح الجزرية، لعبد الرحمن بن علي الأماسي، ويُعرف بـ«مؤيد زاده»، ت: ٩٩٢هـ.

٢٠- شرح الجزرية، لعلي بن غانم المقدسي، الملقب بـ«نور الدين الحنفي»، ت: ١٠٠٤هـ.

---

(١) ويسمى: «العقود».

٢١- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، لمُلّا علي بن سلطان القاري، ت: ١٠١٤هـ.

٢٢- الفوائد المسعدية في حَلِّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لعمر بن إبراهيم المسعدي، ت: ١٠١٧هـ.

٢٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن بدر الدين المنشي، ت: ١٠٠١هـ.

٢٤- الجواهر المضيَّة على المقدمة الجزرية، لأبي الفتوح سيف الدين بن عطاء اللّه الفضالي البصير، ت: ١٠٢٠هـ.

٢٥- النكت اللوذية على شرح المقدمة الجزرية (حاشية على الدقائق المحكمة)، لشرف الدين حفيد زكريا الأنصاري.

٢٦ - شرح المقدمة الجزرية (باللغة التركية)، لمحمد بن أحمد، المعروف بـ «صوفي زاده»، كان حيّاً: ١٠٢٤هـ.

٢٧- تلخيص حاشية شرف الدين حفيد زكريا الأنصاري، لأحمد بن عمر الإسقاطي، ت: ١١٥٩هـ.

٢٨- وله حاشية أخرى على الدقائق المحكمة.

٢٩- شرح الجزرية، لعلاء الدين علي بن محمد الطرابلسي، ت: ١٠٣٢هـ.

٣٠- تحفة المريد لمقدمة التجويد، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر الكَرْمي، ت: ١٠٣٣هـ.

٣١- الفوائد المكية في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد حجازي الواعظ القلقشندي، ت: ١٠٣٥هـ.

٣٢- وله أيضاً: الهدية النبوية في شرح الجزرية.

٣٣- وله شرح ثالث.

٣٤- شرح الجزرية (أو حاشية على بعض شروحها)، لعبد الحق بن سيف الدين الدهلوي، ت: ١٠٥٢هـ.

٣٥- شرح المقدمة الجزرية، لحسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الشهير بـ «المدابغي»، ت: ١١٧٠هـ.

٣٦- الدُّرَّة المنظمة البهية في حَلِّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لمنصور بن عيسى بن غازي الأنصاري السَّمَنُّودي، كان حيّاً: ١٠٨٤هـ.

٣٧- تعليقات على المقدمة الجزرية، لعبد الله بن حسين السويدي، ت: ١١٧٤هـ.

٣٨- حاشية على شرح زكريا الأنصاري، لعلي الشبراملّسي، ت: ١٠٨٧هـ.

٣٩- الدُّرَّة السَّنِيَّة في حَلِّ ألفاظ الجزرية، لعبد الجليل محمد بن عبد الهادي العمري، ت: ١٠٨٧هـ.

٤٠- الجواهر السَّنِيَّة على ألفاظ الجزرية، لإسماعيل الحصري الحموي القوصوني، كان حيّاً: ١٠٩٠هـ.

٤١- الكواكب المضيَّة في شرح بعض أبيات الجزرية، لمحمد الشهرزوري البرزنجي، ت: ١١٠٣هـ.

٤٢- الحواشي المحكمة على المقدمة الجزرية، لمحمد بن عمر بن قاسم بن إسماعيل البقري، ت: ١١١١هـ.

٤٣- حاشية على شرح خالد الأزهري للمقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر، المعروف بـ «الأمير الكبير»، ت: ١٢٣٢هـ.

٤٤- شرح الجزرية، لأحمد بن محمد بن البخاري الشنقيطي، ت: ١٢٧٥هـ.

٤٥- شرح الجزرية (باللغة الفارسية)، لكرامت علي، ت: ١٢٩٠ هـ.

٤٦- وسيلة المريد لبيان التجويد، حاشية على المقدمة، لعبد المعطي بن سالم الشملاوي: ت: ١١٢٧هـ.

٤٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم الدكدكجي، ت: ١١٣١هـ.

٤٨- التعليقات الوفية على متن الجزرية، لمحمد بن بشير، المعروف بـ«الغزوي»، كان حيّاً: ١٣٠٥هـ.

٤٩- الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة، لمحمد بن علي بن يوسف الشريف التونسي، المعروف بـ «ابن يالوشة»، ت: ١٣١٤هـ.

٥٠- المطالب العلية على متن الجزرية، لمحمد بن بشير بن هلال الدلاجاتي الحلبي، ت: ١٣٣٩هـ.

٥١- الهدية في شرح الجزرية، لمحمد مصطفى بن موسى، إمام وخطيب جامع السليمانية بإستانبول.

٥٢- شرح الجزرية، لمحمد بن محمد بن علي بن عبد الرحمن الشرشالي البطاوري المكي، ت: ١٣٥٥هـ.

٥٣- النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام- زكريا الأنصاري- لمقدمة تجويد القرآن، لعبد الرحمن النحراوي، ت: ١٢١٠هـ.

٥٤- حواشٍ على باب مخارج الحروف من المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه، لرضوان بن محمد المخللاتي، ت: ١٣١١هـ.

٥٥- الدقائق المنتظمة على الدقائق المحكمة (حاشية على شرح زكريا الأنصاري)، لنور الدين علي بن عمر بن أحمد الميهي، ١٢٠٤هـ.

٥٦- المنحة العطرية في شرح المقدمة الجزرية، لأبي نصر محمد أعظم بن كدي الهروي البرنابادي، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري.

٥٧- الفوائد المحررة في شرح المقدمة، لمحمد بن كمال الدين المدني.

٥٨- شرح المقدمة الجزرية، لخليل بن عثمان الشقلاويش.

٥٩- الدُّرَّة المنظمة على شرح المقدمة، لأحمد بن يحيى السوسي.

٦٠- شرح الجزرية، لمحمد بن ضياء الدين أبي البقاء المعنوي.

٦١- الفوائد السنهورية في شرح الجزرية، لعلي بن حسن السنهوري.

٦٢- شرح الجزرية، لمحمد بن سلامة الواعظ.

٦٣- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد القاضي.

٦٤- كفاية المريد لمقدمة التجويد، لخليل بن بدر الدين الكناوي.
٦٥- القواعد المحكمة في شرح المقدمة، لمؤلفٍ مجهول.
٦٦- النبذة المتممة لشرح المقدمة، لمؤلفٍ مجهول.

*** شروح معاصرة:**

٦٧- شرح المقدمة الجزرية، لمحمود شاهين العنوسي.
٦٨- ترجمة واختصار وشرح المقدمة الجزرية، لفتح محمد، ت: ١٤٠٧هـ.
٦٩- الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، لعبد الرازق بن موسى.
٧٠- العطايا الوهبية في شرح المقدمة الجزرية، لرحيم بخش، ت: ١٤٠٢هـ.
٧١- شرح المقدمة الجزرية، للمرسي بن حسين جوهر، ت: ١٤١٠هـ.
٧٢- شرح المقدمة الجزرية، لمحمد محيسن، ت: ١٤٢٢هـ.
٧٣- دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، لسيد لاشين أبو الفرح.
٧٤- القلائد الجوهرية في جيد المقدمة الجزرية (باللغة الأردية)، لسعيد أحمد.
٧٥- شرح المقدمة الجزرية، لعبد العزيز الناغي.
٧٦- الدُّرَر البهية شرح المقدمة الجزرية، لأسامة عبد الوهاب.
٧٧- إتحاف كرام البرية بشرح المقدمة الجزرية، لعلي بن مبارك العازمي.
٧٨- الروضة الندية شرح متن الجزرية، لمحمود عبد المنعم العبد.
٧٩- المنح الإلهية شرح المقدمة الجزرية، لهاني بن محمد بن عبد الله القاضي.
٨٠- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية، لصفوت محمود سالم.
٨١- الدقائق التجويدية في المقدمة الجزرية، لفرغلي سيد عرباوي.
٨٢- الواضح في شرح المقدمة الجزرية، لعزت عبيد الدعاس.
٨٣- شرح المقدمة الجزرية، لإبراهيم بن سعيد الدوسري.
٨٤- التحفة الورَّاقية شرح المقدمة الجزرية، لحسن الورَّاقي.

٨٥- إسعاد البرية بشرح المقدمة الجزرية، لحمدي السيد.

٨٦- الحواشي المَرْضِيَّة على المقدمة الجزرية في تجويد كلام رب البرية، لعبد اللَّه ناجي.

٨٧- مختصر شرح المقدمة الجزرية، لعلي حسن سليمان.

٨٨- الأنوار البهية في حل الجزرية، لعبد الباسط هاشم.



* رابعاً: قالوا في «المقدِّمة الجزرية»:

- قال ابن الناظم ص١٠١: «... وكان أَنْفَعَ ما أُلِّفَ في ذلك الأرجوزةُ المُسَمَّاةُ بـ(المقدِّمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه) مِن نَظْم سيِّدي ووالدي الإمام العلَّامة...، فإنها مع صِغَرِ الحَجْمِ وحُسْنِ الاختصارِ حَوَتْ ما لَمْ تَحْوِهِ في هذا العِلْم الكُتُبُ الكِبَارُ» اهـ.

- وقال عبد الدائم الأزهري ص ٦٨: «... وإنَّ أَنْفَعَ ما رأيتُ في هذا الشأنِ وأكثرَ غناءً لِقُرَّاءِ القرآنِ في هذا الزمانِ الأرجوزةُ المُسَمَّاةُ بـ(المقدِّمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)...، وكنتُ مِمَّن اعتنى بها حفظاً وأتْقنها على ناظِمِها معنىً ولفظاً...، فإنها مع صِغَرِ حَجْمِها غزيرٌ عِلْمُها...» اهـ.

- وقال طاش كبري زاده ص ٣٥ - ٣٦: «... وكان أَحْسَنَ ما أُلِّفَ في عِلْمِ التجويدِ الأرجوزةُ المُسَمَّاةُ بـ(المقدِّمة)...، فإنها بابُ هذه المدينةِ الطَّيِّبةِ وأساسُها، ورئيسُ هاتيكَ العلومِ ورأسُها، بحيث لا مندوحةَ عنها لطالبِ القرآنِ؛ إذ فاقَ على الأقرانِ في مِضْمارِ البيانِ» اهـ.

- وقال ابن الحنبلي ص ٢٥ - ٢٦: «... مقدِّمةٌ عُقُودُ جُمَانِها عليَّةٌ، ولطائفُ إشاراتِها مِن بَواهِرِ عباراتِها خَفِيَّةٌ مِن جَلِيَّةٍ إذا ضاعَ نَشْرُها كانت طَيِّبةَ النَّشْرِ، أو بانَ يُسْرُها كانت عُمْدَةَ أهلِ العصرِ، ذاتُ دقائقَ مُحْكَمَةٍ، ومَطْوِيَّاتٍ بطِرَازِ الرُّموزِ معلمةٍ، وتيسيرٍ على اللَّافِظِ، وأوزانٍ يَقْبَلُها طَبْعُ الحافِظِ» اهـ.

- وقال البرنابادي ص ٢: «... كانت دُرَّةً يتيمةً، وفريدةً كريمةً، ومنظومةً بديعةً، ورموزاً خَفِيَّةً، وكنوزاً ثمينةً، حاويةً مع صِغَرِ حَجْمِها ما لَمْ تَحْوِهِ الكُتُبُ الكِبَارُ، شهيرةً بالقراءةِ والحفظِ في الأقطارِ، وشَرَحَها جَمٌّ غَفِيرٌ مِن فضلاءِ الأمصارِ، وتَلَقَّاها بالقَبُولِ علماءُ الأعصارِ، وتَدَاوَلَها الصِّغارُ والكِبَارُ» اهـ.

* * *

* خامساً: ما اعتمدتُ عليه في ضبط «المُقدِّمة الجزرية» والتعليق عليها:

اعتمدتُ في ذلك:

١- على نسخةٍ خطِّيَّةٍ قيِّمةٍ[١] مقروءةٍ على الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ وعليها إجازةٌ بخطِّه.

٢- وعلى ثلاثةَ عَشَرَ شرحاً للمقدمة الجزرية.

٣- وعلى عدة طبعاتٍ لها قام بضبطها جماعةٌ من المحققين.

وإليك تفصيل ما سبق:

١- النُّسخة الخطِّيَّة:

تعود أهمية هذه النسخة إلى كونها مقروءةً على الناظم ابنِ الجزريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وفي آخِرها إجازةٌ بخطِّه، وهي مصوَّرةٌ عن النسخة المحفوظة في مكتبة «لَا لَهْ لِي» في مدينة إستانبول بتركيا تحت رقم «٧٠» عمومي، وهي نَفْسُها التي اعتمد عليها د.أيمن سويد ود.أشرف طلعت في تحقيقهما للجزرية.

وسأترك الحديثَ عنها للدكتور أشرف طلعت حيث يقول ص ١٠- ١٤: «...وعلى الرغم مِن وجودِ هذه الإجازةِ التي بخَطِّ الناظم على هذه النسخةِ إلا أنها لا تكفي وَحْدَها في تحقيقِ نَصِّ المتنِ وإن كانت في أكثرِ مواضعِها جَيِّدةً؛ فقد ظَهَرَ بعد البحثِ ومُقابلةِ النُّسخ ومطالعةِ الشُّروح والنَّظرِ في الإجازاتِ أنَّ المقدِّمة الجَزَرِيَّة - كغالِبِ منظوماتِ الجَزَرِيِّ - مَرَّتْ بأكثرَ مِن مَرْحَلَةٍ في التأليفِ ولها أكثرُ مِن صورةٍ، وأنَّ النسخةَ المذكورةَ ليست هي الصورةَ الأخيرةَ للمقدِّمة، ولا هي أَدَقُّها؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- إجازةُ ابنِ الجزريِّ المكتوبةُ في نهايةِ هذه النسخةِ كانت في شهرِ المحرَّم سَنَةَ ٨٠٠هـ، وذلك قريبٌ مِن تاريخ نَظْمِها الذي كان في حدودِ سنةِ ٧٩٨هـ، فكأنها الصورةُ الأُولى للمنظومة؛ فقد عاش الناظمُ بعد تاريخ هذه الإجازةِ ثلاثاً وثلاثين سنةً، وغَيَّرَ فيها كما سيأتي.

(١) حصلتُ على صورةٍ لها عن طريق فضيلة الشيخ د.حازم الكَرمي، فجزاه اللَّهُ خيراً.

٢- تَفَرَّدَتْ هذه النسخةُ بأشياء لَمْ تُشارِكْها فيها أيٌّ مِن النُّسَخ الأُخرى - على كَثْرتِها -، وبعضُ هذه التَّفرُّداتِ خطأٌ نَبَّهَ عليه الشُّرَّاحُ، وبعضُها يُوهِمُ ظاهِرُه خلافَ المعنى المقصودِ.

فمِن المواضعِ التي انفردتْ هذه النسخةُ بها ونَبَّهَ الشُّرَّاحُ على خَطَئِها ما وَرَدَ في البيتِ العاشرِ بلفظِ: (لِلْجَوْفِ أَلِفٌ)؛ إذ لا يستقيمُ به الوزنُ، نَبَّهَ عليه ملَّا عليٌّ القاري في شرحِه على الجزرية.

وقال ابنُ غازي: (وفي بعض النُّسَخ: «لِلْجَوْفِ أَلِفٌ»، وهو الذي شَرَحَ عليه ابنُ الناظمِ، ولا يُوجَدُ في نسخةٍ سواه).

والمقصود بـ(ابن الناظم) أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمدٍ الجزريُّ، وهو أحدُ الذين سَمِعُوا الجزريةَ على صورتِها الأُولى سنة ٨٠٠هـ وأُجِيزَ بها، ثُمَّ فارَقَ أباه أكثرَ مِن عشرين سنةً، شَرَحَ خلالَها المنظومةَ حَسْبَما سَمِعَها قديماً.

وقد عَدَّلَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ هذا الموضعَ إلى: (فَأَلِفُ ٱلْجَوْفِ)، وأُثْبِتَ هذا التعديلُ في نسخةٍ مُوَثَّقَةٍ من منظومتِه (طَيِّبَةِ النَّشْرِ)[1] التي ضَمَّنَها العديدَ مِن أبياتِ المقدِّمةِ، وقُرِئَتْ عليه سنة ٨٢٣هـ، أي بَعْدَ نَظْمِها بأربعٍ وعشرين سنةً تقريباً، وعلى هذا التعديلِ مَضَى شُرَّاحُ الجَزَرِيَّةِ.

...

٣- أكثرُ شُرَّاحِ الجَزَرِيَّةِ اعتَمَدُوا على نُسَخٍ مُخالِفَةٍ لهذه النسخةِ في مواضعَ كثيرةٍ بما يُشْبِهُ الإجماعَ، وإذا ذَكَرَ أحدُهم خِلافاً بَيْنَ نُسَخِ الجَزَرِيَّةِ التي اطَّلَعَ عليها أشارَ إلى ما في هذه النسخةِ بقولِه: (وفي نسخةٍ)، ولَمْ يُعَوِّلْ عليها في الغالب، فهي دائماً عندهم مَحَلٌّ للحكاية - أعني في مواضع الخلافِ - وليست للشرح، وما ذلك إلا لأنها ليست بالصورةِ الأخيرةِ للمنظومةِ كما قَدَّمْتُ»اهـ.

* * *

(١) الذي في الطَّيِّبة - بحسب الطبعة التي بين يدي -: «فالجَوْفُ لِلْهَاوِي وأُخْتَيْهِ وهِيْ».

* نصُّ الإجازة التي بخط الناظم الإمام ابن الجزري رحمه الله التي في آخر النُّسخة الخطِّيَّة[(١)]:

«الحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وصَلَّى اللَّهُ على سَيِّدِ الخَلْقِ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ.

عَرَضَ عَلَيَّ جميعَ هذه المُقَدِّمَةِ مِن نَظْمِي الوَلَدُ النجيبُ السعيدُ اللَّافِظُ، سُلَالَةُ العلماءِ، أَوْحَدُ النُّجَباءِ، بُغْيَةُ الأذكياءِ، عَيْنُ الفُضَلَاءِ: أبو الحَسَنِ عَلِيٌّ باشا، وَلَدُ الشيخِ الإمامِ العلَّامةِ المرحوم صَفِيِّ الدِّينِ صَفَر شاه بنِ أميرِ خُجا بنِ إياسِ بنِ قُرْغُلَ أحمدَ، الخُرَاسانيُّ الأصلِ، ثُمَّ التَّبْريزيُّ، وَفَّقَهُ اللَّهُ تعالى لِمَرَاضِيهِ، ورَحِمَ اللَّهُ مَن سَلَفَ مِن أَهْلِيهِ؛ مِن حِفْظِهِ[(٢)] في مَجْلِسٍ واحِدٍ حِفْظَ إتقانٍ ولَفْظَ إيقانٍ.

وسَمِعَها بقراءَتِه:

- ابْنِي أبو بكرٍ أحمدُ.

- والشيخُ الفاضلُ الحاذقُ حميدُ الدِّينِ عبدُ الحميدِ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ التَّبْرِيزِيُّ الخُسْرُوشاهيُّ.

- والوَلَدانِ السعيدانِ النَّجيبانِ الفاضلانِ: أبو الخيرِ محمدٌ، وأبو الثناءِ محمودٌ، ابنا الشيخِ الإمامِ العالِمِ الصالحِ المَسْلَكِ، بَرَكَةِ المسلمين، عُمْدَةِ المُرشِدين: فَخْرِ الدِّينِ إلياسَ بنِ عبدِاللَّهِ الشُّوريِّ حِصَارِيّ.

- وخيرُ الدِّينِ خليلُ بنُ مصطفى بنِ أحمدَ القَرَاسِيُّ.

- وشمسُ الدِّينِ محمدُ بنُ إبراهيمَ اليمنيُّ الأصلِ البُرْصَوِيُّ المَوْلِدِ.

- والمُقْرِئُ الفاضلُ عمادُ الدِّينِ عَوَضُ بنُ عَلِيٍّ البُرْصَوِيُّ.

- والشيخُ أحمدُ بنُ محمدٍ الأَفْلَفُونِيُّ.

- والمُقْرِئُ اللَّافِظُ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ خاطِرِ بِكْ القُونَوِيُّ.

---

(١) استعنتُ في قراءتِها وضبطِ أعلامِها بضبط د. أيمن سويد حفظه اللّه ص ١٤ .

(٢) متعلَّق الجارِّ والمجرورِ هو قوله: «عَرَضَ».

- وشمسُ الدِّينِ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ بادارَ النَّهَاوَنْدِيُّ ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ.

- وإبراهيمُ بنُ عبدِ اللَّهِ الرُّومِيُّ عتيقُ الخادِمِ عِزِّ الدِّينِ.

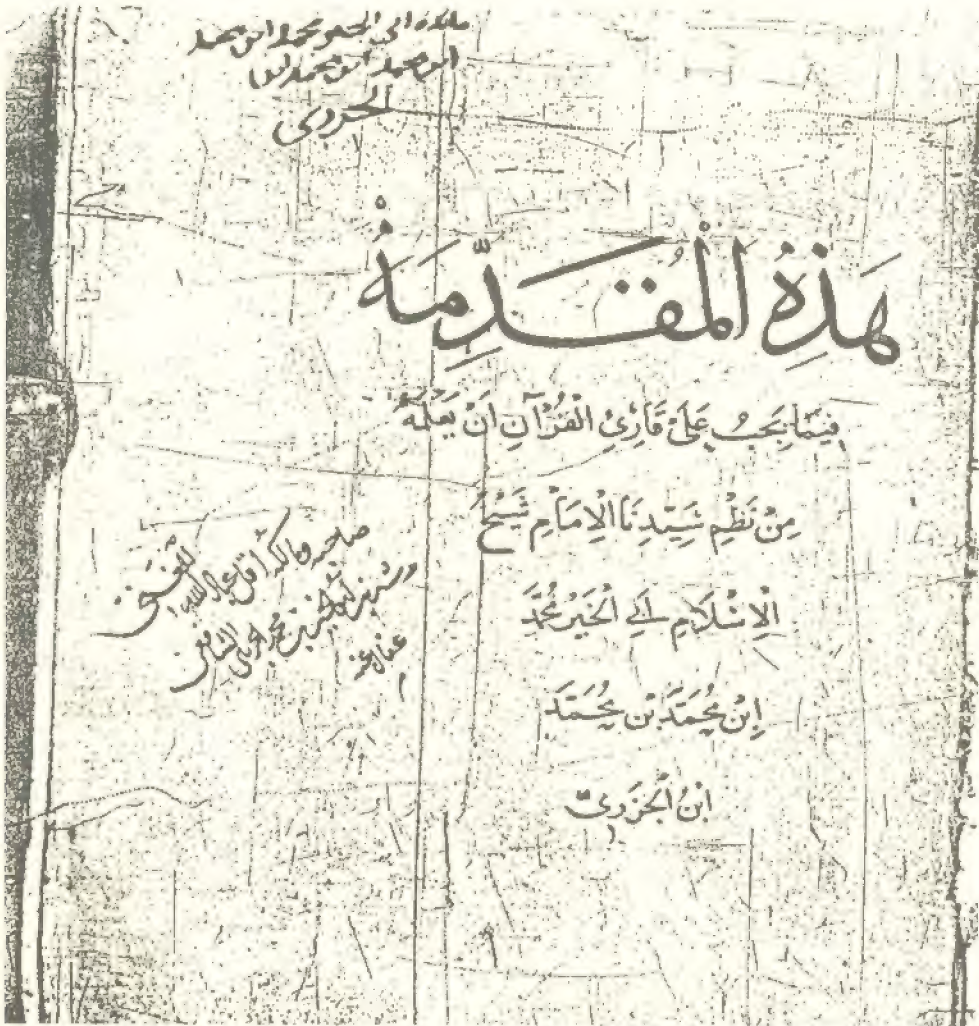
وصَحَّ ذلك في يومِ السَّبْتِ، سادِسَ عَشْرِي المُحَرَّمِ، سَنَةَ ثَمانِ مِئَةٍ.

وأَجَزْتُ للجماعةِ المَذْكُورَ[١] ولِعَلِيٍّ باشا رِوَايَتَها عَنِّي وجميعَ ما يجوز وعَنِّي رِوَايَتُهُ، وتَلَفَّظْتُ له بذلك.

قاله وكَتَبَهُ الفقيرُ محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ الجَزَرِيِّ، حامِداً ومُصَلِّياً ومُسَلِّماً، عَفَا اللَّهُ تعالى عنهم بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ».



(١) أي: النَّظْمَ المذكورَ.


هذه المقدمة

فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه

من نظم سيدنا الإمام شيخ

الإسلام أبي الخير محمد

ابن محمد بن محمد

ابن الجزري

صورة الصفحة الأولى من النسخة الخطية

وعليها تَمْلِيكَانِ:

- الذي في أعلى الصفحة: مِلْكُ أَبِي الخَيْرِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ الجَزَرِيِّ.

- والذي على يسارها: صاحِبُهُ ومالِكُهُ أَقَلُّ عِبَادِ اللَّهِ الغَنِيِّ... أَبُو الخَيْرِ بنُ محمدِ الجَزَرِيُّ الشافعيُّ عفا اللَّهُ عنه.

وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَهْ	إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَهْ
إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَشِمّْ	إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمّْ
وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِيَ الْمُقَدِّمَهْ	مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرْآنِ تَقْدِمَهْ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ	ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

الحمد لله وحده وصلى الله على	سيدنا محمد وآله وسلم
عرض علي جميع هذه المقدمه	نظمي الولد النجيب السعيد
اللافظ [illegible] العلماء أوحد	النجباء نخبة الأذكياء عين
الفضلاء أبو الحسن علي	بإشارة والده الشيخ الإمام العلامة
المرحوم صفي الدين صفر	شاه [illegible] بن الياس

صورة الصفحة ما قبل الأخيرة التي فيها إجازة الناظم

ابن قرية أحمد الخراساني الأصل ثم التبريزي وفقه الله تعالى

لمراضيه ورحم الله من سلف من أهليه من حفظه في مجلس

واحد حفظ إتقان وضبط إيقان وسمعها بقراءته أبي

أبو بكر أحمد والشيخ الفاضل الحاذق حميد الدين عبد الحميد بن

محمد التبريزي الخسروشاهي والولدان السعيدان النجيبان

الفاضلان أبو الخير محمد وأبو الثناء محمود ابنا الشيخ الإمام العالم

الصالح السالك بركة المسلمين عمدة المرشدين فخر الدين إلياس بن عبد الله

السنوري حصاري وحسام الدين خليل مصطفى بن أحمد القلعيسي وشمس الدين

محمد بن إبراهيم اليمني الأصل البرصوي المولد والمقرئ الفاضل عماد الدين

محمود بن علي البرصوي والشيخ أحمد بن محمد [illegible] الأنطوني والمقرئ اللافظ

أحمد بن يوسف [illegible] القونوي وشمس الدين محمد [illegible] أطراف النهار وذلك [illegible] الدمشقي

وإبراهيم بن عبد [illegible] العدوي [illegible] عز الدين [illegible] يوم السبت

[illegible] المحرم سنة [illegible] وأجزت [illegible] المذكور [illegible]

روايتها عني [illegible] وعلى روايته [illegible]

[illegible] حامداً مصلياً ومسلماً [illegible] الله تعالى عليه [illegible]

صورة الصفحة الأخيرة

٢- شروح الجزرية الثلاثة عشر[1]:

اجتمَعَ عندي - بفضل الله تعالى - أكثرُ مِن عشرين شرحاً مطبوعاً للمقدِّمة الجزرية ما بين قديمٍ وحديثٍ، وهي التي تَمكَّنْتُ مِن جَمْعِها، ثُمّ إني انتخَبْتُ منها ثلاثةَ عَشَرَ شرحاً مُعتمِداً عليها مع استئناسي ببقية الشروح، وهذه الثلاثة عشر شرحاً مِن أنفس الشروح؛ لِجَلالَةِ قَدْرِ شُرَّاحِها الذين على رَأْسِهم تلامذةُ ابنِ الجزريِّ كَوَلَدِهِ أبي بكرٍ وعبدِالدائم الأزهري.

ولا شَكَّ أنَّ في أقوالِ شُرَّاحِها وذِكْرِهم لاختـلافِ النُّسَـخِ والرواياتِ والترجيح بينها تِبْياناً وحَسْماً لِكثيرٍ مِن المُشْكِلات، ولا شَكَّ أنَّ ذلك كُلَّهُ بِمَثابَةِ الاجتماعِ بهم ومَشُورَتِهم في أَمْرِها، ولا يُعابُ على بعضِ الشُّرَّاح عدمُ اعتنائِه بالنصِّ على ضبطِها والحديثِ عن رواياتِها، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ تلك الشُّروحَ تَعُودُ أهميتُها إلى ما أَثْبَتَهْ شُرَّاحُها مِن ألفاظٍ مختلفةٍ عَمَّا في الشُّروحِ الأخرى، وكَفَى بها بُغْيَةً.

وإليك أسماءَ تلك الشروحِ وأصحابِها تِباعاً مُقدِّماً أَقْدَمَهم وَفاةً على مَن يَلِيهِ، مع بيانٍ لِمِقْدارِ اعتناءِ كلِّ شارحٍ بضبطِ ألفاظِها وذِكْرِ اختلافِ النُّسَخِ والرواياتِ:

١- **«الحواشي المُفهِمة في شرح المقدّمة»**، للعلامة أبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، المعروف بـ«ابن الناظم»، ت: ٨٢٧هـ وقيل: ٨٣٥هـ.

وهو أولُ شرحٍ لهذه المنظومة المباركة التي تَلَقَّاها عن ناظمها رَحِمَهُ اللهُ في صورتها الأُولى كما سَبَقَ بيانُه، ولكنه لم يحرص على ضبط ألفاظها سوى النَّزْر اليسير.

٢- **«الطِّرازات المُعلِمة في شرح المقدِّمة»**، للعلامة عبد الدائم بن علي الحديدي الأزهري، ت: ٨٧٠هـ، وهو من تلاميذ ابن الجزري.

وهو ثاني شرحٍ وَصَلَنا بعد شرح ابن الناظم، ويمتاز بذِكْرِ نُقولاتٍ شفاهيةٍ مِن في ناظِمِها ابنِ الجزريِّ حَوْلَ تغييرِ ألفاظِها وما استقرَّ عليه الناظمُ آخِراً، كما اعتنى أيضاً بضبطِ ألفاظِها وذِكْرِ بعضِ التنبيهات العَروضية.

---

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبعات التي اعتمدتها.

٣- **«الحواشي الأزهرية في حَلِّ ألفاظ المقدِّمة الجزرية»**، للعلامة خالد بن عبد الله الأزهري، ت: ٩٠٥هـ.

ذَكَرَ في أَوَّلِ شرحِه أنه تَلَقَّى المقدِّمةَ الجزريةَ عن شيخِه عبدِ الدائمِ الأزهريِّ الذي تَلَقَّاها عن ناظمِها ابنِ الجزريِّ.

وهو يشير إلى بعض النُّسَخ أحياناً إلا أنه يَندُر أن يَضبِط شيئاً من ألفاظها.

٤- **«الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدِّمة الجزرية»**، للعلامة أبي الفتح محمد بن محمد المِزِّيِّ، ت: ٩٠٦هـ، وهو من تلاميذ ابن الجزري.

وشرحُه أشبه ما يكون بشرح ابن الناظم، إلا أنه توسَّع كثيراً في مسائل اللُّغة، ويكاد يخلو من ضبطٍ أو إشارةٍ إلى اختلاف الروايات.

٥- **«اللآلئ[1] السَّنِيَّة في شرح المقدِّمة الجزرية»**، للعلامة أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسْطَلَّانِيِّ، ت: ٩٢٣هـ.

ذَكَرَ في أَوَّلِ شرحِه أنه أَخَذَها عن أحمد بن أسد الأميوطي الذي أَخَذَها عن ناظمِها ابنِ الجزريِّ، وذَكَرَ إسناداً آخر.

ويكاد شرحُه يخلو من الحديث عن ضبطها.

٦- **«الدقائق المحكمة في شرح المقدِّمة الجزرية»**، للعلامة زكريا بن محمد الأنصاري، ت: ٩٢٦هـ.

له عناية بضبط ألفاظِها وذِكْرِ اختلافِ النُّسَخ.

٧- **«شرح المقدِّمة الجزرية»**، للعلامة عصام الدين أحمد بن مصطفى، المعروف بـ«طَاشْ كُبْرِي زَادَهْ»[2]، ت: ٩٦٨هـ.

عُنِيَ بإعرابِها كاملةً، وإن كان في بعض أعاريبِه بُعْدٌ عن الصواب، وعُنِيَ أيضاً بذِكْرِ الاختلافاتِ بين النُّسَخ، وله إشارةٌ مفيدةٌ في وزنها.

---

(١) ويُسَمَّى: «العقود».

(٢) ومنهم مَن يصل الشين بالكاف: طاشكبري زاده.

٨- «**الفوائد السَّرِيَّة في شرح المقدِّمة الجزرية**»[١]، للعلامة محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي التاذِفي، المعروف بـ«ابن الحنبلي»، ت: ٩٧١هـ.

ذَكَرَ إسنادَه إلى الناظم وفيه أربعة رجال، وقد عُنِيَ بضبط ما أَشْكَلَ من ألفاظها، مع ذِكْرِه لاختلاف النُّسَخ، واهتمامِه بالحديث عن الوزن في العديد من تراكيبها.

٩- «**المِنَح الفِكْرِيَّة في شرح المقدِّمة الجزرية**»، للعلامة مُلَّا علي بن سلطان القاري، ت: ١٠١٤هـ.

يُعَدُّ هذا الشرحُ مِن أَوْسَعِ الشروحِ في هذا البابِ، وله اليَدُ الطُّولَى في ضبطِ ألفاظِها وذِكْرِ النُّسَخِ والرواياتِ والترجيحِ بينها والرَّدِّ على مَن سَبَقَه مِن الشُّرَّاحِ[٢] في أعاريبهم واختيارِهم لألفاظِها، ويبدو أنه اعتَمَدَ على شرحَيْ خالد الأزهري وزكريا الأنصاري.

١٠- «**الفوائد المسعدية في حَلِّ ألفاظ المقدِّمة الجزرية**»، للعلامة عمر بن إبراهيم المسعدي، ت: ١٠١٧هـ.

ذَكَرَ في أَوَّلِ شرحِه أنه يَرْوِيها مِن نحوِ خمسين طريقاً، غير أنه لم يَعْتَنِ بضبطِ ألفاظِها وذِكْرِ نُسَخِها سوى النَّزْرِ اليسير.

١١- «**الجواهر المُضِيَّة على المقدِّمة الجزرية**»، للعلامة أبي الفتوح سيف الدين ابن عطاء اللَّه الفَضَالِيِّ البصير، ت: ١٠٢٠هـ.

عُنِيَ بإعرابِ أكثرِ ألفاظِها، وذِكْرِ نُسَخِها، وهو في الحقيقة اعتمد اعتماداً كبيراً على شرح ابن الحنبلي «الفوائد السَّرِيَّة» وإن لم يصرِّح بذلك.

١٢- «**الفوائد المُفهِمة في شرح الجزرية المقدِّمة**»، للعلامة محمد بن علي بن يوسف الشريف التونسي، المعروف بـ«ابن يالُوشَة»، ت: ١٣١٤هـ.

---

(١) لديَّ نسخة خطية لهذا الشرح استأنستُ بها.

(٢) مرادُ مُلَّا عليّ القاري بـ«الرُّومي»: طاش كبري زاده، ومرادُه بـ«المصري»: الفضاليُّ، أما ذِكْرُه للشارح «اليماني» أو «اليمني» فلم أتمكن من معرفته، ولعله بحرق الحضرمي إلا أنه صرَّح باسمه في موضعٍ من شرحه.

لا يخلو من بعض الأعاريب وذِكْر النُّسَخ.

١٣ - **«المِنْحَة العِطْرِيَّة في شرح المقدِّمة الجزرية»**، للعلامة أبي نصر محمد أعظم ابن كداي الهروي البُرْنَابَادِيِّ، توفي في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري.

قام بإعراب الجزرية كاملةً وتقطيعها عروضياً، أما ما ذَكَرَه مِن اختلاف النُّسَخ فكانَ أَغْلَبُهُ نقلاً من شرح ملا علي القاري.

وأَحْسَبُ - واللَّه أعلم - أنَّ رواياتِ المقدمةِ الجزريةِ الصحيحةَ لا تَخرُج غالباً عَمَّا ذَكَرَهُ واعتَمَدَهُ أولئك الثلاثةَ عَشَرَ شارحاً.



٣- طبعات «المقدِّمة الجزرية»:

لا شَكَّ أنَّ للمحقِّقين جهودَهم المبارَكةَ في الاعتناء بضبطِها وتَتبُّع نُسَخِها واختلافِ ألفاظِها، لذا حَرَصْتُ على جَمْعِ تلك الطبعاتِ للاستئناسِ بها، فبلَغ ما جَمَعْتُهُ منها - ولله الحمد - سَبْعَ عَشْرَةَ طبعةً، وهي[١]:

١- طبعة العلَّامة علي محمد الضباع، ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة».

٢- طبعة الشيخ د. أيمن سويد.

٣- طبعة الشيخ أيمن سعيد.

٤- طبعة الشيخ د. أشرف طلعت.

٥- مذكرة الشيخ حسن بن مصطفى الوراقي، المسماة: «إعانة المستفيد بضبط متنَي التحفة والجزرية في علم التجويد»[٢].

٦- طبعة الشيخ سيد بن مختار أبو شادي، المسماة: «إتحاف البرية بضبط متنَي التحفة والجزرية»، بتقريظ كلٍّ مِن: الشيخ د. أحمد عيسى المعصراوي، والشيخ أحمد ابن عبد الرحيم بن عبد الرحمن، والشيخ حسن بن مصطفى الورَّاقي.

٧- طبعة الشيخ حمد اللَّه حافظ الصفتي، ضمن «سلسلة متون التجويد».

٨- طبعة الشيخ عبد اللَّه بن محمد الشمراني، ضمن «الجامع للمتون العلمية».

٩- طبعة الشيخ عبد الحكيم بن أبي رَوَّاش، بتقريظ الشيخ محمد عبد الحميد أبو رَوَّاش.

١٠- طبعة الشيخ د. ياسر بن إبراهيم المزروعي.

١١- طبعة بمراجعة وتدقيق الشيخ محمد حسام سبسبي.

١٢- طبعة الشيخ جمال بن إبراهيم القرش، المسماة: «الخلاصة في ضبط متنَي

---

(١) انظر قائمة مصادر التحقيق لمعرفة بيانات الطبعات.

(٢) جميع النقولات عن هذه المذكرة لم أتمكن من عزوها إلى أرقام الصفحات؛ لكونها غير مطبوعة وإنما هي منشورة على شبكة الإنترنت.

تحفة الأطفال والمقدمة الجزرية»، بتقريظ الشيخ د. عبد العزيز بن عبدالحفيظ بن سليمان.

١٣- طبعة الشيخ د. محمد بن شرعي.

١٤- طبعة عُني بها مركز ابن الجزري الإسلامي لتحفيظ القرآن الكريم وتدريس علومه، الرفاع الشرقي - البحرين.

١٥- طبعة عُنيت بها الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية.

١٦- طبعة باكستانية قديمة عليها شرح باللُغة الأردية وحواشٍ بالعربية، لمحمد أظهر حسن، ورمزتُ لها بـ«الثانية».

١٧- وهناك طبعة باكستانية أخرى رمزتُ لها بـ«الأُولى».

هذا ولَمْ تَخْلُ معظمُ هذه الطبعاتِ من التصحيف وعدمِ الضبط السليم إلا مَن رَحِمَ على تَبايُنٍ فيما بينها، ولعل أَحْكَمَ تلك الطبعاتِ التي جَمَعَتْ بين المنظومتين - واللَّه أعلم - هي طبعةُ الشيخ أيمن سعيد حفظه اللَّه، وفي كُلٍّ خيرٌ.



* سادساً: منهجي في ضبط «المقدِّمة الجزرية» والتعليق عليها:

١ - ضبطُ المنظومةِ كاملةً بالشَّكْل وعلامات الترقيم المناسبة.

٢ - قُمْتُ بتَتَبُّع أقوالِ الشُّرَّاح وجَمْعِها المُتعلِّقةِ بضبطِ ألفاظِها واختلافِ النُّسَخِ والرواياتِ[١]، وأهملتُ الأعاريبَ التي ليس لها أثرٌ في الضبطِ، أو التي كانت لألفاظٍ واضحةٍ، فإن كان مِن تعليقٍ على ما كان واضحاً وجَلِيّاً فهو مِن باب الفائدةِ وزيادةِ التوكيدِ.

أَمَّا ما نَقَلْتُهُ عن الشُّرَّاح حول بعض مسائل التجويد أو بعض المعاني فلأنَّ فيها إشارةً إلى ضبطِ الألفاظِ أو تحديداً لبعض الروايات.

كما نَقَلْتُ بعضَ التعليقاتِ لِمُحَقِّقِي الشروحِ والطبعاتِ؛ لِمَا حَوَتْ مِن فوائدَ وتنبيهاتٍ.

٣ - كان اعتمادي على عباراتِ الشُّرَّاحِ وما شَرَحُوه مِن ألفاظٍ، ولَمْ أَعْتَمِدْ غالباً على مُحَقِّقِي الشروحِ في ضبطِهم لأبياتها؛ حيث انْصَبَّ اهتمامُ بعضِهم على خدمةِ الشرحِ وأَهْمَلَ التدقيقَ في الأبيات، وبعضُهم اعتَمَدَ الروايةَ التي يَحفَظها دون وَضْعِ أيِّ اعتبارٍ لِمَا في الشرحِ المخطوطِ الذي يَقُومُ بتحقيقه، وبعضُهم - هداهم الله - يُثْبِتُ خلافَ ما نَصَّ عليه الشارحُ، فإن كان مِن استدراكٍ عليهم فإنما أُحَذِّرُ ما صَنَعُوا.

٤ - بعد ذِكْرِ الروايةِ فإني أُتْبِعُها بأسماء الشُّرَّاح الذين اعتمدوها مُقَدِّماً أَقْدَمَهم وَفاةً على مَن يَلِيهِ[٢]، أو أكتفي بأقوال الشُّرَّاح فيها، ولَمْ أَنْقُلْ عباراتِ البرنابادِيِّ التي أَخَذَها بحروفها من شرح القاري، مُكتفِياً عنه بالقاري[٣].

٥ - على الرغم من أهميةِ النُّسخةِ الخَطِّيَّةِ - التي سَمَّيْتُها: «نسخة الناظم» - ونَفاسَتِها إلا أني جعلتُها آخِراً بعد تَعْدادِ الشروحِ؛ لِمَا طَرَأَ عليها - كما تَقَدَّمَ - من التغييرات، ولِمُخالَفَتي لها في عِدَّةِ مواضعَ احتكاماً لأقوالِ الشُّرَّاح والوزنِ وغَيْرِ ذلك

(١) لَمْ أُعْنَ كثيراً بتوجيه الروايات؛ ففي الشروحِ غُنْيَةٌ لِمَن أراد التبيُّنَ والاستزادةَ.

(٢) على الرغم مِن تَقَدُّمِ القاري على الفضالي في الوفاة إلا أنني قَدَّمْتُ الأخيرَ على صاحبه في الذِّكْرِ؛ لأنَّ القاري قد نَقَلَ عن الفضالي وتَعَقَّبَهُ.

(٣) قال البرنابادي ص ٣: «... فنقلتُ من المنح الفكرية كثيراً ومن غيره قليلاً» اهـ.

مِن الاعتبارات الأخرى.

٦ - قُمْتُ بِتَتَبُّعِ ما وَقَعَ فيه مُحَقِّقُو الشروحِ والطبعاتِ من تصحيفاتٍ وأوهامٍ؛ لِئَلاَّ يُظَنَّ بأنها صوابٌ أو جائزةٌ، مع إغفالي للعديد من الأخطاء الواضحة التي لا تستحق التنبيه.

٧ - قُمْتُ بالتعليق على بعض عباراتِ الشُّرَّاحِ والمحقِّقين بفائدةٍ أو توضيحٍ أو تعقيبٍ أو نحوِ ذلك مِن التنبيهات التي فيها بيانٌ لشيءٍ مِن الأعاريبِ.

٨ - قُمْتُ بإيراد الآيات المرادة لبعض المُفردات القرآنية الواردة في النَّظْم زيادةً في توثيقِ ضبطِها، وقدِ اكتفيتُ بآيةٍ واحدةٍ عند تَعَدُّدِ الشواهدِ غالباً.

٩ - لَمْ أَدَعْ روايةً غَيْرَ موزونةٍ إلا نَصَصْتُ على عَدَمِ اتِّزانِها، فما عَدَاها فهو موزونٌ.

١٠ - هناك أمورٌ خاصةٌ بالوزن اكتفيتُ غالباً بالنَّصِّ عليها دون ذِكْرِ الشُّرَّاحِ الذين أشاروا إليها، كنقلِ حركة الهمزة، وتسكينِ هاء الضميرين «هو» و«هي» وعينِ «مع»، وقصرِ الممدودِ، ونحو ذلك، وحَمَلَني على ذلك تَساهُلُ بعضِ المحقِّقين فيها على الرغم مِن تَأَثُّرِ الوزنِ بها.

١١- إذا جاء حرفُ الرَّوِيِّ مُقَيَّداً[1] وكان في الأصلِ مُشَدَّداً فإني أشير إلى كونه مُشدَّداً بوضع السكون فوق الشدة هكذا: «مَدّْ» «يُمَدّْ».

١٢ - قُمْتُ بالنَّصِّ على أبيات الجزرية الواردة في طَيِّبَة النَّشْر، مع التنبيه على ما وَقَعَ مِن فروقٍ بينهما.

١٣ - مُرَادِي بقولي: «المُحقِّق» أو «مُحقِّقه» هو مُحَقِّقُ الشرح أو الطبعةِ، ولستُ أنا المقصودَ.

١٤ - بالنسبة لشرح ابن الناظم فإنَّ عَزْوِي إليه إلى طبعة الشيخ فرغلي عرباوي، إلا أنني أحياناً أعزو إلى نسخةٍ خَطِّيَّةٍ لَدَيَّ هي أَقْدَمُ مِن النُّسَخِ السَّبْعِ التي اعتمد عليها

---

(١) أي: ساكناً.

المُحقِّقُ؛ فإنَّ أَقْدَمَ نسخةٍ لديه منسوخةٌ سنة ٩٥١هـ، بينما النسخة التي بحوزتي منسوخةٌ سنة ٨٩٣هـ، وكذلك شرح ابن الحنبلي فَلَدَيَّ منه نسخةٌ خَطِّيَّةٌ استأنستُ بها.

١٥ - بالنسبة لشرح مُلَّا علي القاري «المنح الفكرية» جعلتُ طبعة أسامة عطايا أصلًا، وقابَلْتُها بالطبعتين الأخريين المذكورتين في قائمة مصادر التحقيق، وكذا الحال مع شرح زكريا الأنصاري «الدقائق المحكمة» حيث جعلتُ طبعة د. نسيب نشاوي أصلًا مع مقابَلتِها بالطبعتين الأخريين، وقد اقتصرتُ في تلك الطبعات على ذِكْر الفروق الهامة.



ترجمة(١) موجزة لابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ

هو شيخُ القُرَّاءِ والمُحدِّثين، وإمامُ الأداءِ والمُجوِّدين، شيخُ الدنيا في القراءاتِ والتجويدِ مِن عصرِه إلى عصرِنا: العلَّامةُ الحافظُ محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ بنِ الجَزَرِيِّ، شمسُ الدِّينِ، أبو الخيرِ الدِّمَشْقيُّ الشافعيُّ، ويُعرَف بـ«ابنِ الجَزَرِيِّ».

كان أبوه تاجراً، فَحَجَّ سَنَةَ خمسينَ وسبعِ مِئَةٍ، وشَرِبَ مِن ماءِ زمزمَ بِنِيَّةِ وَلَدٍ عالِمٍ، فوُلِدَ له ابنُه محمدٌ هذا بعد صلاةِ التراويح، في ليلةِ السبتِ الخامس والعشرينَ مِن شَهْرِ رمضانَ المُعَظَّمِ، سَنَةَ إحدى وخمسينَ وسبعِ مِئَةٍ، داخِلَ خَطِّ القَصَّاعِينَ بين السُّورَيْنِ بدمشقَ المحروسةِ.

ونَشَأَ بها، فَحَفِظَ القرآنَ وأكْمَلَهُ وهو ابنُ ثلاثةَ عَشَرَ عاماً، وصَلَّى به وهو ابنُ أربعَ عَشْرَةَ سَنَةً.

وأَفْرَدَ القراءاتِ وعُمْرُهُ خمسَ عَشْرَةَ سَنَةً على الشيخِ عبدِ الوَهَّابِ بنِ السَّلارِ، وأحمدَ بنِ إبراهيمَ الطَّحَّانِ، وأحمدَ بنِ رَجَبٍ.

وجَمَعَ القراءاتِ بمُضَمَّنِ كُتُبٍ على الشيخِ أبي المَعالي ابنِ اللَّبَّانِ وعُمْرُهُ سبعةَ عَشَرَ عاماً.

وحَجَّ مِراراً، ورَحَلَ إلى مِصْرَ تَكْراراً، وفي كُلِّ الرِّحَلاتِ يلتقي بالأئمةِ القُرَّاءِ ويَتَلَقَّى عنهم ويَقْرَأُ عليهم.

وسَمِعَ الحديثَ مِمَّن بَقِيَ مِن أصحابِ الدِّمياطيِّ والأَبَرْقُوهِيِّ، ومِن جماعةٍ مِن أصحابِ الفَخْرِ ابنِ البخاريِّ وغيرِهم.

---

(١) نقلتُها بحروفها من مقدمة تحقيق الجزرية لفضيلة الشيخ د. أيمن سويد حفظه الله، وانظر: «غاية النهاية» لابن الجزري ٢/٢٤٧، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي ٩/٢٥٥.

وأَخَذَ الفِقْهَ عن الشيخِ عبدِ الرحيمِ الإسْنَوِيِّ وغيرِه.

وقرأَ بمِصْرَ الأُصُولَ والمعانيَ والبيانَ على الشيخِ ضِياءِ الدِّينِ سَعْدِ اللَّهِ القَزْوِينيِّ، وأَخَذَ عن غيرِه، وأَذِنَ له بالإفتاءِ شيخُ الإسلامِ أبو الفداءِ إسماعيلُ بنُ كثيرٍ، والشيخُ ضِياءُ الدِّينِ، وشيخُ الإسلامِ البُلْقِينيُّ.

وجَلَسَ للإقراءِ تَحْتَ قُبَّةِ النَّسْرِ مِن الجامعِ الأُمَوِيِّ سِنينَ، ووَلِيَ مَشْيَخَةَ الإقراءِ الكُبْرَى بتُرْبَةِ أُمِّ الصالحِ، وقَرَأَ عليه القراءاتِ جماعةٌ كثيرون، وابتَنى بدمشقَ للقرآنِ مدرسةً سَمَّاها «دارَ القرآنِ الكريمِ».

ووَلِيَ قضاءَ الشَّامِ سَنَةَ ثلاثٍ وتسعينَ وسبعِ مِئَةٍ.

ثُمَّ دَخَلَ بلادَ الرُّومِ، فنَزَلَ بمدينةِ «بُرْصَهْ» دارِ المَلِكِ العادلِ المجاهدِ بايزيدَ ابنِ عثمانَ، فأَكْرَمَهُ وعَظَّمَهُ وأَنْزَلَهُ عِنْدَهُ بِضْعَ سِنِينَ، فَنَشَرَ عِلْمَ القراءاتِ والحديثِ وانتَفَعُوا به، وأَكْمَلَ القراءاتِ العَشْرَ عليه فيها جماعةٌ كثيرون، وأَلَّفَ فيها كتابَ «النَّشْرِ في القراءاتِ العَشْرِ» في مُجَلَّدَيْنِ.

ثُمَّ كانتِ الفتنةُ التَّيْمُورِيَّةُ في بلادِ الرُّومِ في سَنَةِ خمسٍ وثمانِ مِئَةٍ، فأَخَذَهُ الأميرُ تَيْمُورُ مِن الرُّومِ وحَمَلَهُ إلى بلادِ ما وراءَ النَّهْرِ، فأَنْزَلَهُ بمدينةِ «كَشّ»، فقَرَأَ عليه بها وبسَمَرْقَنْدَ جماعةٌ.

ثُمَّ دَخَلَ مدينةَ «هَرَاةَ» بعد وفاةِ الأميرِ تَيْمُورَ، فقَرَأَ عليه للعَشْرِ جماعةٌ، ثُمَّ دَخَلَ مدينةَ «يَزْدِ»، ثُمَّ «أَصْبَهَانَ»، وقَرَأَ عليه بها جماعةٌ، ثُمَّ وَصَلَ إلى مدينةِ «شِيرَازَ» فأَمْسَكَهُ بها سلطانُها وأَلْزَمَهُ القضاءَ، فبَقِيَ فيها مُدَّةً، وقَرَأَ عليه بها خَلْقٌ كثيرون.

ثُمَّ أرادَ الحَجَّ، فسافَرَ عن طريقِ «البَصْرَةِ»، ولَمَّا جاوَزَ بلدةَ «عُنَيْزَةَ» بمرحلتين أَخَذَهُ الأعرابُ مِن بني لامٍ، ثُمَّ تَرَكُوهُ وأَخَذُوا كُلَّ ما معه، فعادَ إلى «عُنَيْزَةَ»، ونَظَمَ بها «الدُّرَّةَ» في القراءاتِ الثلاثِ، ثُمَّ يَسَّرَ اللَّهُ له الحَجَّ، وجاوَرَ في الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ مُدَّةً، وقَرَأَ عليه فيهما جماعةٌ.

وله مُصَنَّفاتٌ كثيرةٌ بين مَنْثُورٍ ومَنْظُومٍ، جُلُّها في عِلْمِ القراءاتِ والتجويدِ، فمِمَّا صَنَّفَ:

- «النَّشْر في القراءات العَشْر»، ونَظَمَهُ في «طَيِّبَةِ النَّشْرِ».
- «الدُّرَّة المُضِيَّة في القراءات الثلاث المَرْضِيَّة».
- «المقدِّمة فيما يَجِبُ على قارئِ القرآنِ أن يَعْلَمَهُ».
- «غاية المَهَرَة في الزيادة على العشرة».
- «الجوهرة في النحو».
- «الهداية إلى علوم الرواية».
- «ذات الشِّفا في سيرة النبيِّ ﷺ ثُمَّ الخُلَفَا».
- «تقريب النَّشْر».
- «تحبير التيسير».
- «غاية النهاية في طبقات القُرَّاء».
- «نهاية الدِّرايات في أسماء رجال القراءات».
- «التمهيد في علم التجويد».
- «منجد المقرئين».
- «التوضيح في شرح المصابيح».
- «الحِصْن الحصين من كلام سيِّد المرسلين» في الأذكار.

وأَلَّفَ غيرَ ذلك في التفسير والحديث والفقه والعربية.

تُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «شِيرَازَ» ضَحْوَةَ الجمعةِ، الخامسَ مِن ربيعِ الأَوَّلِ سَنَةَ ثلاثٍ وثلاثين وثمانِ مِئَةٍ، ودُفِنَ بدارِ القرآنِ التي أَنْشَأَها هناك، وكانت جنازَتُه مشهودةً، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ تعالى برحمتِه، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّتِه، آمِينَ.

* * *

مَنْظُومَةُ المُقَدِّمَةِ

فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِئِ القُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

المسمَّاة

المقدّمة الجزريّة

مِنْ نَظْمِ إِمَامِ الحُفَّاظِ وَحُجَّةِ القُرَّاء

مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ ابْنِ الجَزَرِيِّ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

(٧٥١ - ٨٣٣هـ)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مَنْظُومَةُ ٱلْمُقَدِّمَةِ

فِيمَا يَجِبُ عَلَىٰ قَارِئِ ٱلْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

[مُقَدِّمَةُ «ٱلْجَزَرِيَّةِ»]

١ - يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ ... مُحَمَّدُ ٱبْنُ ٱلْجَزَرِيِّ ٱلشَّافِعِيُّ:

٢ - اَلْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى ٱللَّـهُ ... عَلَىٰ نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ

٣ - مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ... وَمُقْرِئِ ٱلْقُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِ

٤ - وَبَعْدُ: إِنَّ هَـٰذِهِ «مُقَدِّمَهْ ... فِيمَا عَلَىٰ قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهْ»

٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ ... قَبْلَ ٱلشُّرُوعِ أَوَّلاً أَنْ يَعْلَمُوا

٦ - مَخَارِجَ ٱلْحُرُوفِ وَٱلصِّفَاتِ ... لِيَنْطِقُوا بِأَفْصَحِ ٱللُّغَاتِ

٧ - مُحَرِّرِي ٱلتَّجْوِيدِ وَٱلْمَوَاقِفِ ... وَمَا ٱلَّذِي رُسِمَ فِي ٱلْمَصَاحِفِ

٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا ... وَتَاءِ أُنْثَىٰ لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِـ:هَا

١- بَابُ مَخَارِجِ ٱلْحُرُوفِ

٩ - مَخَارِجُ ٱلْحُرُوفِ: سَبْعَةَ عَشَرْ ... عَلَىٰ ٱلَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ ٱخْتَبَرْ

١٠ - فَأَلِفُ: ٱلْجَوْفِ وَأُخْتَاهَا، وَهِيْ ... حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

١١ - ثُمَّ لِأَقْصَى ٱلْحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءُ ... ثُمَّ لِوَسْطِهِ: فَعَيْنٌ حَاءُ

١٢ - أَدْنَاهُ: غَيْنٌ خَاؤُهَا، وَٱلْقَافُ: ... أَقْصَى ٱللِّسَانِ فَوْقُ، ثُمَّ ٱلْكَافُ

١٣ - أَسْفَلُ، وَٱلْوَسْطُ: فَجِيمُ ٱلشِّينُ يَا، ... وَٱلضَّادُ: مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

١٤ - ٱلْأَضْرَاسِ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا، وَٱللَّامُ: أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

١٥ - وَٱلنُّونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ ٱجْعَلُوا وَٱلرَّا: يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ

١٦ - وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَ تَا: مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا ٱلثَّنَايَا، وَٱلصَّفِيرُ: مُسْتَكِنْ

١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ ٱلثَّنَايَا ٱلسُّفْلَىٰ، وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَ ثَا: لِلْعُلْيَا

١٨ - مِنْ طَرَفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ ٱلشَّفَهْ: فَٱلْفَا مَعَ ٱطْرَافِ ٱلثَّنَايَا ٱلْمُشْرِفَهْ

١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ: ٱلْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ، وَغُنَّةٌ: مَخْرَجُهَا ٱلْخَيْشُومُ

٢- بَابُ صِفَاتِ ٱلْحُرُوفِ

٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَ رِخْوٌ مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ، وَٱلضِّدَّ قُلْ

٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ» شَدِيدُهَا لَفْظُ: «أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ»

٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ وَٱلشَّدِيدِ: «لِنْ عُمَرْ» وَسَبْعُ عُلْوٍ: «خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ» حَصَرْ

٢٣ - وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ: مُطْبَقَهْ وَ«فَرَّ مِنْ لُبِّ»: ٱلْحُرُوفُ ٱلْمُذْلَقَهْ

٢٤ - صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سِينُ، قَلْقَلَةٌ: «قُطْبُ جَدٍ»، وَٱللِّينُ:

٢٥ - وَاوٌ وَيَاءٌ سُكِّنَا، وَٱنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا، وَٱلِٱنْحِرَافُ: صُحِّحَا

٢٦ - فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا، وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي: ٱلشِّينُ، ضَاداً: ٱسْتَطِلْ

٣- بَابُ ٱلتَّجْوِيدِ

٢٧ - وَٱلْأَخْذُ بِٱلتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ ٱلْقُرَانَ آثِمُ

٢٨ - لِأَنَّهُ بِهِ ٱلْإِلَٰهُ أَنْزَلَا وَهَٰكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

٢٩ - وَهُوَ أَيْضاً حِلْيَةُ ٱلتِّلَاوَةِ وَزِينَةُ ٱلْأَدَاءِ وَٱلْقِرَاءَةِ

٣٠ - وَهُوَ: إِعْطَاءُ ٱلْحُرُوفِ حَقَّهَا ... مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا

٣١ - وَ رَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ ... وَٱللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ

٣٢ - مُكَمَّلاً مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ ... بِٱللُّطْفِ فِي ٱلنُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ

٣٣ - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ ... إِلَّا رِيَاضَةُ ٱمْرِئٍ بِفَكِّهِ

٤- بَابُ ٱلتَّرْقِيقِ

٣٤ - فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ ... وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ ٱلْأَلِفِ

٥- بَابُ ٱسْتِعْمَالِ ٱلْحُرُوفِ

٣٥ - وَهَمْزَ: (ٱلْحَمْدُ) (أَعُوذُ) (اهْدِنَا) ... (ٱللَّهُ)، ثُمَّ لَامَ: (لِلَّهِ) (لَنَا)

٣٦ - (وَلْيَتَلَطَّفْ) (وَعَلَى ٱللَّهِ) (وَلَا ٱلضْ) ... وَٱلْمِيمَ مِنْ (مَخْمَصَةٍ) وَمِنْ (مَرَضْ)

٣٧ - وَبَاءَ: (بَرْقٍ) (بَاطِلٍ) (بِهِمْ) (بِذِي) ... وَٱحْرِصْ عَلَى ٱلشِّدَّةِ وَٱلْجَهْرِ ٱلَّذِي

٣٨ - فِيهَا وَفِي ٱلْجِيمِ كَـ: (حُبِّ) (ٱلصَّبْرِ) ... (رَبْوَةٍ) (ٱجْتُثَّتْ) وَ(حَجِّ) (ٱلْفَجْرِ)

٣٩ - وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً إِنْ سَكَنَا ... وَإِنْ يَكُنْ فِي ٱلْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

٤٠ - وَحَاءَ: (حَصْحَصَ) (أَحَطتُ) (ٱلْحَقُّ) ... وَسِينَ: (مُسْتَقِيمِ) (يَسْطُو) (يَسْقُو)

٦- بَابُ ٱلرَّاءَاتِ

٤١ - وَرَقِّقِ ٱلرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ ... كَذَاكَ بَعْدَ ٱلْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ ٱسْتِعْلَا ... أَوْ كَانَتِ ٱلْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا

٤٣ - وَٱلْخُلْفُ فِي (فِرْقٍ)؛ لِكَسْرٍ يُوجَدُ ... وَأَخْفِ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدَّدُ

٧- بَابُ ٱللَّامَاتِ وَأَحْكَام مُتفَرِّقَةٍ

٤٤ - وَفَخِّمِ ٱللَّامَ مِنِ ٱسْمِ (ٱللَّـهِ) عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَـ(عَبْدُ ٱللَّـهِ)

٤٥ - وَحَرْفَ ٱلِاسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ، وَٱخْصُصَا ٱلِاطْبَاقَ أَقْوَىٰ نَحْوُ: (قَالَ) وَ(ٱلْعَصَا)

٤٦ - وَبَيِّنِ ٱلْإِطْبَاقَ مِنْ (أَحَطتُ) مَعْ (بَسَطتَ)، وَٱلْخُلْفُ بِـ(نَخْلُقكُّمْ) وَقَعْ

٤٧ - وَٱحْرِصْ عَلَىٰ ٱلسُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا) (أَنْعَمْتَ) وَ(ٱلْمَغْضُوبِ) مَعْ (ضَلَلْنَا)

٤٨ - وَخَلِّصِ ٱنْفِتَاحَ (مَحْذُوراً) (عَسَىٰ) خَوْفَ ٱشْتِبَاهِهِ بِـ(مَحْظُوراً) (عَصَىٰ)

٤٩ - وَرَاعِ شِــدَّةً بِــكَــافٍ وَبِــتَــا كَـ(شِـرْكِـكُـمْ) وَ(تَـتَـوَفَّـىٰ) (فِـتْـنَـةَ)

٨- بَابُ إِدْغَامِ ٱلْمُتَمَاثِلَيْنِ وَٱلْمُتَجَانِسَيْنِ

٥٠ - وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَـ(قُل رَّبِّ) وَ(بَل لَّا)، وَأَبِنْ

٥١ - (فِي يَوْمِ) مَعْ (قَالُوا وَ هُمْ) وَ(قُلْ نَعَمْ) (سَبِّحْهُ) (لَا تُزِغْ قُلُوبَ) (فَٱلْتَقَمْ)

٩- بَابُ ٱلضَّادِ وَٱلظَّاءِ

٥٢ - وَٱلضَّادَ بِـٱسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ ٱلظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي

٥٣ - فِي: (ٱلظَّعْنِ)(ظِلٍّ)(ٱلظُّهْرِ)(عُظْمُ)(ٱلْحِفْظِ) (أَيْقِظْ) وَ(أَنْظِرْ) (عَظْمَ) (ظَهْرِ) (ٱللَّفْظِ)

٥٤ - (ظَاهِرْ) (لَظَىٰ) (شُوَاظُ) (كَظْمٍ) (ظَلَمَا) (أُغْلُظْ) (ظَلَامَ) (ظُفْرِ) (ٱنْتَظِرْ) (ظَمَا)

٥٥ - (أَظْفَرَ)، (ظَنًّا) كَيْفَ جَا، وَ(عِظْ) سِوَىٰ «عِضِينَ»، (ظَلَّ) ٱلنَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا

٥٦ - وَ(ظَلْتَ)، (ظَلْتُمْ)، وَبِرُومٍ (ظَلُّوا) كَٱلْحِجْرِ، (ظَلَّتْ) شُعَرَا (نَظَلُّ)

٥٧ - (يَظْلَلْنَ) (مَحْظُوراً) مَعَ (ٱلْمُحْتَظِرِ) وَ(كُنْتَ فَظًّا)، وَجَمِيعَ (ٱلنَّظَرِ)

٥٨ - إِلَّا بِـ(وَيْلٌ) (هَلْ) وَأُولَىٰ (نَاضِرَهْ) وَ(ٱلْغَيْظُ) لَا ٱلرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَهْ

٥٩ - وَ(ٱلْحَظُّ) لَا (ٱلْحَضُّ) عَلَىٰ ٱلطَّعَامِ وَفِي (ضَنِينٍ) ٱلْخِلَافُ سَامِي

١٠- بَابُ ٱلتَّحْذِيرَاتِ

٦٠ - وَإِنْ تَـلَاقَـيَـا ٱلْبَـيَـانُ لَازِمُ: (أَنْقَضَ ظَهْرَكَ) (يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ)

٦١ - وَ(ٱضْطُرَّ) مَعْ (وَعَظْتَ) مَعْ (أَفَضْتُمُ) وَ صَفَّ هَا: (جِبَاهُهُمْ) (عَلَيْهِمُ)

١١- بَابُ ٱلنُّونِ وَٱلْمِيمِ ٱلْمُشَدَّدَتَيْنِ وَٱلْمِيمِ ٱلسَّاكِنَةِ

٦٢ - وَأَظْهِرِ ٱلْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا، وَأَخْفِيَنْ

٦٣ - اَلْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَىٰ بَاءٍ عَلَىٰ ٱلْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ ٱلْأَدَا

٦٤ - وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي ٱلْأَحْرُفِ وَٱحْذَرْ لَدَىٰ وَاوٍ وَ فَا أَنْ تَخْتَفِيْ

١٢- بَابُ أَحْكَامِ ٱلنُّونِ ٱلسَّاكِنَةِ وَٱلتَّنْوِينِ

٦٥ - وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَىٰ: إِظْهَارٌ، ٱدْغَامٌ، وَقَلْبٌ، إِخْفَا

٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ ٱلْحَلْقِ أَظْهِرْ، وَٱدَّغِمْ فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ

٦٧ - وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي (يُومِنُ) إِلَّا بِكِلْمَةٍ كَـ(دُنْيَا) (عَنْوَنُوا)

٦٨ - وَٱلْقَلْبُ عِنْدَ ٱلْبَا بِغُنَّةٍ، كَذَا ٱلْإِخْفَا لَدَىٰ بَاقِي ٱلْحُرُوفِ أُخِذَا

١٣- بَابُ ٱلْمَدِّ

٦٩ - وَٱلْمَدُّ: لَازِمٌ، وَوَاجِبٌ أَتَىٰ وَجَائِزٌ، وَهْوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

٧٠ - فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٍّ سَاكِنُ حَالَيْنِ، وَبِٱلطُّولِ يُمَدُّ

٧١ - وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ مُتَّصِلاً إِنْ جُمِعَا بِكِلْمَةِ

٧٢ - وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَىٰ مُنْفَصِلَا أَوْ عَرَضَ ٱلسُّكُونُ وَقْفاً مُسْجَلَا

١٤- بَابُ مَعْرِفَةِ ٱلْوَقْفِ وَٱلِابْتِدَاءِ

٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ ... لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ ٱلْوُقُوفِ

٧٤ - وَٱلِابْتِدَاءِ، وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ ... ثَلَاثَةً: تَامٌّ، وَكَافٍ، وَحَسَنْ

٧٥ - وَهْيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ ... تَعَلُّقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنىً - فَٱبْتَدِي

٧٦ - فَٱلتَّامُ، فَٱلْكَافِي، وَلَفْظاً فَٱمْنَعَنْ ... إِلَّا رُؤُوسَ ٱلْآيِ جَوِّزْ، فَٱلْحَسَنْ

٧٧ - وَغَيْرُ مَا تَمَّ: قَبِيحٌ، وَلَهُ ... يُوقَفُ مُضْطَرّاً، وَيُبْدَا قَبْلَهُ

٧٨ - وَلَيْسَ فِي ٱلْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ ... وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبْ

١٥- بَابُ ٱلْمَقْطُوعِ وَٱلْمَوْصُولِ

٧٩ - وَٱعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَ تَا ... فِي ٱلْمُصْحَفِ ٱلْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَىٰ

٨٠ - فَٱقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ: (أَن لَّا) ... مَعْ: (مَلْجَأَ) وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا)

٨١ - وَ(تَعْبُدُوا) يَاسِينَ، ثَانِيْ هُودَ، (لَا ... يُشْرِكْنَ) (تُشْرِكْ) (يَدْخُلَنْ) (تَعْلُوا عَلَىٰ)

٨٢ - (أَن لَّا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ) . (إِن مَّا): ... بِٱلرَّعْدِ . وَٱلْمَفْتُوحَ صِلْ . وَ(عَن مَّا

٨٣ - نُهُوا) ٱقْطَعُوا . (مِن مَّا): بِرُومٍ وَٱلنِّسَا ... خُلْفُ ٱلْمُنَافِقِينَ . (أَم مَّنْ): أَسَّسَ

٨٤ - فُصِّلَتِ، ٱلنِّسَا، وَذِبْحِ . (حَيْثُ مَا) . ... وَ(أَن لَّم) ٱلْمَفْتُوحَ . كَسْرُ (إِنَّ مَا):

٨٥ - ٱلْأَنْعَامَ . وَٱلْمَفْتُوحَ: (يَدْعُونَ) مَعَا ... وَخُلْفُ ٱلْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

٨٦ - وَ(كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)، وَٱخْتُلِفْ: ... (رُدُّوا) كَذَا (قُلْ بِئْسَمَا)، وَٱلْوَصْلَ صِفْ:

٨٧ - (خَلَفْتُمُونِي) وَ(ٱشْتَرَوْا) . (فِي مَا) ٱقْطَعَا: ... (أُوحِيْ) (أَفَضْتُمُ) (ٱشْتَهَتْ)، (يَبْلُو) مَعَا

٨٨ - ثَانِي (فَعَلْنَ)، وَقَعَتْ، رُومٌ، كِلَا ... «تَنْزِيلُ»، ظُلَّةٌ، وَغَيْرَهَا صِلَا

٨٩ - (فَأَيْنَمَا) كَٱلنَّحْلِ: صِلْ، وَمُخْتَلِفْ فِي ٱلشُّعَرَا ٱلْأَحْزَابِ وَٱلنِّسَا وُصِفْ

٩٠ - وَ صِلْ: (فَإِلَّمْ) هُودَ . (أَلَّن نَّجْعَلَ) (نَجْمَعَ). (كَيْلَا): (تَحْزَنُوا) (تَأْسَوْا عَلَىٰ)

٩١ - حَجٌّ (عَلَيْكَ حَرَجٌ) . وَقَطْعُهُمْ: (عَن مَّن يَشَآءُ) (مَن تَوَلَّىٰ). (يَوْمَ هُمْ)

٩٢ - وَ(مَالِ): (هَٰذَا) وَ(ٱلَّذِينَ) (هَٰٓؤُلَآ). (تَحِينَ): فِي ٱلْإِمَامِ صِلْ، وَوُهِّلَا

٩٣ - وَ(وَزَنُوهُمْ) وَ(كَالُوهُمْ) صِلِ كَذَا مِنَ (ٱلْ) وَ هَا وَ يَا لَا تَفْصِلِ

١٦- بَابُ ٱلتَّاءَاتِ

٩٤ - وَ(رَحْمَتُ): ٱلزُّخْرُفِ بِٱلتَّا زَبَرَهْ ٱلْأَعْرَافِ رُومِ هُودَ كَافُ ٱلْبَقَرَهْ

٩٥ - (نِعْمَتُ)هَا، ثَلَاثُ نَحْلٍ، إِبْرَهَمْ - مَعاً -: أَخِيرَاتٌ، عُقُودُ ٱلثَّانِ: «هَمْ»

٩٦ - لُقْمَانُ، ثُمَّ فَاطِرٌ، كَٱلطُّورِ، عِمْرَانَ . (لَعْنَتَ): بِهَا وَٱلنُّورِ

٩٧ - وَ(ٱمْرَأَتُ): يُوسُفَ، عِمْرَانُ، ٱلْقَصَصْ، تَحْرِيمُ . (مَعْصِيَتْ): بِـ«قَدْ سَمِعْ» يُخَصْ

٩٨ - (شَجَرَتَ): ٱلدُّخَانِ . (سُنَّتْ): فَاطِرِ كُلًّا، وَٱلْأَنْفَالِ، وَحَرْفِ غَافِرِ

٩٩ - (قُرَّتُ عَيْنٍ) . (جَنَّتٌ): فِي وَقَعَتْ . (فِطْرَتْ) . (بَقِيَّتُ) . وَ(ٱبْنَتُ) . وَ(كَلِمَتُ):

١٠٠ - أَوْسَطَ ٱلْأَعْرَافِ . وَكُلُّ مَا ٱخْتُلِفْ جَمْعاً وَفَرْداً فِيهِ: بِٱلتَّاءِ عُرِفْ

١٧- بَابُ هَمْزِ ٱلْوَصْلِ

١٠١ - وَٱبْدَأْ بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمْ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ ٱلْفِعْلِ يُضَمْ

١٠٢ - وَٱكْسِرْهُ حَالَ ٱلْكَسْرِ وَٱلْفَتْحِ، وَفِي ٱلْأَسْمَاءِ غَيْرِ ٱللَّامِ كَسْرُهَا، وَفِي:

١٠٣ - (ٱبْنٍ) مَعَ (ٱبْنَةِ) (ٱمْرِئٍ) وَ(ٱثْنَيْنِ) وَ(ٱمْرَأَةٍ) وَ(ٱسْمٍ) مَعَ (ٱثْنَتَيْنِ)

١٨- بَابُ ٱلْوَقْفِ عَلَىٰ أَوَاخِرِ ٱلْكَلِمِ

١٠٤ - وَحَاذِرِ ٱلْوَقْفَ بِكُلِّ ٱلْحَرَكَهْ ... إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ ٱلْحَرَكَهْ

١٠٥ - إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ، وَأَشِمْ ... إِشَارَةً بِٱلضَّمِّ: فِي رَفْعٍ وَضَمْ

[خَاتِمَةُ «ٱلْجَزَرِيَّةِ»]

١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَّىٰ نَظْمِيَ «ٱلْمُقَدِّمَهْ» ... مِنِّي لِقَارِئِ ٱلْقُرَانِ تَقْدِمَهْ

١٠٧ - وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ ... ثُمَّ ٱلصَّلَاةُ بَعْدُ وَٱلسَّلَامُ

١٠٨ - [عَلَىٰ ٱلنَّبِيِّ ٱلْمُصْطَفَىٰ وَآلِهِ ... وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ

١٠٩ - أَبْيَاتُهَا: «قَافٌ» وَ«زَايٌ» فِي ٱلْعَدَدْ ... مَنْ يُحْسِنِ ٱلتَّجْوِيدَ يَظْفَرْ بِٱلرَّشَدْ]



التَّعْلِيقَاتُ عَلَى المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةُ «الْجَزَرِيَّةِ»]

١ - يَقُولُ رَاجِي(١) عَفْوِ(٢) رَبٍّ ... ...

(١) قال المزي ص١٤: «فاعلُ (يقول)، ويمكن أن يكون حالاً وأصلُه (راجياً) سُكِّنَتْ ياؤُه للنَّظْم» اهـ.
وقال الفضالي ص ١٨: «وفي إعرابه في البيت وجهان:
أحدهما: يجوز أن يكون مرفوعاً بـ(يقول) على الفاعلية، و(محمدُ) بَدَلٌ منه أو عطفُ بيانٍ.
والثاني[أ]: أن يكون منصوباً على الحال مِن (محمدُ)، وتقديره: يقول راجياً محمدٌ، وإنما سُكِّنَتْ ياؤُه لضرورة النَّظْم» اهـ.

(٢) مضاف إليه، قاله: عبدالدائم، وطاش كبري زاده، والقاري.
قال القاري ص ٤٥: «وجُرَّ (عَفْو) لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلى سابقِه - وإن كان مضافاً مِن جهة لاحقِه -، وتوهَّم بعضُهم [فجوّز][ب] نَصْبَه على أنه مفعولٌ لاَسمِ الفاعلِ بناءً على أنه مِن قَبِيل: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ﴾[ج] [الحج: ٣٥] حيث قُرِئ في الشواذ بنصبها، وليس كذلك لعدم التوافق هنالك، وكان الأَوْلى أن يجعله نظيراً لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا الْعَذَابَ﴾ [الصافات: ٣٨] بنصب (العذاب) على روايةٍ شاذةٍ في القراءة، ووجْهٍ ضعيفٍ في العربية، إلا أنَّ نصب (عفْو) مع تنوين (راجٍ) لا يصح روايةً ولا درايةً[د]، وكذا لا يجوز تنوين (راجٍ) ونصب (عفْو) لِما ذُكِر مع مخالفته لِمَا رُسِمَ وسُطِرَ.
نَعَمْ عَمَلُ اسمِ الفاعلِ المضاف إذا كان مُعرَّفاً نَصْبَ مفعولَه تخفيفاً مُعْتَبَرٌ في العربية، وأما عملُه كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرَّحوا به، وإن قُرِئ قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا الْعَذَابَ﴾ بالنصب؛ فلا يقاس عليه، سِيَّما مع مخالَفته الرَّسْمَ لديه»اهـ. =

(أ) رَدَّهُ القاري، انظر قوله في التعليق على «محمد» في العَجُز.
(ب) في الأصل: «وجوز»، والمثبَت من الطبعتين الأخريين للمنح.
(ج) فيكون حذفُ نونِ «المقيمي» تخفيفاً لا للإضافة.
(د) إن أراد بقوله: «ولا درايةً» أي: ولا لغةً؛ فقد أبْعَدَ النُّجْعَةَ؛ إذ يجوز لغةً تنوينُ «راج» مع نصب «عفْو»، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٣٦].

١ - ... ... سَامِع[١] مُحَمَّدُ[٢] ٱبْنُ[٣] ٱلْجَزَرِيِّ ٱلشَّافِعِيْ[٤]:

٢ - ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَىٰ نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ

٣ - مُحَمَّدٍ[٥] وَآلِهِ ... ...

= قلت: قد يقال بجواز نصبِه مِن باب الفصل بالمفعول بين المُتضايِفَيْنِ، ولكن يَلزَم منه تنوينُه وهو ما يأباهُ الوزنُ، واللَّه أعلم.

(١) قال القاري ص ٤٤: «بإشباع كسرة العين[أ] للوزن، وفي نسخةٍ بإثبات ياء[ب] الإضافة» اهـ.
ثم قال فيما بعد ص ٤٦: «ثُمَّ قولُ المصنِّفِ: (سامِع) بإشباع حركة العين على ما في الأصول المحرَّرة والنُّسَخ المعتبَرة...» اهـ.
ثم قال لاحقاً ص ٤٩: «ولا يَبْعُدُ أن يكون (سامعي) بياء الإضافة على الالتفات من الغَيْبة إلى التكلم، وحينئذ إما أن يكون خبراً بتقدير (كان)، أو بتقدير (هو) على أن الجملة معترضة» اهـ.

(٢) قال ابن الناظم ص ١٠٥: «(محمدٌ): عطفُ بيانٍ على (راجي)، (ابنُ الجزريْ): بدل من (محمدٌ)، و(الجزريْ): مضاف إليه» اهـ، وكذا معظم الشُّرَّاح مِن بعده، ووافقهم طاش كبري زاده غير أنه أَعْرَبَ «ابنُ» نعتاً وجَوَّزَ كونَه بَدَلاً مِن «محمدٌ» لاشتهار المصنِّف به.
أما القاري فجَوَّزَ نَصْبَه حيث قال ص ٤٩: «... ويجوز نصبُه بتقدير (أَعْنِي) أو (يَعْنِي)، وأَبْعَدَ مَن جَعَلَهُ فاعلاً[ج] وجَعَلَ (راجي عفوِ) حالاً» اهـ.

(٣) حُذفت الألفُ في بعض الشروح والطبعات، والأَوْلى إثباتُها كما في نسخة الناظم.

(٤) سُكِّنَتِ الياءُ وخُفِّفَتْ للضرورة.

(٥) بالجر؛ قال ابن الناظم ص١١٣: «(محمدٍ) بدل أو عطف بيان من (نبيِّه)» اهـ، وكذا معظم الشُّرَّاح مِن بعده.
ووقع في بعض الطبعات: «محمدٌ» بالرفع! وهو خطأٌ بَيِّنٌ؛ لأنه لو رُفع - على تقدير مبتدأ محذوف - لَلَزِمَ مِن ذلك أن يُرفَع ما عُطِفَ عليه وهو «صحبه»، وعندئذ يقع الإقواءُ بَيْنَهُ وبَيْنَ «مُحِبِّه»، ويُعَدُّ الإقواءُ من عيوب القوافي، وهو: اختلاف حركة الرَّوِيِّ في قصيدة واحدة بين الضمة والكسرة.

(أ) أي بلا ياءٍ كما في نسخة الناظم.
(ب) قال مُحقِّقُ الطِّرازات ص٦٩: «في الأصل: (سامعي)، وقد كَتَبَها عند شرح اللفظة (سامع) وهو الصواب» اهـ.
قلت: وإثباتُ الياءِ صوابٌ أيضاً كما عَزَاهُ القاري إلى إحدى النُّسَخ.
(ج) يشير إلى رأي الفضالي المتقدِّم.

٣ - ... ... وَصَحْبِهِ[(١)] وَمُقْرِئِ[(٢)] ٱلْقُرْآنِ[(٣)] مَعْ[(٤)] مُحِبِّهِ

٤ - وَبَعْدُ[(٥)]: إِنَّ هَـٰذِهِ «مُقَدِّمَهْ»[(٦)] فِيمَا عَلَىٰ [قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهْ][(٧)]

---

(١) يجوز وزناً تسكينُ الهاءِ في «صحبه» و«محبه»، إلا أن الرواية بالإشباع.

(٢) بالإفراد كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وبالجمع عند: عبدالدائم، وطاش كبري زاده: «ومُقْرِئِي القرآنِ».

قال عبدالدائم ص ٨٠: «والأصل: (مُقْرِئِين) بصيغة الجمع بإثبات النون، لكن حُذفت للإضافة، وهو عطفٌ على ما قبله»اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص٥١: «(ومُقْرِئِي) أصله (مُقْرِئِين)، سقط النون بالإضافة، وهو جمعُ (المُقْرِئ)» اهـ.

ووَصفُ القاري قولَ طاش كبري زاده - الذي هو في الأصل قول عبدالدائم - بأنه في غايةٍ من البُعْد.

(٣) بالجر على الإضافة، وهو بالهمز، ويجوز لغةً ووزناً أن يكون غير مهموز: «القُران» على نحو قراءة ابن كثير.

(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٥) ظرف مبني على الضم.

(٦) ضُبطت في نسخة الناظم بفتح الدال وكسرها، وكُتب فوقها: «معاً»[(أ)].

قال عبدالدائم ص ٨٤: «بكسر الدال على الأفصح» اهـ.

وقال زكريا الأنصاري ص ٣٦: «بكسر الدال على الأشهر ... وبفتحها على قِلَّةٍ» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ١٨: «و(المقدِّمة) بكسر الدال أفصح مِن فتحها» اهـ.

وذَكَرَ الوجهين أيضاً: ابنُ الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٧) رواية «قارِئِهِ أن يَعْلَمَهُ» هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح وجميع الطبعات.

وفي روايةٍ وهي التي عند ابن الناظم والمزي وابن الحنبلي: «القارِئ أن يُعَلِّمَهْ».

قال ابن الناظم ص١١٦: «قوله: (فيما على القارئ أن يعلمه) أي: في الذي يجب على كل قارئ مِن قُرَّاءِ القرآنِ أن يعلمه مغنيةً[(ب)] له عن غيرها» اهـ. =

(أ) لفظة «معاً» تعني جواز الوجهين.

(ب) أي: هذه المقدِّمة.

٥ - إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ[١] مُحَتَّمُ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلاً أَنْ يَعْلَمُوا

٦ - مَخَارِجَ[٢] الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَنْطِقُوا[٣] بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ

= وقال ابن الحنبلي ص ٤٨: «وفي بعض النُّسَخ: (فيما على قارئه[أ] أن يعلمه)» اهـ.

ويظهر أنَّ المُثبَت عند الفضالي هو لفظُ «القارئ»؛ لقوله ص ٤٧: «وأعاد ضميرَ (عليهم)[ب] إلى (القارئ)؛ لأنَّ لامَهُ التي للاستغراق في معنى (كُلِّ قارئٍ)، ومِثْلُه في العموم (قارِئِه) - على ما في أكثر النُّسَخ - عند مَن يَجعَل المفردَ المضافَ للعموم» اهـ.

وقال القاري ص ٦٧: «وأَغْرَبَ شارحٌ في قوله: (الضمير إلى «القارئ»؛ لأنَّ لامَهُ التي للاستغراق في معنى «كُلِّ قارئٍ»)، ونَبَّهَ[ج] على أنه كذا في بعض النُّسَخ، ولا يستقيم له ذلك؛ لعدمِ اتِّزانِ البيتِ به كما لا يخفى» اهـ.

قلت: لا يتزن البيت بـ«قارِئِهِ» إلا مع «أن يَعْلَمَهْ» بفتح الياء وسكون العين وفتح اللام المخففة مبنياً للمعلوم، ولا يتزن البيت بـ«القارِئِ» إلا مع «أن يُعَلَّمَهْ» بضم الياء وفتح العين وفتح اللام المشددة مبنياً للمجهول.

أمَّا ما ذَهَبَ إليه القاري مِن عدم الاتزان فلأنه قَرَنَ بين «القارِئِ» و«أن يَعْلَمَهْ».

إذن فيه روايتان:

- ... ... فيما على قارِئِهِ أن يَعْلَمَهْ

- ... ... فيما على القارِئِ أن يُعَلَّمَهْ

(١) بإشباع ضمة الميم وجوباً للوزن.

(٢) مفعولُ «يعلموا»، نصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة، والبرنابادي.

(٣) قال عبدالدائم ص ٨٧: «(لينطقوا) - من النطق - هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم[د]، وفي بعضها: (ليلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد والأمر سهل» اهـ، ومثله عند الفضالي.

رواية «لِيَنْطِقُوا» هي عند: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، والفضالي، والبرنابادي. =

(أ) في المطبوع: «قارئ»، والتصويب من المخطوط.

(ب) الذي في البيت الخامس.

(ج) أي: ذلك الشارحُ.

(د) وهي خلاف نسخة الناظم التي بين يدي، فدلَّ على أن الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ قام بتنقيحها على فترات كما سبق بيانُه في مقدمة التحقيق.

٧ - مُحَرِّرِي[١] ٱلتَّجْوِيدِ وَٱلْمَوَاقِفِ[٢]   وَمَا ٱلَّذِي رُسِمَ[٣] فِي ٱلْمَصَاحِفِ

= ورواية «لِيَلْفِظُوا» هي عند: ابن الناظم، وخالد الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والقاري، والمسعدي، وابن يالوشة، ونسخة الناظم.

وأشار زكريا الأنصاري إلى رواية: «ليلفظوا».

وقال ابن الحنبلي ص ٥٠: «وفي بعض النُّسَخ: (لينطقوا)، والأولى رواية ابن الناظم» اهـ.

وقال القاري ص ٦٧: «وفي نسخةٍ صحيحةٍ: (لينطقوا)، قيل: وهذه هي النسخة التي ضُبطت على لفظ الناظم آخراً، والمُؤدَّى منهما واحد، إلا أنَّ النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركَّب ولو على سبيل الغالبية كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨]» اهـ.

وقال البرنابادي ص ١١: «وفي بعض النُّسَخ: (ليلفظوا)، والأوَّلُ أصحُّ روايةً ودرايةً؛ أما روايةً فلأنه في النسخة التي ضُبطت من لفظ الناظم، وأما درايةً فلأنَّ النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركَّب» اهـ.

(١) حال منصوب بالياء، وحُذفت نونُه للإضافة، نصَّ على إعرابه حالاً: طاش كبري زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي.

قال ابن الناظم ص١١٧: «في حال كونهم مُتْقِني تجويدِ القرآنِ...» اهـ، وبنحوه الشُّرَّاح من بعده.

(٢) قال القاري ص ٦٨: «بإشباع كسرة الفاء إلى حد الياء» اهـ.

قلت: ويجوز وزناً تسكينُ الفاءِ: «والمواقفْ» «المصاحفْ»، إلا أن الرواية بالإشباع.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ٦١: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٦٨: «و(رُسِّمَ) بتشديد السين المكسورة، وفي نسخةٍ بتخفيفه[أ]، أي: كُتِبَ» اهـ.

وقال البرنابادي في تقطيعه ص١٢: «(رسّم في ال) - أي: كُتِبَ - إن كان بتشديد السين فـ(مُفْتَعِلُنْ)، وإن كان بالتخفيف (فَعَلَتُنْ)» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «رُسْمْ» بسكون الميم، وهو غير موزونٍ، فيجب أن تبقى الميم مفتوحةً مع تشديدِ السينِ أو تخفيفِها.

(أ) كما في نسخة الناظم.

٨ - مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَب[1] بِّ:هَا[2]



(١) قال القاري ص ٧٠: «و(تُكْتَبْ) في الأصل مرفوع لأنه خبرُ كان[أ]، وإنما أُدْغِم على مذهب السوسيّ في الإدغام الكبير» اهـ.

(٢) قال القاري ص ٦٩: «أي: بهاءٍ، وقُصِرَ كما هو قراءة حمزة في الوقف على الهمزة، لا كما قال ابنُ المصنِّفِ وتَبِعَهُ غيرُه: إنه للضرورة»[ب] اهـ.

قلت: يُعَدُّ قصرُ الممدودِ ضرورةً من ضرائر الشِّعر كما هو مشهور في كتب الضرائر، وما أكثر ما يُخَطِّئُ مُلَّا عليُّ القاريُّ الشُّرَّاح في قولهم بالضرورة، فيُخَرِّجُ ما اعتَبَرُوهُ ضرورةً بتخريجاتٍ من كلام العرب وبعض القراءات، وهو بهذا يُحَجِّرُ واسعاً.

قال العلاَّمة محمود شكري الألوسي في كتاب الضرائر ص ٢٤ تحت عنوان (موافقة الضرورة بعض اللغات لا تُخرِجها عن الضرورة):

«اعلم أنَّ بعض الضرائر رُبَّما استعملها بعضُ العرب في الكلام، ومع ذلك لا يُخرِجها عن الضرورة عند الجمهور، صرَّح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فَنِّ الضرائر فقال:

وَرُبَّمَا تُصَادِفُ الضَّرُورَهْ بَعْضَ لُغَاتِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَهْ

انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(أ) أي: ليس بدلاً من «تكن» المجزوم بـ«لَمْ»، وإنما جملة «تكتب» في محل نصب خبر «تكن».

(ب) والغريب أنَّ القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول بها في بعض المواضع من شرحه !!؛ قال في شرح البيت رقم ١٥: «بقصر (الراء) ضرورةً» اهـ، وقال أيضاً في شرح البيت رقم ٥٥: «(كيف جا) بالقصر ضرورةً» اهـ.

١- باب مخارج الحروف(١)(٢)

٩ - مَخَارِجُ ٱلْحُرُوفِ: سَبْعَةَ عَشَرْ   عَلَىٰ ٱلَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ ٱخْتَبَرْ

١٠ - فَأَلِفُ: ٱلْجَوْفِ(٣) وَأُخْتَاهَا، ... ...

---

(١) قال د. إبراهيم الدوسري في شرحه ص ٣٥: «ويَظهَر أنَّ العنونة بـ(باب مخارج الحروف) زيادةٌ ليست مِن المؤلِّف؛ لأن المؤلِّف بدأ بـ(إن هذه مقدمة) ولمَّا انتهى مِن قوله: (بها) قال: (مخارج الحروف سبعة عشر)، فالعناوين المُدرَجة في داخل الكتاب اجتهادٌ مِن الشُّرَّاحِ والنُّسَّاخِ وليست مِن كلام المؤلِّف» اهـ.

(٢) الأبياتُ التي تحت هذا البابِ جميعُها في الطَّيِّبة.

(٣) بالجر في أكثر الشروح والطبعات، وذكَرَ القاري وجهاً آخر حيث قال ص ٧٦: «ضَبط (الجوف):
- بالرفع على تقدير: مَخْرَجُها قبل الجوف أو بعده، أو: فمَخْرَجُ أَلِفِ الجوفُ.
- وبالجر على أنه من باب الإضافة إلى الظرف، نحو: صائمُ النهارِ وقائمُ الليلِ، أو الإضافة لامية أو لأدنى ملابسة» اهـ.

رواية «فَأَلِفُ ٱلْجَوْفِ» هي عند: خالد الأزهري، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة، وبها يكون البيت موزوناً.

وفي روايةٍ: «لِلْجَوْفِ أَلِفٌ» وهي عند: ابن الناظم(أ)، وعبدالدائم، والمزي، وطاش كبري زاده(ب)، والمسعدي، ونسخة الناظم، وهو غير موزونٍ، ولا يتزن البيت بسكون اللام كما تَوَهَّمَهُ بعضُ المحققين: «للجوفِ أَلفٌ»!.

قال القاري ص ٧٦: «وفي نسخةٍ: (للجوفِ أَلِفٌ) وهو غير مُتَّزِنٍ»(ج) اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ٥٧: «ووقع في بعض النُّسَخ: (للجوفِ أَلِفٌ)، وفيه نظرٌ لأنَّ فيه زِحافاً(د) غير مسموع في بحر الرجز» اهـ.

(أ) نقَلَ د. أشرف طلعت ص١٢ عن ابن غازي قولَه: «وفي بعض النُّسَخ: (للجوف أَلِفٌ)، وهو الذي شرح عليه ابنُ الناظم، ولا يوجد في نسخةٍ سواه» اهـ.

(ب) قال في شرحه ص ٦٧: «(للجوفِ): ظرف وخبر مقدم، و(أَلِفٌ): مبتدأ» اهـ.

(ج) أثْبَتَ هذه العبارةَ المُحَقِّقُ في الحاشية من إحدى نُسَخ التحقيق.

(د) وهو «مُسْتَفْعِلُ» المكفوف، ولا يكون إلا في الخفيف والمجتث.

١٠ - ... ... وَهِيْ[(١)(٢)] حُــرُوفُ مَــدٍّ لِلْهَــوَاءِ تَــنْــتَــهِــي

١١ - ثُمَّ[(٣)] لِأَقْصَى ٱلْحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءُ ثُــمَّ لِوَسْــطِــهِ[(٤)]: فَــعَــيْــنٌ حَــاءُ

١٢ - أَدْنَاهُ: غَيْنٌ خَاؤُهَا، وَٱلْقَافُ: أَقْصَى ٱللِّسَانِ فَوْقُ[(٥)]، ثُمَّ ٱلْكَافُ

---

(١) بإسكان الياء وجوباً للوزن.

(٢) صدرُ هذا البيتِ في الطَّيِّبة على النحو الآتي: «فالجَوْفُ لِلْهَاوِي وأُخْتَيْهِ وَهِيْ».

(٣) في الطَّيِّبة: «وقُلْ لأقصى»، وعزاها د. أشرف طلعت ص ٢٥ إلى إحدى النُّسخ، ولعله أراد الطَّيِّبَةَ، وجاء في مقدمة الطبعة البحرينية إشارةٌ إليها.

(٤) رواية «ثُمَّ لِوَسْطِهِ» هي التي في أكثر الشروح والطبعات، وهي التي في الطَّيِّبة، وأشار جَمْعٌ مِن الشُّرَّاحِ إلى سكون السين للوزن وأَسْتَطْرَدُوا في بيان ذلك.

وقال القاري ص ٨١: «وفي نسخةٍ: (وَمَا لِوَسْطِهِ)» اهـ.

وفي روايةٍ: «وَمِنْ وَسَطِهِ» بتحريك السين، وهي عند: المزي، وطاش كبري زاده[(أ)]، والمسعدي، ونسخة الناظم، وأشار إليها القاري، وهو غير موزونٍ.

وأشار د. أشرف طلعت إليها وضبطها بسكون السين: «ومِنْ وَسْطِهِ»، وقال ص٢٥: «وقد ضُبطت في بعض النُّسَخ المطبوعة بفتح السين، ولا يستقيم به الوزن» اهـ.

قلت: ولا يستقيم الوزن بسكونها أيضاً.

وقالت مُحقِّقةُ شرح الفضاليّ عن روايةِ «وَمِنْ وَسْطِهِ» ص ٧٥: «وفيها حلٌّ للإشكال»[(ب)] اهـ.

قلت: بل حَلَّ إشكالٌ آخَرُ!، وهو أنَّ البيتَ بروايةِ «وَمِنْ وَسَطِهِ» غيرُ موزونٍ.

إذن فيه عدة روايات:

- ثُمَّ لِوَسْطِهِ: وهو موزونٌ.
- وَمَا لِوَسْطِهِ: وهو موزونٌ.
- وَمِنْ وَسَطِهِ: وهو غير موزونٍ.
- وَمِنْ وَسْطِهِ: وهو غير موزونٍ.

(٥) ظرف مبني على الضم.

(أ) هذه الرواية هي التي اعتمدها الشارح، خلافاً لرواية «ثم لوسطه» التي أثْبَتَها مُحقِّقُهُ.

(ب) أي: إشكال تحريك السين وإسكانها.

١٣ - أَسْفَلُ[١]، وَٱلْوَسْطُ[٢]: فَجِيمُ[٣]ٱلشِّينُ يَا[٤]، وَٱلضَّادُ: مِنْ حَافَتِهِ[٥] إِذْ وَلِيَا

١٤ - ٱلْأَضْرَاسَ[٦] مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا، وَٱللَّامُ: أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

١٥ - وَٱلنُّونُ[٧]: مِنْ طَرَفِهِ[٨] ... ...

(١) ظرف مبني على الضم.

(٢) بسكون السين وجوباً للوزن.

(٣) بحذف التنوين وجوباً للوزن .

وقال القاري ص ٨٣: «وفي نسخةٍ: (الجيمُ[أ] الشينُ يا)» اهـ، وهو غير موزونٍ.

أما البرنابادي فالمثبت عنده: «فجيمٌ شينٌ يا»، بتنكيرهما وتنوين الأول ومنع الثاني، وأشار إلى الرواية المشهورة بقوله ص ١٨ : «وفي نسخةٍ: فجيمُ الشينُ يا» اهـ.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) قال القاري ص ٨٥ : «(الحافة) مُخفَّفةُ الفاءِ على ما ذكر في القاموس من مادة الأجوف، وتوهَّمَ الجعبريُّ كونَه من المضاعف فقال: خُفِّفَ للوزن» اهـ.

(٦) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

قال ابن الحنبلي ص ٦١ : «والروايةُ فيه النصبُ على أنه مفعولُ (وَلِي)، والفاعل مستتر عائد على اللسان. . . ولو رُفِعَ على أنه الفاعل والمراد: (إذ وَلِيَها الأضراسُ) لكانت مُلاءمتُه لعبارتهم أقوى؛ لأنهم اعتبروا أيضاً وَلْيَ الأضراسِ للحافة دون العكس» اهـ، وكذا الفضالي[ب]، ونصّ البرنابادي على مفعوليته أيضاً.

(٧) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال طاش كبري زاده ص ٨٠ : «(والنونُ) - بتقدير (مَخْرَجُ) -: مبتدأ، (مِن طرفه): خبره» اهـ.

أما القاري فإنه قال ص ٨٧ : «بنصب (النونَ) على أنه مفعول مقدَّم لقوله: (اجعلوا) . . . ، وقيل: (النونُ) مبتدأ بتقدير (مَخْرَجُ)، و(مِن طَرَفِهِ) خبرُه» اهـ.

(٨) قال القاري ص ٨٧ : «و(طَرَفِهِ) بفتحتين» اهـ.

ولا يجوز لغةً ولا وزناً إسكانُ الراءِ[ج]، بخلاف ما ذهب إليه حسن الوراقي حيث قال: =

(أ) في طبعة المنح التي اعتمدتها: «الجيمِ» بلام وميم مكسورة، وهو تصحيف، والصواب «الجيمُ» كما في الطبعتين الأخريين.

(ب) وللقاري تعقيبٌ عليه، انظر المنح الفكرية ص ٨٤ .

(ج) قال ابن مكي الصقلي في تثقيف اللسان ص ١٢١ : «ويقولون: أخذتُ بطَرْفِ ثوبِه، وأمسكتُ بطَرْفِ =

١٥ - ... ... تَحْتُ[١] ٱجْعَلُوا وَٱلرَّا[٢]: يُدَانِيهِ[٣] لِظَهْرِ أَدْخَلُ[٤]

= «قوله: (طرفه) بفتح أو سكون الراء، والفتح هو الأشهر، ...، وأما بالسكون (مُسْتَعِلْ)[أ]: فحذف منها الساكن الرابع وهو الفاء، وحذف منها ساكن الوتد المجموع وسكن ما قبله، وهو ما يسمى بالقطع، فكما رأينا من الناحية العروضية الفتح والسكون جائز في قوله: (طرفه)، والفتح أشهر وبه قرأتُ»اهـ.

قلت: مشكلة الأستاذ حسن الوراقي - هداه اللّه - أنه بَنَى حُكْمَه على فَهْمٍ خاطئٍ لمفهوم العِلَلِ؛ فإنَّ العِلَلَ - التي منها القطعُ - لا تكون إلا في الأعاريض والأضرب إلّا ما استُثْنِيَ منها، ولا تدخُل الحشْوَ أبداً، ومع ذلك فإنه جَمَعَ بين القطعِ والطيِّ في تفعيلةٍ واحدةٍ!، وهذا غيرُ موجودٍ أصلاً في علم العَروض، واللّه أعلم.

(١) ظرف مبني على الضم.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) قال القاري ص ٨٨: «بإشباع هاء (يدانيهِ) لغةٌ» اهـ.

كأنه يشير إلى أن الوزن لا يستقيم إلا بالإشباع، والصواب أنه مُتَّزِنٌ بالإشباع وعدمِه.

(٤) قال ابن الناظم ص١٣٧: «وقوله: [(أدخلوا) فعل][ب] تفضيل، أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٠٢: «يعني: الراءُ أَدْخَلُ في ظهر اللسان من اللام» اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ٨٠: «أَدْخَلُ: أَفْعَلُ تفضيل»اهـ.

وقال الفضالي ص ٩١: «... وقد عُلِمَ بما ذُكِرَ أنَّ قولَ الناظمِ (أدخل) أَفْعَلُ تفضيلٍ، أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون، قاله ابنُ الناظم» اهـ.

وقال القاري ص ٨٩: «(أَدْخَلُ) مُفرَد، يُقرَأ بإشباع الضمة واواً، وفي نسخةٍ: (أدخلوا) بإثبات الواو بصيغة الجمع، وهو يحتمل الأمرَ والمُضِيَّ[ج]» اهـ. =

= الحبل، والصواب: طَرَف» اهـ.

و«الطَّــرَف»: ناحيةُ الشيءِ وجانبُه، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤]، أما «الطَّرْف» - بسكون الراء - فهو البَصر ويُطلق على الجفن، قال تعالى: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠].

(أ) كذا!.

(ب) كذا في الأصل!، والصواب: «(أدخل) أفعل».

(ج) الأمر بكسر الخاء: أَدْخِلُوا، والماضي بفتحها: أَدْخَلُوا.

١٦ - وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَ تَا[١]: مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا ٱلثَّنَايَا، وَٱلصَّفِيرُ: مُسْتَكِنّْ

١٧ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ ٱلثَّنَايَا ٱلسُّفْلَىٰ، وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَ ثَا[١]: لِلْعُلْيَا

١٨ - مِنْ طَرَفَيْهِمَا[٢]، وَمِنْ بَطْنِ ٱلشَّفَهْ[٣]: فَٱلْفَا[٤] مَعَ أَطْرَافِ[٥] ٱلثَّنَايَا ٱلْمُشْرِفَهْ[٦]

١٩ - لِلشَّفَتَيْنِ: ٱلْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ، وَغُنَّةٌ: مَخْرَجُهَا ٱلْخَيْشُومُ



= ونقَلَ البرناباديُّ عبارة القاريِّ بنصِّها ثم قال في إعرابه ص ٢٢: «و(أَدْخِلْ) مرفوع لفظاً خبر آخر للمبتدأ إن كان مُفرَداً، فيصير المصرعُ جملةً واحدةً، وإن كانت صيغةَ جمعٍ فهي جملةٌ على حِدَةٍ خبرية أو إنشائية[أ] على ما أشرتُ آنفاً، فيكون مفعوله محذوفاً، أيْ: أدخلوا الراءَ لظهر...» اهـ.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) بتحريك الراء، ولا يصح إسكانها كما تقدَّم.

(٣) قال القاري ص ٩٢: «بفتح الشين وبكسره» اهـ.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) قال زكريا الأنصاري ص ٤٧: «بإسكان العين ونقل حركة الهمزة إليها» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ٦٩: «بإسكان عين (مع) على لغة ربيعة، سَكَّنَها قبل الحركة ثم نقل حركة الهمزة إليها على قاعدة قراءة ورش نحو: ﴿قَدَ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]» اهـ، وبنحوه عند: الفضالي، والقاري.

(٦) بكسر الراء، قاله القاري.

(أ) خبرية باعتباره ماضياً، وإنشائية باعتباره أمراً.

٢- بَابُ صِفَاتِ ٱلْحُرُوفِ[١]

٢٠ - صِفَاتُهَا: جَهْرٌ وَ رِخْوٌ[٢] مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ، وَٱلضِّدَّ[٣] قُلْ

٢١ - مَهْمُوسُهَا: «فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ» شَدِيدُهَا لَفْظُ: «أَجِدْ قَطِ بَكَتْ»[٤]

٢٢ - وَبَيْنَ رِخْوٍ[٥] وَٱلشَّدِيدِ[٦]: «لِنْ[٧] عُمَرْ» وَسَبْعُ[٨] عُلْوٍ[٩]: ... ...

---

(١) الأبياتُ التي تحت هذا البابِ جميعُها في الطَّيِّبة .

(٢) قال عبدالدائم ص ١٠٩ : «مثلَّث الراء، والروايةُ عن الناظم الكسرُ» اهـ.
والكسر أشهر، قاله: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٣) بالنصب مفعول مقدَّم لـ«قُلْ»، نَصَّ على نصبه: طاش كبري زاده، والبرنابادي.

(٤) قال طاش كبري زاده ص ٩١ - ٩٢ : «(أَجِدْ) أمرٌ من الإجادة، و(قَطِ) إن كان للزمان يُشدَّد غالباً وقد يُضَمُّ ويُخفَّف، وإن كان بمعنى (حَسْب) وهو الاكتفاء فهي إما مفتوحةٌ ساكنةُ الطاءِ مثل (عَنْ) أو مُنوَّنٌ مجرورٌ، والمراد هاهنا هو الأخير كما هو مقتضى الوزن، و(بَكَتْ) من التبكيت، يقال: بَكَّتَهُ أي غَلَبَهُ بالحُجَّة» اهـ، وبنحوه عند القاري.

(٥) مثلَّث الراء، والكسر أشهر كما سبق بيانُه.

(٦) بالجر معطوف على «رِخْوٍ».

(٧) قال القاري ص ١٠٠ : «بكسر اللام؛ أمرٌ مِن لانَ يَلِينُ» اهـ.

(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
ونَصَّ على كونه مبتدأ: طاش كبري زاده، والبرنابادي.
أما ابن الحنبلي فقال ص ٧٤ : «بالنصب مفعولاً لـ(حَصَر) مقدَّماً عليه، لكن عامة النُّسَخ على الرفع» اهـ، وكذا الفضالي.

(٩) بضم العين وكسرها: «عُِلْو»، نَصَّ عليه: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري[1].
قلت: الغريب أنهم اقتصروا على ذِكْر حركتين مع أنه يجوز في عين «علْو» الحركاتُ الثلاثُ!.

---

[1] ضبط مُحقِّقُ المنح عينَ «سبع» بالحركتين!، بينما المراد عين «علو»، وتبِعَهُ في هذا حسنٌ الوراقيُّ حيث قال: «(وسبع) بضم العين وكسرها، والضم أشهر» اهـ!.

٢٢ - ... ... «خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ»[١] حَصَرْ

٢٣ - وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ[٢]: مُطْبَقَهْ[٣] وَ«فَرَّ[٤] مِنْ لُبِّ[٥]»: ... ...

(١) قال القاري ص ١٠٢: «(قِظْ) أمرٌ من قاظ بالمكان إذا [أقام][أ] به في الصيف، و(الخُصُّ) بضم الخاء المعجمة: البيت من القَصَب، و(الضَّغْطُ): الضِّيق، والمعنى: أقِمْ وقْت حرارة الصيفِ في خُصٍّ ذي ضَغْطٍ، أي: اقْنَعْ من الدنيا بمثل ذلك...» اهـ.

(٢) قال زكريا الأنصاري ص ٥٢: «بترك تنوين الأول والثالث للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ١٠٣: «ويتزن البيت بتنوين الثاني والرابع» اهـ.

قلت: فلا يصح وزناً تنوينُ «صاد» و«طاء» المهملتين[ب]، بينما يصح تركُ التنوين في «ضاد»[ج] و«ظاء» المعجمتين غير أنَّ تنوينَهما هو الأصل كما هي الرواية.

(٣) بفتح الباء وكسرها، نصَّ عليه: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٤) قال سيد لاشين أبو الفرح ص ٧٢: «بفتح الفاء على أنه فعل ماض، ولذلك قال عنه الشارح[د]: (هَرَبَ الجاهل من العاقل)، وفي بعض النُّسَخ بكسر الفاء على أنه فعل أمر» اهـ.

قلت: كسرُ الفاءِ - كما في بعض الطبعات - هو خلافُ نسخةِ الناظمِ وما نصَّ الشُّرَّاحُ على معناه كما في الحاشية الآتية.

(٥) قال عبدالدائم ص ١١٨: «اللُّبّ: العقل، و(فَرَّ) أي: هَرَبَ، والمعنى: هَرَبَ الجاهلُ مِن العاقل» اهـ، ومثله عند زكريا الأنصاري وأشار إلى حذف تنوين «لُبِّ» للوزن.

وقال ابن الحنبلي ص ٧٧: «معناه: هَرَبَ الجاهلُ مِن ذي لُبٍّ، أي: مِن عاقلٍ؛ لأنَّ اللُّبَّ العقلُ، وحذف تنوين (لُبِّ) للضرورة كتنوين (صاد) و(طاء) بالإهمال فيهما، ولو قال: (حروفُ مذلقةْ) - بالتنكير - لَثَبَتَ تنوينُ (لُبّ) ولم يكن ضرورةً، كما لو قال (مَن لَبَّ) بفتح الميم واللام والباء، و(لَبَّ) لغةٌ في (أَلَبَّ) بمعنى: أقام» اهـ، وكذا الفضالي.

(أ) من طبعة المنح التي بتحقيق عبد القوي عبد المجيد، وفي الطبعتين الأخريين: قام.

(ب) نَوَّنَها كُلَّها مُحَقِّقُ الطرازات ص١١٧!!.

أما مُحَقِّقُ المنح ص ١٠٣ فتوَهَّم الإضافةَ حيث ضبطها كالآتي: «وصادُ ضادِ طاءُ ظاءِ مطبقةْ»!، والحق أنَّ الثلاثَ مرفوعاتٌ عطفاً على «صاد» كما نصَّ عليه طاش كبري زاده ص٩٦ ومثله البرنابادي ص٢٩، وذلك بحذف العاطف.

(ج) كلمة «ضاد» في نسخة الناظم كأنها غيرُ مُنوَّنةٍ: وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءُ.

(د) وهو زكريا الأنصاري.

٢٣ - ... ... ٱلْحُرُوفُ[١] ٱلْمُذْلَقَهْ[٢]

٢٤ - صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سِينُ، قَلْقَلَةٌ: «قُطْبُ[٣] جَدِ[٤]»، وَٱللِّينُ:

٢٥ - وَاوٌ وَيَاءٌ سُكِّنَا[٥]، وَٱنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا[٦]، وَٱلِانْحِرَافُ صُحِّحَا[٧]

= وقال القاري ص ١٠٤: «وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أنَّ (مِن) حرفُ جَرٍّ، واللُّبُّ الذي هو العقل بمعنى الفاعل، والمعنى: هَرَبَ الجاهلُ مِن العاقل، ويمكن أن يكون المعنى: فرَّ مِن الخلْقِ مَن له عقلٌ به عَرَفَ الحقَّ، ففيه إيماءٌ إلى قوله تعالى: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]» اهـ.

(١) بالرفع خبر عن «فر من لب»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والبرنابادي.

ووقع في بعض الطبعات: «الحروفِ» بالجر تَوَهُّماً للإضافة، والصواب - كما تقدَّم - أن تنوين «لُبِّ» حُذف للضرورة لا للإضافة، ثم إن المعنى يَأْبَى ذلك.

(٢) بفتح اللام كما في نسخة الناظم.

وضُبط في بعض الطبعات بكسر اللام وهو خطأ؛ لأنه اسم مفعول؛ قال طاش كبري زاده ص٩٦: «والمذلَقة أي: المنسوبة إلى ذلق اللسان وذلق الشفة، أي: طرفيهما» اهـ.

(٣) قال القاري ص ١٠٧: «بتثليث القاف، والضم أشهر» اهـ.

(٤) بتخفيف الدال للوزن، نَصَّ عليه: زكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٥) بضم السين وكسر الكاف المشددة كما في نسخة الناظم.

قال طاش كبري زاده ص ١٠٠: «سُكِّنَا: فعل ماض مبني للمفعول» اهـ.

وضَبْطُه عند البرنابادي: «سَكَنا»[أ] بفتح السين والكاف المخفَّفة حيث قال ص ٣٠: «(سَكَنا): فعل ماض، والضمير البارز فاعلُه» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «سَكَّنَا» بفتح السين وكسر الكاف المشددة، وهو خطأٌ بَيِّنٌ.

(٦) قال ابن الحنبلي ص ٨١: «(قبْلَهُما): ظرفٌ . . . وليس (قَبْلَهُمَا) مرفوعاً على الفاعلية؛ لِما صَرَّحَ به غيرُ واحدٍ مِن أنَّ (قَبْلاً) لا يخرُج عن الظرفية إلا بدخول حرف الجر عليه» اهـ، والعبارة بنَصِّها عند الفضالي.

(٧) قال طاش كبري زاده ص ١٠٠: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ١٠٧: «بصيغة المجهول» اهـ.

(أ) وأجازه د. أشرف طلعت ص ٢٧ وأيمن سعيد ص ٣٨ .

٢٦ - فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا[١]، وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ[٢] وَلِلتَّفَشِّي: ٱلشِّينُ، ضَاداً[٣]: ٱسْتَطِلْ[٤]

***

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

وعند الشمراني في جامعه ص ١٤٨: «والراءِ بتكرير»!، بالمدّ وحذف الواو التي قبل «بتكرير»، وهو غير موزونٍ ولا يصح، والغريب أن يُشير إلى الرواية الصحيحة بقوله: «جاء في إحدى الطبعات: (وبتكرير) بالواو مع قصر (الراء)» اهـ!.

(٢) قال طاش كبري زاده ص ١٠٢: «و(جُعِلْ): فعل ماض مبني للمفعول، أسكن آخره للوزن» اهـ.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ١٠٢: «و(ضاداً) منصوبُ (اسْتَطِلْ)» اهـ، ومثله البرنابادي.

ولا يصح رفعُه كما في بعض الطبعات.

(٤) ضُبط في بعض الطبعات بضم التاء: «استُطِلْ»، والصواب فتحُها لأنه فعل أمر، ويدُلُّ عليه ما يلي:

قال ابن الناظم ص ١٦٤: «(استَطِلْ) أي: صِفْهُ بالاستطالة» اهـ، وكذا المزي.

وقال زكريا الأنصاري ص ٥٥: «(استَطِلْ) أنتَ، أي: اجْعَلْها حرفاً مستطيلاً» اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ١٠٢: «(استَطِلْ): أمرٌ من الاستطالة، أي: صِفِ الضادَ بالاستطالة» اهـ، ومثله عند القاري.

٣- بَابُ ٱلتَّجْوِيدِ[١]

٢٧ - وَٱلْأَخْذُ بِٱلتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ ... مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ[٢] ٱلْقُرَانَ[٣] آثِمُ

٢٨ - لِأَنَّهُ بِهِ ٱلْإِلَهُ أَنْزَلَا ... وَهَكَذَا مِنْهُ[٤] إِلَيْنَا وَصَلَا

٢٩ - وَهُوَ[٥] أَيْضاً حِلْيَةُ ٱلتِّلَاوَةِ ... .

(١) الأبيات رقم ٢٧ و٢٨ و٣٠ و٣٢ موجودة في الطَّيِّبَة، وقال مُحقِّقُ الطَّيِّبَة عن البيتين ٣٠ و٣٢: «هذان البيتان ساقطان من أكثر النُّسَخ، وعلى ذِكْرِهما شرحُ ابنِ الناظم والترمسي» اهـ.

(٢) قال عبدالدائم ص ١٢٩: «النسخة التي ضبطناها عن الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مَنْ لَمْ يُجَوِّد) وهي المعتبَرة، ورأيتُ في بعض النُّسَخ: (مَنْ لَمْ يُصَحِّح) بدل (يُجَوِّد)، والأُولى أحسن؛ إذ التجويدُ أَخَصُّ مِن التصحيح» اهـ.

وقال القاري ص ١١٣: «(مَن لَمْ يُجَوِّدِ القُرانَ آثِمْ) أي: مَن لَمْ يُصَحِّح، كما في نسخةٍ صحيحةٍ» اهـ.

رواية «يُجَوِّد» هي التي في الطَّيِّبَة وعند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة، وأشار مُعْظَمُهم إلى الرواية الأخرى وهُمْ مَن سوى القسطلانيِّ وابنِ يالوشة.

ورواية «يُصَحِّح» هي عند: ابن الناظم، والمزي، وطاش كبري زاده، والمسعدي، ونسخة الناظم.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ٨٢: «و(القُرَان) في البيت غير مهموز، وهو لغةٌ في المهموز قرأ بها ابن كثير، واختارها المصنِّف هنا رعايةً للوزن»[أ] اهـ، وبنحوه: الفضالي، والقاري.

(٤) في الطَّيِّبَة: «عَنْهُ»، وعَزَاها عبد الرازق موسى ص ٦٤ ود.أشرف طلعت ص ٢٨ إلى بعض النُّسَخ، ولعلهما أرادا الطَّيِّبَةَ.

(٥) قال ابن الحنبلي ص ٨٥: «بضم الهاء مع تخفيف الواو على الخبل[ب]، ومع تشديدها كما هو لغةٌ على الخبن[ج]، والرواية على الأول» اهـ.

وقال القاري ص ١١٦: «بضم الهاء، ولا يجوز إسكانها؛ للوزن» اهـ.

ومِثْلُها التي في البيت التالي.

(أ) أكثر الطبعات على هَمْزِه: «القُرْآن»!، وهو - كما تَرَى - مُخِلٌّ بالوزن.

(ب) الخبل - في العروض - زحاف مزدوج، وهو اجتماع الخبن والطي، أي: حذف الثاني والرابع الساكنين: «فَعِلَتُنْ».

(ج) الخبن - في العروض - زحاف مفرد، وهو حذف الثاني الساكن: «مُتَفْعِلُنْ».

٢٩ - ... ... وَزِيـــنَـــةُ ٱلْأَدَاءِ وَٱلْقِــرَاءَةِ[١]

٣٠ - وَهُوَ[٢]: إِعْطَاءُ ٱلْحُرُوفِ حَقَّهَا[٣] [مِنْ صِفَةٍ لَهَا][٤] وَمُسْتَحَقَّهَا[٥]

٣١ - وَ رَدُّ[٦] كُـلِّ وَاحِـدٍ لِأَصْـلِهِ وَٱلـلَّفْـظُ فِـي نَـظِـيـرِهِ كَـمِـثْـلِهِ

٣٢ - مُكَمَّلاً[٧] مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ ... ...

---

(١) قال القاري ص ١١٦: «بالإشباع فيهما[أ]، وجاز الوقف عليهما» اهـ.

(٢) بضم الهاء كما في البيت السابق.

(٣) بالنصب مفعول ثان لـ«إعطاء»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والبرنابادي.

(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في أكثر الشروح والطبعات وفي الطَّيِّبة.

والذي عند المزي، وطاش كبري زاده، والفضالي، والمسعدي، والبرنابادي، ونسخة الناظم: «مِنْ كُلِّ صِفَةٍ»، وهو غير موزونٍ.

قال البرنابادي في تقطيعه ص٣٥: «مِنْ كُلِّ صِ: مُسْتَفْعِلُ» اهـ!.

قلت: ومِثْلُه لا يخفى عليه أَنَّ «مستفعل» المكفوفَ غيرُ مستعملٍ في بحر الرجز، وهذا منه غريب.

وفي شرح طاش كبري زاده ص ١١٤ أشار مُحَقِّقُهُ إلى أنه في إحدى نُسَخِ التحقيق: «مِن كُلِّ صِفَةٍ لها»، وهو غير موزونٍ، بل هو أَشَدُّ إمعاناً في الكسر من روايةِ «مِن كُلِّ صِفَةٍ».

إذن فيها رواياتٌ ثلاثٌ:

- «من صفة لها ومستحقها»: وهو موزونٌ.
- «من كل صفة ومستحقها»: وهو غير موزونٍ.
- «من كل صفة لها ومستحقها»: وهو غير موزونٍ.

(٥) بالنصب عطف على «حقَّها»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.

(٦) بالرفع عطف على «إعطاءُ»، قاله: طاش كبري زاده، والبرنابادي.

(٧) قال طاش كبري زاده ص ١١٥: «اسم مفعول من الكمال»[ب] اهـ.

وقال القاري ص ١٢١: «بكسر الميم أي: حالَ كونِ اللافظِ مُكَمِّلَ الصفاتِ حقّاً واستحقاقاً، =

(أ) أي: في «التلاوة» و«القراءة».

(ب) هذه العبارة موجودة في هامشِ نسخةٍ من شرح الفضالي ص ١٥٧ .

٣٢ - ... ... [بِٱللُّطْفِ فِي ٱلنُّطْقِ][1] بِلَا تَعَسُّفِ

٣٣ - وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةُ[2] ٱمْرِئٍ بِفَكِّهِ



= أو بفتح الميم أي: حالَ كونِ الملفوظِ مُكمَّلَ الأداءِ مَخْرجاً وصفةً مِن غيرِ تكلُّفٍ وارتكابِ [مَشَقَّةٍ في قراءتِه][أ] بالزيادةِ على أداءِ مَخْرَجِهِ والمبالغةِ في بيانِ صِفتِه» اهـ.

وقد ضُبطت في نسخة الناظم بكلتا الحركتين وكُتب فوقها: «معاً».

(١) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات وفي الطَّيِّبة.

وعند عبدالدائم بدل «باللطف»: «باللفظ»، إلا أنَّ مُحقِّقَهُ أثْبَتَ روايةَ «باللطف» وعَلَّقَ عليها بقوله: «في النسختين[ب]: (باللفظ)» اهـ، وكان الأَوْلى به أن يُثْبِتَ ما اتفقت عليه النُّسختان ثم يُعلِّق بما يشاء، ولَمْ ينتبه لقول عبدالدائم ص ١٣٧: «... من غير ما تكلُّفٍ ولا تعسُّفٍ متريضاً في **اللفظ** بذلك» اهـ.

وذَكَرَها زكريا الأنصاري بقوله ص ٥٩: «وفي نسخةٍ: باللفظ» اهـ.

فتعقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٢٢: «وأمَّا ما ذكَرَه الشيخُ زكريا مِن قوله: (وفي نسخةٍ: باللفظ في النطق) فلا وَجْهَ لِصِحَّتِها، فما كان ينبغي له ذِكْرُها إلا مقروناً بالتنبيه على ضعفِها» اهـ.

وعند ابن يالوشة ص ٣٨: «في اللفظ بالنطق»، وأشار إليها د.أشرف طلعت ص ٢٨ .

إذن فيها رواياتٌ ثلاثٌ:

- «باللطف في النطق».
- «باللفظ في النطق».
- «في اللفظ بالنطق».

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ على أنه اسم «ليس» مؤخَّر.

وأعربه طاش كبري زاده خبراً لـ«ليس» حيث قال ص ١١٩: «اسم (ليس) قولُه: (بَيْنَهُ) وهو ظرفٌ لمقدرٍ هو اسمُه حقيقةً وهو (فَرْقٌ) أي: ليس فرقٌ بين التجويدِ وبين تَرْكِه...، و(رياضةَ) خبر (ليس)» اهـ، وكذا القاري.

وقال البرنابادي ص ٣٨: «منصوب لفظاً خبر (ليس)» اهـ.

(أ) في طبعة دار المنهاج: «ما شقت قراءته».

(ب) هما اللتان اعتمد عليهما المحقق.

٤- بَابُ ٱلتَّرْقِيقِ

٣٤ - فَرَقِّقَنْ[(١)] مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ[(٢)] وَحَاذِرَنْ[(٣)] تَفْخِيمَ لَفْظِ . . .

(١) بالفاء كما في نسخة الناظم وجميع الشروح.

وفي بعض الطبعات: «وَرَقِّقَنْ» بالواو، ولعل الفاء هي الأَوْلى؛ قال القاري ص ١٣١: «وإذا عَرَفْتَ أن التجويد ما ذَكَرَهُ أربابُ التدقيقِ والتأييدِ فَرَقِّقَنْ. . .» اهـ، وقال البرنابادي ص ٣٩: «الفاء: جزاء الشرط المحذوف، أي: إذا عَرَفْتَ أن التجويد ما ذُكِرَ فَرَقِّقَنْ. . .» اهـ.

(٢) قال القاري ص ١٣١: «بالنقل والحذف[(أ)]، ويجوز مِن غيرِ نقلٍ أيضاً» اهـ.

قلت: لا حاجة للنقل ما دام الوزن مستقيماً على الأصل.

(٣) نَصَّ جماعةٌ مِن الشُّرَّاح كابن الناظم وعبدالدائم وابن الحنبلي والقاري على أن النون في «فَرَقِّقَنْ» و«حاذِرَنْ» هي نون التوكيد الخفيفة، إلا أنَّ بعضهم أجاز أن يكون «حاذِراً» اسمَ فاعلٍ باعتبارِ رَسْمِه بألفِ التنوين.

قال ابن الناظم ص ١٨٦: «ويحتمل أن يكون (حاذراً) اسمَ فاعلٍ منصوباً على أنه خبر (كان)، تقديره أي: كُنْ حاذراً» اهـ، وكذا المزي.

وقال ابن الحنبلي ص ٩٢ - ٩٣: «وهما مرسومان في نسخة ابن الناظم بالألف؛ وِفَاقاً لِرَسْمِ قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] . . . وحيث كان (حاذِراً) مرسوماً بها فهو يحتمل أن يكون اسم فاعل من (حَذِرْتُ الشيء) بمعنى (تحذَّرْتُ منه) منصوباً بـ(كُنْ) مقدَّرة، أي: كُنْ حاذِراً» اهـ، ومثله عند الفضالي.

وقال عبدالدائم ص ١٤٢: «قوله: (وحاذرن)[(ب)] أصله اسم فاعل من (حَذِرَ)، أتى به على صيغة اسم فاعل زيادةً في المبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، وقد قُرِئ بالوجهين في السبعة» اهـ.

وقال القاري ص ١٣١: «(وحاذِرَنْ) بالنون المخفَّفة المؤكِّدة [في][(ج)] بعض النُّسَخ المصحَّحة[(د)]، وهو المُلائِمُ للمطابَقة بين المتعاطِفَيْنِ على أنه لا يحتاج إلى تقديرِ عاملٍ مع إفادة المبالغة من =

(أ) هكذا: مِنَ ٱحْرُفِ.

(ب) قال مُحَقِّقُهُ: «في الأصل: حاذر» اهـ.

(ج) في الطبعتين الأخريين للمنح: «وفي»، والمعنى يقتضي حذف الواو.

(د) كما في نسخة الناظم.

٣٤ - ... ... ٱلْأَلِفِ[(١)]



= صيغة الأمر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمبالغة، فالمعنى: (احذر احذر البَتَّةَ تفخيمَ لَفْظِ الألفِ)، وفي نسخةٍ بالتنوين في (حاذرن)، والتقدير: كن حاذِراً مِن تفخيمها...» اهـ.
وقال القاري ص ١٣٧ في ردِّهِ على الفضالي: «وأما قولُ المصريِّ: (النون في قوله «فرققن» و«حاذرن» نون التأكيد الخفيفة ورُسِما بالألف وفاقاً لرسم قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا﴾ بيوسف و﴿لَنَسْفَعًا﴾ باقرأ) فمدفوعٌ؛ إذ خَطَّانِ لا يُقاسان: رسمُ المصحفِ والعَروضِ» اهـ.
(١) هذا البيت موجود في الطَّيِّبة.

٥- بَابُ ٱسْتِعْمَالِ ٱلْحُرُوفِ

٣٥ - وَهَمْزَ[١]: (اَلْحَمْدُ)[٢] (أَعُوذُ) ... ...

(١) بالواو كما في نسخة الناظم وجميع الشروح.
قال طاش كبري زاده ص ١٢٢: «(وَهَمْزَ) نصب على أنه معطوف على (مستفلاً)» اهـ.
وقال القاري ص ١٣٧: «ونصب (هَمْزَ) على تقدير: فَرِّقَنْ هَمْزَ الحمد، ويجوز جَرُّهُ على تقدير: وحَاذِرَنْ تفخيمَ همزِ الحمد» اهـ.
وقال البرنابادي ص ٤٠: «(وهمز) إن كان معطوفاً على (مستفلاً) يُقدَّر (فرقن) فينصب، وإن كان معطوفاً على (الألفِ) يجوز جَرُّه على تقدير (وحاذرن تفخيمَ همزِ الحمد)» اهـ.
وظاهرُ كلامِ ابنِ الحنبلي أنه مجرورٌ وما عُطِفَ عليه حيث قال ص ٩٣ - ٩٥: «وعَطف على (لفظِ الألفِ) قولَه: (وهَمْزِ)... ثم عَطَفَ على (الميم) بالجر قولَه: (وباءِ)»اهـ.
ولا يصح رفعُه كما فَعَلَ مُحَقِّقُ الطرازات ص ١٤٢ .
وفي روايةٍ: «كهَمْزِ» بالكاف، وهي التي في الطَّيِّبة وعند جمال القرش وغيره، وأشار إليها القاري بقوله ص ١٣٧ - ١٣٨: «وأما ما جَعَلَهُ الشارحُ اليمانيُّ مِن قوله: (كَهَمْزِ الحمد) أصلاً، ثم قال: (وفي بعض النُّسخ: «وهمز» بالواو) فغَيْرُ مقبولٍ[أ]؛ لأنه مُخالِفٌ للأصول المُصحَّحة والنُّسخ المُعتبَرة المشروحة، وإن كان لِكافِ التشبيهِ وَجْهٌ في العربية؛ إذ يصح أن يقال: التقدير: رَقِّقن مستفلاً كهمز الحمد، وحاذِرَنْ تفخيمَ لفظِ الألفِ كتفخيمِ همزِ الحمد» اهـ.

(٢) بالرفع كما في نسخة الناظم.
قال طاش كبري زاده ص ١٢٢: «(الحمدُ) رُفِعَ على الحكاية ومحلُّه الجرُّ على الإضافة، وكذا (أعوذ، اهدنا) وهما معطوفان على (الحمد) من حيث المعنى، وكذا الحال في (اللّه)» اهـ.
وقال القاري ص ١٣٧: «وقطعَ همزةِ وصلِ (اَلْحَمْدُ) ضرورةً[ب]، ورَفعَ (الحمدُ) حكايةً[ج]، ويجوز إعرابه[د] لو ثبت روايةً» اهـ.

(أ) أثبتَ الكافَ مُحَقِّقُ شرح القسطلانيِّ ص ٥٦ وقال في الحاشية: «في الأصل: وهمز» اهـ.
وما ضَرَّهُ لو أَثبتَ الواوَ التي في الأصل ثم أشار في الحاشية إلى رواية الكاف؟!، خصوصاً أنَّ أوَّلَ كلمةٍ قالها القسطلانيُّ: «معطوف»!.
(ب) كذلك همزة «اهْدنا»، أما لفظ الجلالة «اللّه» فقطعُ همزته للابتداء بها في أول الشطر. ورأيتُ الاكتفاء بالحركة عن وضع القَطْعَة: «ء».
(ج) قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].
(د) بالجر على الإضافة.

٣٥ - ... ... (اهْدِنَا)[١] (اَللّـهُ)[٢]، ثُمَّ لَامَ[٣]: (لِلَّهِ) (لَنَا)[٤]

٣٦ - (وَلْيَتَلَطَّفْ)[٥] (وَعَلَى اللَّهِ) (وَلَا الضْ)[٦] وَالْمِيمَ[٧] مِنْ (مَخْمَصَةٍ)[٨] وَمِنْ (مَرَضْ)

٣٧ - وَبَاءَ[٩]: (بَرْقٍ)[١٠] ... ...

(١) قال حسن الوراقي: «قوله: (اهدنا) تقرأ بقطع همزة الوصل فتكون التفعيلة (مستعلن)، وتقرأ بهمزة الوصل فتكون التفعيلة (مستعل)، والأولُ به قَرَأْتُ وأُقْرِئُ» اهـ.
قلت: يجب قطعُ همزةِ «اِهدنا» للوزن - ثم إنه موضع الشاهد - ولا يجوز وصلُها، أما قوله: «فتكون التفعيلة (مستعل)»؛ فليس هذا بواردٍ في الرجز بل هو من السريع، ولو قيل - تَسَمُّحاً - بجوازه لَوَجَبَ أن يكون الضَّرْبُ كذلك، واللَّه أعلم.

(٢) ضُبط لفظ الجلالة في نسخة الناظم بالرفع والجر: [illegible]، وهو بالرفع في أكثر الشروح والطبعات.
أما القاري فإنه قال ص ١٣٨: «بالجر، أي: هَمْزَ اللَّهِ» اهـ.
وضُبط عند بعضهم بالنصب عطفاً على «هَمْزَ»، ولا يصح؛ فالمعنى يقتضي أن يكون مجروراً، أو مرفوعاً على الحكاية باعتبار أن الرفع هو أشرفُ أنواعِ الإعرابِ.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ١٢٢: «(ولامَ للَّه) نصب على أنه عطف على (هَمْزَ)» اهـ.
وقال القاري ص ١٣٨: «(لام) فيها الوجهان السابقان[أ] في ال(همز)» اهـ.

(٤) هذا البيت والذي يليه كلاهما في الطَّيِّبة.

(٥) قال تعالى: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٩].

(٦) قال تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقطع الناظمُ الكلمةَ للضرورة كما نصَّ عليه غيرُ واحدٍ من الشُّرَّاح.

(٧) يقال في «الميم» و«باء» ما قيل في «لام»، وأكثرهم على النصب كما في نسخة الناظم.

(٨) قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣].

(٩) راجع الحاشية قبل السابقة.

(١٠) بالجر على الإضافة في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، كما نصَّ على جَرِّهِ البرنابادِيُّ.
وضُبط في بعضها بالرفع حكايةً لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، وأجازهما د. أشرف طلعت ص٣٠ .

(أ) وهما النصب والجر.

٣٧ - . . . . (بَاطِلٍ)[(١)] (بِهِمْ) (بِذِي) وَٱحْرِصْ[(٢)] عَلَىٰ ٱلشِّدَّةِ وَٱلْجَهْرِ ٱلَّذِي

٣٨ - فِيهَا وَفِي ٱلْجِيمِ كَ: (حُبِّ)[(٣)] (ٱلصَّبْرِ) . . . .

---

(١) بالجر في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات عطفاً على «برقٍ»، ونصّ على جرّه البرنابادي. وضُبط في بعضها بالرفع حكايةً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، وأجازهما د. أشرف طلعت ص٣٠ .

(٢) رواية «وٱحرص» بالواو هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
وفي روايةٍ: «فٱحرص» بالفاء، أشار إليها: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.
قال ابن يالوشة ص ٤٢ - ٤٣: «وهي فاءُ الفصيحةِ؛ أفصَحَتْ عن شرطٍ مقدّرٍ، أي: إذا عَلِمْتَ أنَّ الباءَ والجيمَ يَجِبُ ترقيقُهما فٱحْرِصْ إلخ» اهـ.

(٣) قال ابن الحنبلي ص ٩٦: «والكلماتُ المُمَثَّلُ بها مَحْكِيَّةٌ على حالةِ الجرّ التي كانت عليها في الآيات المذكورة، ولولا الحكاية لكان حذف التنوين من (حُبٍّ) و(حجٍّ) للضرورة، والأصل عَدَمُها[(أ)]» اهـ، وكذا الفضالي.
وقال القاري ص ١٤٢: «(كحب الصبر) بالإضافة إما للوزن أو لأدنى ملابسة وهي كونهما مثالين للباء الموحّدة، والظاهر أنّ كلمة (كَحُبِّ) مَحْكِيَّةٌ[(ب)] على ما وَرَدَ في الآية إما بكمالها أو بإرادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وأما (الصبر) فعطف عليه من غير عاطف» اهـ.
وقال حسن الوراقي: «قوله: (حُبِّ الصَّبْرِ) بالحاء وليست بالجيم؛ كقوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وهذا هو المشهور وفي كلّ النُّسخ كذلك، ولا أعلم شيئاً عن قولهم: (كجب الصبر) بالجيم كقوله تعالى: ﴿فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠]. . .»اهـ.
قلت: هو كما قال، فرواية الجيم لم أجدها فيما بين يدي من الشروح والطبعات، ولم يذكر آية يوسف سوى عبدالدائم حيث قال ص ١٤٥: «واحرص على الشِّدة التي فيها وفي الجيم لئلا يخالطها غيرها من الحروف، أو يفوت بعض صفاتها بسبب قرب المخارج أو الصفات أو يشوبها شيءٌ من ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ . . .» اهـ، ولَمْ يذكر آية البقرة.

(أ) في الأصل: «عدها»، والتصويب من المخطوط.
(ب) رأيتُ أن أجعل الكاف للتمثيل كما فعل د. أيمن سويد: «كَ: حُبّ».

٣٨ - ... ... (رَبْوَةٍ)[١] (أَجْتُثَّتْ) وَ(حَجِّ)[٢] (ٱلْفَجْرِ)

٣٩ - وَبَيِّنَنْ[٣] مُقَلْقَلاً[٤] إِنْ ... ...

(١) قال القاري ص ١٤٣: «ويجوز ضمُّ تنوين (رَبْوَةٍ)[أ] وكسرُها كما قُرئ بهما في قوله تعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]» اهـ.

ولا يصح في «ربوةٍ» سوى الجرّ مع التنوين حكايةً وإعراباً؛ قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال أيضاً: ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، ولا يجوز نصبُه أو عدمُ تنوينِه كما عَزَاهُ الوراقيُّ إلى بعض النُّسَخ.

وأشار ابن الناظم والقاري إلى فتح الراء وضمها، فقد قرأ بفتحها «رَبْوَةٍ»: ابن عامر وعاصم، وقرأ الباقون بضمها: «رُبْوَةٍ».

ووقع في الطبعتين الأزهرية والباكستانية الأُولى: «وربوة» بزيادة الواو، وهو غير موزونٍ.

(٢) ضُبط في نسخة الناظم بكسر الجيم وضمِّها: [illegible]، وهو بالجر في أكثر الشروح والطبعات.

قال القاري ص ١٤٢: «(وحَجِّ الفجرِ) بالإضافة أيضاً لِما سبق، ولا تصح فيه الحكاية[ب] كما تَوَهَّمَ المصريُّ[ج]؛ إذ لَمْ يُعرَف لفظُ (حج) منكَّراً مجروراً في القرآن» اهـ.

وقال حسن الوراقي: «قوله: (حجّ) بكسر الجيم وضمِّها؛ فالضم يكون على الحكاية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ[د] ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وبالكسر على تقدير: وكباءِ (ربوةٍ)، وك(حجّ)، ...» اهـ.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) قال ابن الناظم ص ١٨٩ - ١٩٠: «يجوز في القاف الثانية الكسر و[هـ] الفتح، فالكسر على أنه اسم فاعل حالٌ من فاعلِ (بَيِّن)، والفتح على أنه اسم مفعول صفة لمفعول محذوف، أي: حرفاً مقلقَلاً» اهـ، وبنحوه: عبدالدائم، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، والفضالي، والقاري.

قال طاش كبري زاده ص ١٢٩: «...والأولُ[و] أَوْلى كما لا يخفى» اهـ. =

(أ) إتْبَاعاً لِضَمَّةِ الهمزةِ بعده، فالفعلُ مبنيٌّ للمفعول، فيُنطَق هكذا: رَبْوَتِنُ ٱجْتُثَّتْ.

(ب) أي: هو مجرور ولكن ليس على الحكاية.

(ج) عبارة المصري هي نفسُها عبارة ابن الحنبلي التي في الحاشية قبل السابقة.

(د) وقُرئ في السبعة بفتح الحاء: «حَجُّ».

(هـ) في الأصل: «أو»، وفي النسخة الخطية لشرح ابن الناظم ١٣/ب: «و»، والواو أَوْلى.

(و) أي: الفتح.

٣٩ - ... ... سَكَنَا[١] وَإِنْ يَكُنْ فِي ٱلْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

٤٠ - وحاء[٢]: (حصحص) (أحطتُ) ... ...

= وقال القاري ص ١٤٤: «ثم اعْلَمْ أنَّ الأظهرَ كونُ (مقلقلاً) بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر، وأما تقديمُ ابنِ المصنِّف الكسرَ على أنه حالٌ من فاعلِ (بيِّن) فيحتاج إلى مفعول مقدر، أي: بيِّن الحرفَ حالَ كونِك مقلقِلاً، ولا يخفى أنَّ الأُولى هي الأَوْلى...» اهـ.

هذا وقد ضُبطت في نسخة الناظم بالحركتين وكُتب فوقها: «معاً».

(١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم، وكما هو واضح من إعراب طاش كبري زاده حيث قال ص ١٢٩: «وفاعل (سَكَنَ) راجع إلى (مقلقلاً)» اهـ.

وقال البرنابادي ص ٤٣: «(سَكَنَا) فعل ماض معروف، والضمير المستتر فيه الراجع إلى المقلقل فاعلُه» اهـ.

(٢) بالنصب كما في نسخة الناظم، وكذا «وسينَ».

قال طاش كبري زاده ص ١٣٠: «عطف على مفعولِ (بَيِّنَنْ) أعني (مقلقَلاً)، ومضاف إلى (حصحص)... (وسينَ) عطف على (حاءَ) ومضاف إلى (مستقيم)» اهـ، ونَصَّ على عطفه على «مقلقلاً»: ابنُ الحنبلي، والفضالي، والقاري، ابن يالوشة.

وقال البرنابادي ص ٤٥: «منصوبٌ لفظاً - بأعتبارِ العطفِ - مفعولُ (بَيِّنَنْ)، وقِسْ على هذا قولَه: (سينَ)» اهـ.

أما د. أشرف طلعت فقد أجاز جَرَّهما[أ] حيث قال ص٣٠: «كلمة (وحاء) تُقرَأ بالجرِّ والنصبِ، فالجرُّ على تقدير: (وحاذِرَنْ تفخيمَ لفظِ الألفِ... وحاءِ حصحص)، والنصبُ على تقدير: (وبَيِّنَنْ مقلقَلاً... وحاءَ حصحص)، وكذا يقال في (وسينَ مستقيم)، واللّه أعلم» اهـ.

ولحسنٍ الوراقيِّ تنبيهٌ لطيفٌ حيث قال: «ولكن مَن قرأ (وهمْز) بالنصب فعليه أن يُراعي بقية الكلماتِ بالنصب على المفعولية مثل: (والميمَ)، (وباءَ)، (وحاءَ)، (وسينَ) وغيرها، ومَن قرأ (كهمزِ) بالجر عليه أن يُراعي أيضاً بقيةَ الكلماتِ بالجر» اهـ.

(أ) ضَبَطَهما بالجر د.محمد شرعي والشمراني، وضُبط «وحاء» بالوجهين في الطبعة الباكستانية الثانية.

٤٠ - . . . . (ٱلْحَقُّ)[١][٢] وَسِينَ[٣]: (مُسْتَقِيم)[٤] (يَسْطُو) (يَسْقُو)[٥]



---

(١) قال القاري ص ١٤٤: «(الحقُّ) بإشباع ضمة القاف رعايةً للقافية، ورفعه بناءً على الحكاية كما في آيةٍ[أ]، مع أنه مجرور كما في القاعدة العربية من حيث إنه وما قبله معطوفان على (حصحص) المضاف إليه بحذف العاطف» اهـ.

(٢) صدرُ هذا البيتِ في الطَّيِّبة على النحو الآتي:

وبـاءِ بِـسْـمِ بـاطِـلٌ وبَـرْقُ   وحاءِ حَصْحَصَ أحطتُ الحقُّ

(٣) راجع التعليق على «وحاءً».

(٤) قال القاري ص ١٤٥: «بكسر الميم بلا تنوين ضرورةً. . . ثم إيراد (مستقيم) نكرةً لتشمل المعرفة، وجَرُّهُ يصح إعراباً[ب] وحكايةً لوروده في القرآن: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]» اهـ.
وقال ابن الحنبلي ص ٩٨: «بالفتحة من غير تنوين على الحكاية؛ لأنه كذلك في سورة الفاتحة» اهـ، وكذا الفضالي.
فتعقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٤٥: «وأَغْرَبَ المصريُّ في قوله: («مستقيم» بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لأنه كذلك في سورة الفاتحة)، ولا يخفى وجه الغرابة لأنه ليس كذلك في الفاتحة؛ فإن الموجود فيها مُعَرَّفٌ باللام[ج] كما لا يخفى على مَن له إلمامٌ بمراتب الكلام» اهـ.

(٥) قال القاري ص ١٤٦: «حذف النون من المثالين الأخيرين[د] من باب الضرورة الشعرية» اهـ.
قلت: الأَوْلى حذفُ الألف الفارقة كما في نسخة الناظم، ولا حاجة لإثباتها كما عند بعضهم: «يسطوا يسقوا»؛ لأن النون حُذفت لضرورة الوزن لا لعارض النصب أو الجزم.

(أ) كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [البقرة: ١٤٧].
(ب) على الإضافة.
(ج) قال تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].
(د) أصلهما: ﴿يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢]، ﴿يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣].

٦- بَابُ ٱلرَّاءَاتِ

٤١ - وَرَقِّـقِ ٱلـرَّاءَ إِذَا مَـا كُـسِـرَتْ كَذَاكَ بَعْدَ ٱلْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ[(١)]

٤٢ - إِنْ لَمْ تَكُنْ [مِنْ قَبْلِ حَرْفِ][(٢)] ٱسْتِعْلَا[(٣)] أَوْ كَـانَـتِ ٱلْكَـسْـرَةُ لَيْـسَـتْ أَصْلَا

٤٣ - وَٱلْخُلْفُ فِي (فِرْقٍ)؛ لِكَسْرٍ يُوجَدُ[(أ)] وَأَخْـفِ تَـكْـرِيـراً إِذَا تُـشَـدَّدُ[(٤)]



---

(١) بفتح السين والكاف المخففة مبنياً للمعلوم كما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
وضبطُه عند البرنابادي: «سُكِّنَتْ» بضم السين وكسر الكاف المشددة مبنياً للمجهول حيث قال ص ٤٦: «(سُكِّنَتْ): صيغة الماضي المجهول، والضمير: نائب الفاعل» اهـ.

(٢) في الطبعة الباكستانية الثانية إشارةٌ إلى أنه في نسخةٍ: «مِنْ بَعْدُ حَرْفُ»، والصواب أن يقال معها: «يكن» بالمثناة تحتُ، فيكون الصَّدْرُ على النحو الآتي:

إِنْ لَمْ يَكُنْ مِن بَعْدُ حَرْفُ استعلا ... ...

والمعنى: إن لم يكن بعدها حرفُ استعلاءٍ.
ولم أجد هذه الرواية فيما سِوَاها من الشروح والطبعات.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

(٤) قال القاري ص ١٥٥: «بالإشباع فيه وفيما قبله[(أ)]، فما في بعض النُّسَخ بصيغة الجمع[(ب)] لا وجه له» اهـ.
وهو في نسخة الناظم بضم التاء المُثنَّاة فوقُ وبفتح الدال الأُولى مبنياً للمجهول، ويُؤيِّدُهُ قولُ طاش كبري زاده ص ١٣٩: «ونائبُ فاعلِ (تُشدَّدُ) ضميرٌ راجعٌ إلى الراء» اهـ.
وذكر مُحقِّقُ الحواشي المفهمة ص ٦٠ أنه في بعض النُّسَخ: «يُشَدَّدُ» بالياء المثناة التحتية؛ بٱعتبار أنه يجوز تذكيرُ لفظِ الحرفِ وتأنيثُه.
وضبطها محققُ الطرازات ص ١٥٠ بكسر الدال الأُولى مبنياً للمعلوم: «تُشَدِّدُ»، وهو خلاف المشهور.

(أ) أي: «يُوجَدُ».
(ب) صيغة الجمع هذه لم أجدها فيما بين يدي من الشروح والطبعات.

٧- بَابُ ٱللَّامَاتِ وَأَحْكَامٍ مُتَفَرِّقَةٍ

٤٤ - وَفَخِّمِ ٱللَّامَ مِنِ ٱسْمِ (ٱللَّهِ) عَنْ فَتْحٍ أوْ[(١)] ضَمٍّ كَ(عَبْدُ[(٢)] ٱللَّهِ)

٤٥ - وَحَرْفَ[(٣)] ٱلاسْتِعْلاءِ فَخِّمْ، وَٱخْصُصَا[(٤)] ٱلأطْبَاقَ[(٥)] أقْوَى نَحْوُ[(٦)]: (قَالَ) وَ(ٱلْعَصَا)[(٧)]

(١) قال ابن الحنبلي ص ١٠٦: «يُقرأ بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى تنوينِ (فَتْحٍ)» اهـ.
فيُنطَق هكذا: فَتْحِنَوْ، ومِمَّا يُؤْسَفُ له أنها بهمزة القطع في معظم الطبعات!.

(٢) بفتح الدال وضمِّها، قاله: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وهي مضمومة في نسخة الناظم.
قال القاري ص ١٥٦: «بفتح الدال وضمِّها؛ ليصح مثالاً على وفق العمل القرآني، ولا يَبعُد أن يُقرأ بالجر على وفق المحل الإعرابي»[(أ)] اهـ.
ويقول حسن الوراقي مُنبِّهاً: «... ويجوز الجرُّ لِمُوافقةِ الإعراب، ولكنه لَمْ يُعْطِ مقصودَ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأن الدال إذا كُسرت ستُرَقَّقُ اللامُ مِن اسمِ (اللّه)، فلا بُدَّ مِن ضم أو فتح الدال؛ لِيُعْلَمَ الترقيقُ مِن الضِّدِّ» اهـ.

(٣) قال عبدالدائم ص ١٥٣: «هو بالإفراد[(ب)] كما ضبطناه عن الناظم على إرادة الجنس، أي: جميع الحروف المستعلية» اهـ.
وهو بالنصب في نسخة الناظم، ونَصَّ على أنه مفعولُ «فَخِّمْ»: طاش كبري زاده، والقاري.
قال القاري ص ١٥٨: «ونصب (حَرْفَ) على أنه مفعول مقدَّم لقوله: (فَخِّمْ)، ويجوز رفعُه على تقدير: (فَخِّمْهُ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ[(ج)] قَدَّرْنَٰهُ﴾ [يس: ٣٩] على القراءتين» اهـ.

(٤) بضم الصاد كما قال القاري.

(٥) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
قال القاري ص ١٥٨: «نصب على أنه مفعولٌ لِمَا قبله» اهـ.

(٦) بالرفع في نسخة الناظم.
قال طاش كبري زاده ص ١٤٥: «و(نحوُ) خبر مبتدأ محذوف، أي: مثالُه نحوُ» اهـ.
وقال القاري ص ١٥٨: «بالرفع، وجُوِّزَ نصبُه»[(د)] اهـ.

(٧) قال القاري ص ١٥٨: «(والعصا) بالألف لا بالياء كما في بعض النُّسَخ» اهـ.

(أ) ومَحَلُّهُ الإعرابيُّ الجَرُّ بالكاف: كَعَبْدِ اللَّهِ.
(ب) في الطبعة الباكستانية الثانية: «حروف الاستعلاء...» وهو موزونٌ، ولم أجده في غيرها من الشروح والطبعات.
(ج) قُرِئَ في السبعة بنصبِ «القمر» ورفعِه.
(د) نصبُه على الظرفية.

٤٦ - وَبَيِّنِ ٱلْإِطْبَاقَ مِنْ (أَحَطتُ)[(١)] مَعْ (بَسَطتَ)[(٢)]، وَٱلْخُلْفُ بِـ(نَخْلُقكُّمْ)[(٣)] وَقَعْ[(٤)]

٤٧ - وَٱحْرِصْ عَلَىٰ ٱلسُّكُونِ فِي (جَعَلْنَا)[(٥)] (أَنْعَمْتَ)[(٦)] وَ(ٱلْمَغْضُوب)[(٧)] مَعْ[(٨)] (ضَلَلْنَا)[(٩)]

٤٨ - وَخَلِّصِ ٱنْفِتَاحَ (مَحْذُوراً)[(١٠)] (عَسَىٰ)[(١١)] خَوْفَ ٱشْتِبَاهِهِ بِـ(مَحْظُوراً)[(١٢)] (عَصَىٰ)[(١٣)]

---

(١) قال تعالى: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢].

(٢) قال تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ﴾ [المائدة: ٢٨].

(٣) قال حسن الوراقي: «قوله: (نخلقكم) تُقرأ في البيت بإدغام القاف في الكاف حتى يتزن البيت» اهـ!.

قلت: البيتُ موزونٌ بالإدغام وعدَمِه، فَهُمَا سِيَّانِ في الوزن.

والمراد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠].

(٤) هذا البيت موجود في الطَّيِّبة.

(٥) قال تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥].

(٦) قال تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

(٧) قال تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

(٨) بسكون الغين وجوباً للوزن.

(٩) قال القاري ص ١٦٥: «و(ضَلَلْنا) بالضاد ثابتٌ في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، وأمَّا (ظَلَلْنا) بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مُخفَّفةً[(أ)]، ولا ضرورة بالإتيانِ بها والقولِ بتخفيفها للوزن، ولا يغُرَّنَّكَ كثرةُ النُّسَخِ عليها وإشارةُ بعضِ الشُّرَّاحِ إليها» اهـ.

(١٠) قال تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

(١١) قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

(١٢) قال حسن الوراقي: «قوله: (محظوراً) بالنصب على الحكاية من قوله: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، ويجوز فيها الجرُّ على الإعراب، والأول أفضل لوجوده في القرآن» اهـ.

قلت: هو بالنصب في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، ولا حاجة لجرِّه، وكان عليه - إذ يُجيزُه - أن يُشير إلى ذلك عند قوله: «محذوراً»؛ فإنه في الأصل مضافٌ إليه، والله أعلم.

(١٣) قال تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦].

(أ) وإنما وَرَدَتْ مُشدَّدةً: ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ في موضعين: البقرة الآية ٥٧، والأعراف الآية ١٦٠.

٤٩ - وَرَاعِ شِـدَّةً بِـكَـافٍ وَبِـتَـا[1] كَ(شِرْكِكُمْ)[2] وَ(تَتَوَفَّى)[3] (فِتْنَةً)[4]

* * *

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) قال تعالى: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

(٣) في بعض الطبعات: «نَتَوفَّى» بالنون، وهو خطأٌ بَيِّنٌ؛ فالمراد قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨].

(٤) قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقد قمتُ بحذف ألف الإطلاق فيها وفيما جاء نحوها من المفردات القرآنية؛ للمحافظة على رسمها كما فعل د.أيمن سويد والشيخ أيمن سعيد.

٨- بابُ إدْغامِ ٱلْمُتماثِلَيْنِ وَٱلْمُتجانسَيْنِ[(١)(٢)]

٥٠ - وَأَوَّلَيْ[(٣)] مِثْلٍ وَجِنْسٍ إنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَ(قُل رَّبِّ)[(٤)] وَ(بَل لَّا)[(٥)]، وأَبِنْ

٥١ - (فِي يومِ)[(٦)] مَعْ[(٧)] (قالُوا وهُمْ)[(٨)] و(قُلْ نَعَمْ)[(٩)] (سَبِّحْهُ)[(١٠)] (لا تُزِغْ قلوب)[(١١)] (فَٱلْتَقَمْ)[(١٢)]

---

(١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيَجعَلون البيتين ٥٠ و٥١ تابِعَيْنِ للباب السابق.

(٢) البيتان كلاهما في الطَّيِّبة، إلا أن الآخر فيها على النحو الآتي:

سَبِّحْهُ فَٱصْفَحْ عَنهُمُ قَالُوا وَهُمْ   في يومِ لا تُزِغْ قُلُوبَ قُلْ نَعَمْ

(٣) أعربه طاش كبري زاده مبتدأً، فتعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٦٩ - ١٧٠: «(أَوَّلَيْ) - بالتثنية - مضافٌ إلى (مثلٍ وجنسٍ)، وحذفُ نونه بالإضافة، ونصبه بالياء على أنه مفعولٌ مقدمٌ لقوله: (أَدْغِمْ)، وأما قولُ الرومي في بيان إعرابه مِن أنَّ (أَوَّلَيْ: مبتدأٌ... والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ) فخطأٌ فاحشٌ؛ لأنه لو كان مبتدأً لَرُفِعَ بالألف وقيل: (أَوَّلَا مثلٍ وجنسٍ)، وكأنه تصَحَّف عليه كتابةُ الياءِ بقراءة الألف» اهـ.

وصَرَّح بأنه مفعولٌ مقدَّمٌ لـ«أَدْغِمْ» كلُّ مِن: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

(٤) بلا ياءٍ في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، إلا في طبعة د. أشرف طلعت فقد أثبت الياء «قُل رَّبِّي»، وهو موزونٌ، وكلاهما واردٌ في كتاب اللّه.

(٥) قال تعالى: ﴿بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٦].

(٦) بترك التنوين، قاله: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.

وزاد القاري ص ١٧١: «ضرورةً»، فعَلَّق المُحقِّقُ بقوله: «لا ضرورة في المثال؛ لوجود آية فيها لفظ (يوم) غير منون، وذلك في قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩]» اهـ.

(٧) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٨) قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٦].

(٩) قال تعالى: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨].

(١٠) قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [ق: ٤٠].

(١١) قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

(١٢) بفتح التاء والقاف كما في نسخة الناظم؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ﴾ [الصافات: ١٤٢]، وأشار الشُّرَّاحُ إلى هذه الآية بما فيهم ابنُ الحنبلي غيْرَ أنَّ مُحقِّقَهُ أثْبتَ عوضاً عنها قوله تعالى: ﴿فَلْتَقُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، وهو خلافُ ما في النسخة الخطية لشرحه.

٩- بَابُ ٱلضَّادِ وَٱلظَّاءِ

٥٢ - وَٱلضَّادَ[١] بِٱسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ ٱلظَّاءِ، وَكُلُّهَا[٢] تَجِي

٥٣ - فِي[٣]: (ٱلظَّعْنِ)[٤] (ظِلُّ)[٥] (ٱلظُّهْرِ)[٦] ... ...

... ...

---

(١) بالنصب كما في نسخة الناظم، ونَصَّ على أنه مفعولُ «مَيِّزْ»: طاش كبري زاده، والقاري.
قال القاري ص ١٧٧: «منصوب - ويجوز رفعه - والعامل فيه قوله: (مَيِّزْ)» اهـ.

(٢) مبتدأ كما نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والبرنابادي، ولا يصح نصبُه كما عند بعضهم.

(٣) قال زكريا الأنصاري في نهاية الباب ص ٧٨: «والكلمات التي ذكر فيها الظاء في الأبيات السبعة بعد (الظعن) مجرورةٌ، بعضها بالعطف عليه لفظاً أو محلاً أو تقديراً بعاطف مقدر أو مذكور، وبعضها بالإضافة، وإن جاز نصبُ بعضها حكايةً أو بعاملٍ قبله» اهـ، وهي بِنَصِّها عند الفضالي والمسعدي.
وقال طاش كبري زاده ص ١٧٠ عن البيت رقم ٥٤: «كل ما في هذا البيت[أ] من الألفاظ عُطف بعضها على بعض بحسب اللفظ أو بحسب المعنى في البعض للوزن» اهـ.
وقال د. أشرف طلعت ص ٣٢ مُعَلِّقاً على لفظ «الظعن» في البيت ٥٣: «قولُ الناظم: (في الظعن) يجوز جرُّ ما بَعْدهُ عطفاً عليه، وذلك في الكلمات التالية: (ظِلِّ الظُّهْرِ عُظْمِ الحفظِ... عَظْمِ ظَهْرِ اللفظِ... شُوَاظِ كَظْمِ... ظلامِ ظُفْرِ... وجميعِ النَّظَرِ... والغَيْظِ لا الرعدِ وهودِ... والحَظِّ لا الحَضِّ» اهـ.

(٤) بفتح الظاء، نَصَّ عليه: القاري، وبسكون العين على إحدى القراءتين في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]، واختارها الناظم للوزن، وقُرِئ في السبعة بفتح العين: «ظَعَنِكُمْ».

(٥) بكسر الظاء، نَصَّ عليه: القاري، وابن يالوشة.
وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
وضُبط في بعضها بالجر: «ظِلٍّ» عطفاً على محل «الظعن».
ولا يصح نصبُه كما عند بعضهم: «ظِلاًّ».

(٦) بضم الظاء، نَصَّ عليه: زكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، والمسعدي، وابن يالوشة.

(أ) والذي قَبْلَه.

٥٣ - ... ... (عُـظْـمُ)[١] (ٱلْحِـفْـظِ)

[(أَيْقِظْ) وَ(أَنْظِرْ)][٢] (عَظْمَ)[٣] (ظَهْرِ)[٤] (ٱللَّفْظِ)

٥٤ - (ظَـاهِـرْ)[٥] (لَظَـى) (شُـوَاظُ)[٦] ... ...

... ...

---

(١) بضم العين[أ]، نصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.
وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
وضُبط في بعضها بالجر: «عُظْمِ».

(٢) قال القاري ص ١٧٨: «بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما» اهـ، وهو الذي في نسخة الناظم.
وضُبِطَا عند بعضهم على خلاف هذا، ولكنه بين بَعِيدٍ ومكسورٍ، واللّٰه أعلم.

(٣) بفتح الميم كما في نسخة الناظم، وعند بعضهم بكسرها: «عَظْمِ».
ونَصَّ على فتح عينِه: المزي، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، وابن يالوشة.
وقال سيِّد مختار أبو شادي ص ٤٣: «وفي نُسَخ أخرى: عُظْم» اهـ.
قلت: لا يجوز ضَمُّ عينِه؛ لأن في ضَمِّها تَكْراراً لِمَا في الصَّـدْرِ مع تَفْويتٍ للمعنى المراد.

(٤) بفتح الظاء، نصَّ عليه: عبدالدائم، والمزي، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، والمسعدي، وابن يالوشة.

(٥) قال القاري ص ١٨٠ - ١٨١: «بكسر الهاء، وسكون الراء ضرورةً أو تنزيلاً للوصل منزلة الوقف، وقد يُكسَر على ارتكابِ زِحَافٍ»[ب] اهـ.

(٦) قال ابن الناظم ص ٢١٧: «فيه لغتان: ضم الشين[ج]، وكسرها وهي قراءة ابن كثير» اهـ، وذكَرَهما الشُّرَّاحُ مِن بعده.
وحُذف تنوين «شواظُ» للوزن، قاله: ابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.
وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، أما ابن الحنبلي والقاري والبرنابادي فقد نَصُّوا على جَرِّه: «شواظِ».

(أ) فُتحت عينُ هذه في بعض الطبعات وضُمّت عينُ تلك التي في العَجز، وهذا مُخالفٌ لما نصّ عليه الشُّرّاح، وكذا الحال في «الظُّهْر» التي في الصدر و«ظَهْر» التي في العَجُز.
(ب) ليس هنا زحافٌ يَسُوغُ ارتكابُه، فلا يجوز تحريك الراء.
(ج) وهو الذي في نسخة الناظم.

٥٤ - ... ... (كَظْمِ)[١] (ظَلَمَا)[٢]
(أُغْلُظْ)[٣] (ظَلَامَ)[٤] (ظُفْرِ)[٥] (أَنْتَظِرْ) ...

---

(١) قال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اهـ.
وهو كذلك في نسخة الناظم، ولا حاجة لعدم تنوينه كما عزاه الوراقيُّ إلى بعض النُّسَخ.

(٢) بفتح الظاء واللام في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات.
قال طاش كبري زاده ص ١٦٩: «(ظَلَمَا) فعل ماض من الظُّلْم... والألف للإطلاق» اهـ.
وقال القاري ص ١٨١: «(ظَلَمَا): فعل ماض من الظُّلْم، وألفه للإطلاق، وفي نسخةٍ: (ظُلْمًا) بضمٍّ فسكون، فألِفُه مُبْدَلٌ من التنوين وقفاً، ونصبُه على الحكاية»[أ] اهـ.

(٣) قال القاري ص ١٨١: «بضم الهمزة واللام» اهـ.

(٤) بالنصب في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
أما القاري والبرنابادي فنصَّا على كسر الميم: «ظَلَامِ».

(٥) قال ابن الناظم ص ٢١٨: «أسكن الناظمُ الفاءَ للضرورة» اهـ.
وقال عبدالدائم ص ١٦٦: «سَكَّنَ الناظمُ الفاء على اللغة غير الفصيحة لإقامة الوزن» اهـ.
وقال القاري ص ١٨٤: «وأما (الظُّفُر) - بضمتين، ويجوز إسكان الفاء لغةً وقرئ بها[ب] - فليس إلا في سورة الأنعام: ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾، وإلا فقد قرئ شاذاً بالسكون وهو لغةٌ كما في القاموس، قال ابنُ المصنِّفِ وأتباعُه: (وسَكَّنَ الناظمُ الفاء مِن «ظُفْر» ضرورةً) يعني لأنه وقع في القرآن بضم الفاء، وقال الرومي: ([أو][ج] لم يقصد ذكرها في القرآن بعينه، بل قصد الإشارة إلى ذلك)، وبُعْدُهُ لا يخفى»[د] اهـ.
وقال ابن الحنبلي ص ١٢٢: «والفاء في الآية مضمومة، وإسكانها في غيرها لغةٌ، فلذا أسكنها الناظم لا للضرورة كما ظَنَّ ابنُه، إذ الظاهر عدم غفلة مثله عن تلك اللغة» اهـ.
وقال القاري ص ١٨١: «بالتنوين مجروراً» اهـ.
وقال البرنابادي عند تقطيعه للبيت ص ٥٩: «بدرج الهمزة وتحريك النون» اهـ. =

(أ) قال تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨].
(ب) قرأ العشرة بضم الفاء، وقرأ الحسن بسكونها.
(ج) زيادة من الطبعتين الأخريين للمنح موافِقةً لِمَا في شرح الرومي.
(د) لأنه ليس في القرآن سِوَاه.

٥٤ - ... ... (ظَـمَـا)[١]

٥٥ - (أَظْفَرَ)[٢]، (ظَنّاً)[٣] كَيْفَ جَا[٤]، وَ(عِظْ)[٥]...

... ...

= فيُنطق هكذا: «ظُفْرِنِنْتظِرْ»، ولو تُرِكَ التنوينُ لَوَجَبَ ضمُّ الفاء: «ظُفُرِ انْتظر»، غير أن تنوينه هو الأصل كما في نسخة الناظم.

ولا يجوز ضَمُّ الفاءِ مع تنوينه كما في بعض الطبعات: «ظُفُرٍ»!؛ فإنه غير موزونٍ.

(١) قال ابن الحنبلي ص ١٢٢: «وألف (ظما) منقلبة عن الهمزة الساكنة للوقف» اهـ، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ١٨١: «بالألف كوقف حمزة، لا قُصِرَ [للوزن][أ] كما قيل» اهـ.

(٢) قال تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ أَنۡ أَظۡفَرَكُمۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الفتح: ٢٤].

(٣) قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «منصوب على الحكاية لقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾ [الجاثية: ٣٢]» اهـ، ومثله القاري.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) بكسر العين وسكون الظاء في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «(وَعظْ) أمر من الوعظ، والواو قبله عاطفة على ما يُفهم من شرح الأزهري[ب]، ولو قال: (وَعْظٍ) بسكون العين وكسر الظاء مع التنوين على المصدرية لكان أَوْلى» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٥: «(وَعْظٍ)[ج] وهو بفتح فسكون، وفي أصل خالدٍ[د]: (وَعِظْ) بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر، وضَبطَهُ الروميُّ بفتحتين[هـ] على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورةً» اهـ.

وقال ابن يالوشة ص ٦٠: «(وَعْظٍ) بلفظ المصدر» اهـ. =

(أ) أشار المحقق إلى أنه في نسخةٍ: «للوقف» بدل «للوزن».

(ب) قال خالد الأزهري ص٧٢: «الثالث: (عِظ) وهو مشتق من الوعظ» اهـ.

(ج) ضَبطَه المحققُ بفتح العين وسكون الظاء: «وعَظْ»، والصواب أن مراد القاري بقوله: «بفتح فسكون» أي: بفتح الواو وسكون العين؛ بدليل أن القاري ذَكَرَ ضبطاً آخر وهو الذي عند الرومي: «وَعَظْ».

(د) هو خالد الأزهري.

(هـ) قال طاش كبري زاده ص١٧٤: «وَعَظْ: فعل ماض» اهـ.

٥٥ - ... ... سِوَىٰ[(١)] «عِضِينَ»[(٢)]، (ظَلَّ)[(٣)] ٱلنَّحْلِ[(٤)] ...

= وقال البرنابادي ص ٥٩: «(وَعْظٍ) هو بفتحٍ وسكونٍ مصدراً، وقال بعض الشُّرَّاح: بواو العطف وكسر العين صيغة أمر حاضر، وبعضهم: بفتحتين على أنه فعل ماض سكن آخره للضرورة» اهـ.

ففيه رواياتٌ ثلاثٌ:

- وَعِظْ: واو العطف + فعل أمر.
- وَعَظْ: فعل ماض، سكن آخِره للوزن.
- وَعْظٍ: مصدر.

(١) قال القاري ص ١٨٥: «(سِوَى) بكسر السين، ويجوز [ضمُّه][(أ)] مقصوراً أيضاً، وفتحُه ممدوداً، وهو استثناء منقطع...» اهـ.

وهو في نسخة الناظم بكسر السين مقصوراً، وانظر التعليق على «سوَا» في آخر البيت.

(٢) قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

(٣) بفتح الظاء واللام؛ قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨] و[الزخرف: ١٧].

(٤) قال ابن الناظم ص ٢١٩ - ٢٢٠: «و(النحلِ) في البيت مخفوض، و(زخرفاً) منصوب، وكلاهما على الحكاية» اهـ، وكذا المزي.

وعَلَّقَ القاري على كلام ابن الناظم بقوله ص ١٨٨: «وأما قول ابن المصنِّف (...) فلعله محمولٌ على ما عنده من الرواية، وإلا [فيجوز][(ب)] جَرُّ (النحل) على الإضافة مع أنَّ وَجْهَ الحكايةِ[(ج)] يحتاج إلى تكلُّف في مقام الدراية، رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية» اهـ.

وقال عبدالدائم ص ١٦٨: «بالخفض فيهما»[(د)] اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ١٧٦: «و(ظَلَّ) مضافٌ إلى (النحلِ)، والإضافةُ بمعنى (في)» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «و(النحلِ) مجرور بأنه صفةُ (ظَلَّ) بتقدير (ذي) بمعنى (صاحب)، واعتبارُ جَرِّهِ على الحكايةِ عند نصبِ (زخرفاً) أَنْسَبُ» اهـ.

(أ) في الطبعتين الأخريين للمنح: «فتحه»، والصواب ما أُثبِتَ كما في الطبعة المعتمَدة.

(ب) في طبعة المنح التي اعتمدتها: «فلا يجوز»!، والتصويب من الطبعتين الأخريين.

(ج) لم يرِد لفظُ «النحل» في كتاب الله إلا في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨].

(د) أي: في «النحلِ» و«زخرفٍ».

٥٥ - ... ... زُخْرُفٍ[(١)] سَوَا[(٢)]

(١) بالجر «زُخْرُفٍ» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، وزكريا الأنصاري، والفضالي، والقاري، والمسعدي، وابن يالوشة، ونسخة الناظم.
قال عبدالدائم ص ١٦٨: «بالخفض فيهما» اهـ.
وقال القاري ص ١٨٥: «(زخرفٍ) بحذف العاطف، أي: وفي زخرفٍ» اهـ.
وفي روايةٍ: «زُخْرُفاً» بالنصب، وهي عند: ابن الناظم، والمزي، والقسطلاني[(أ)]، وطاش كبري زاده.
وسَبَقَ النقلُ - في الحاشية السابقة - عن ابن الناظم أنه نَصَّ على نصبه حكايةً لقوله تعالى: ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزُّخْرُف: ٣٥].
وقال طاش كبري زاده ص ١٧٦: «و(زخرفاً) نصب على أنه مفعولُ (سَوَا)، أي: لفظُ (ظَلَّ) الواقع في سورة النحل سَوَا (ظَلَّ) الواقعَ في الزخرف، أي: ساواه في التلفُّظ بالظاء» اهـ.
فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٨٥: «ولا يخفى ما فيه مِن التكلُّف في المبنى والتعسُّف في المعنى...» اهـ.
وأشار إلى رواية النصب: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وحملوها على الحكاية.
وزاد القاري ص ١٨٥: «أو على نزع الخافض» اهـ.

(٢) قال ابن الناظم ص ٢١٩: «أصله: (سَوَاء) بالمد، ففعل فيه كما فعل حمزة وهشام في حالة الوقف» اهـ، وكذا المزي.
وقال عبدالدائم ص ١٦٨: «(سَوَا)[(ب)] - بفتح السين - إشارة إليهما، وأصلُه المَدُّ، حَذَفَ الهمزةَ منه على مذهب حمزة في الوقف، وقَصَرَهُ لضرورة النظم» اهـ، وأشار إلى قَصْرِه القسطلانيُّ.
وقال طاش كبري زاده ص ١٧٤ - ١٧٥: «و(سِوَى) إذا كان بمعنى (غَيْر) كما في آخر المصراع الأول أو بمعنى العَدْل كما في آخر المصراع الثاني؛ يكون فيه ثلاث لغات: إن ضمت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعاً، وإن فتحت مددت، ولا بد أن تحمل هاهنا على الضم أو الكسر فيهما لتتعادل الكلمتان، ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف كما فعله ولدُ المصنِّفِ» اهـ.
وتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ١٨٥: «والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أنَّ (سَوَا) في =

(أ) ضَبَطَهُ مُحَقِّقُهُ بالجر، وقال في الحاشية ص٧٢: «في الأصل: زخرفاً» اهـ!، وما ضَرَّهُ لو أَثْبَتَ ما في الأصل؟!.
(ب) كتبها المحقق: «سوى»، والصوابُ ما أُثْبِتَ.

٥٦ - و[١](ظَلْتَ)[٢]، (ظَلْتُمْ)[٣]، وبِرُوم (ظَلُّوا)[٤] كَالْحِجْرِ، (ظَلَّتْ)[٥] شُعَرا[٦] (نَظَلُّ)[٧]

٥٧ - (يَظْلَلْنَ)[٨] (مَحْظُوراً)[٩] مَعَ (الْمُحْتَظِرِ)[١٠] ... ...

= المصراع الثاني بمعنى العَدْل، ثم اعترض على ابن المصنِّف بقوله: (ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف)» اهـ.

ثم قال القاري ص ١٨٧ - ١٨٨: «الصواب أن الأول مكسور أو مضموم، والثاني مفتوح سواءٌ أُرِيدَ به المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف، أي: مُسْتوٍ، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:٦]، أو أُرِيدَ به الفعل الماضي كما اختاره الرومي على ما سبق، بل يترتب على مُخْتَارِهِ أن يكتب (سوى) بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى، ولا يَبْعُد أن [يقال][أ]: المراد به سواء أُرِيدَ بـ(ظَلَّ) في الموضعين معنى (دام) أو (صار)، فإنه بالظاء المشالة لا محالة» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٢٤: «(سَوَا) بفتح السين مع القصر، أي: هما متساويان، والأصل فيه المد ولذلك كُتب بالألف، والناظم قصره للوزن أو فعل فيه كما فعل حمزة فيه حالة الوقف من قلب الهمزة ألفاً، ثم حذف إحدى الألفين، وهو مصدر واقع موقع اسم الفاعل، بخلاف (سِوَى) بكسر السين في المصراع الأول فإنه بمعنى (غَيْر)، وقصره على الأصل، ولذا كُتب بالياء لانقلاب ألفه عنها» اهـ، ونقله عنه الفضالي.

(١) عند الضباع: «فظلت» بالفاء.

(٢) قال تعالى: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧].

(٣) قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

(٤) قال تعالى: ﴿لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الرُّوم: ٥١]، وقال سبحانه: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحِجْر: ١٤].

(٥) قال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].

(٦) بالقصر وجوباً للوزن.

(٧) قال تعالى: ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١].

(٨) قال تعالى: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣].

(٩) قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠].

(١٠) قال تعالى: ﴿كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١].

(أ) في طبعة دار المنهاج: «يقابل».

٥٧ - ... ... وَ(كُنْتَ فَظّاً)[١]، وَجَمِيعَ[٢] (ٱلنَّظَرِ)

٥٨ - إِلَّا بِ(وَيْلٌ)[٣] (هَلْ) وَأُولَىٰ (نَاضِرَهْ)[٤] وَ(ٱلْغَيْظُ) لَا ٱلرَّعْدُ وَهُودٌ[٥] قَاصِرَهْ

٥٩ - وَ(ٱلْحَظُّ) لَا (ٱلْحَضُّ)[٦] عَلَىٰ ٱلطَّعَامِ وَفِي (ضَنِينٍ)[٧] ٱلْخِلَافُ ...

---

(١) قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(٢) بالنصب في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال الفضالي ص ٢٧٤: «أي: احفَظْ جميعَ (النظرِ) فإنه بالظاء» اهـ.

وقال القاري ص ١٨٩: «يجوز في لفظ (جميع) أنواعُ الإعراب، والجَرُّ أَظْهَرُ، فتدبَّرْ» اهـ.

وعلَّق مُحَقِّقُهُ بقوله: «أما الرفع فعلى أنه مبتدأٌ خبرُه محذوف، أي: وجميعُ النظرِ كائنٌ كذلك، وأما الجر فعلى أنه معطوف على (المحتظرِ)، وأما النصب فبإضمار (أَخُصُّ)، وكأنَّ الجرَّ أَظْهَرُ مِن غيره لعدم احتياجه إلى تقديرِ محذوفٍ» اهـ.

(٣) بالرفع في أغلب الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٢٧: «وعليها[أ] رُفِعَ (وَيْلٌ) في قوله: (إلا بوَيْلٌ) لرَفْعِه في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]» اهـ.

وضُبط في نسخة الناظم بالجر إعمالاً للباء: «بِوَيْلٍ»، وكذا عند بعضهم.

(٤) قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢].

(٥) «والغيظُ لا الرعدُ وهودٌ»: بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وفي بعضها بالجر: «والغيظِ لا الرعدِ وهودٍ».

(٦) برفعهما في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

أما القاري فإنه قال ص ١٩١: «بالجر فيهما، ويجوز الرفع خصوصاً في ثانيهما» اهـ.

وأما البرنابادي فنَصَّ على جَرِّهما فقط: «والحَظِّ لا الحَضِّ».

(٧) قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، قرأ بالظاء المشالة ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس، وقراءة باقي العشرة بالضاد المعجمة.

وقد تَبَايَنتِ الشروحُ والطبعاتُ بَيْنَ «ظنين» و«ضنين»، والذي في نسخة الناظم: «ظنين» بالظاء المشالة. =

(أ) أي: على الحكاية.

٥٩ - ... ... سَامِي[١]



= قال ابن الحنبلي ص ١٢٨: «وفي إيثارِ الناظمِ ذِكْرَ (ظنين) بالظاءِ إيماءٌ إلى اختيارِه الظاءَ على الضادِ في القراءة» اهـ، وكذا الفضالي.

وأما القاري فإنه قال ص ١٩٢: «... والباقون قرؤوا بالضاد على أنه فَعِيل بمعنى فاعِل مِن (ضَنَّ به يَضِنُّ) - بكسر ضاده وفتحه -: بَخِلَ، وهو[أ] رَسْمُ الإمامِ وسائرِ المصاحفِ العثمانيةِ، وعليه رُسِمَ ما في النظم على ما في الأصول المعتمَدة» اهـ.

(١) قال القاري ص ١٩٢: «بإثبات الياء كقراءة ابن كثير في نحو: (باقي) و(واقي)[ب]، ولا يَبعُد أن يكون بإشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها» اهـ.

(أ) أي: الضاد.

(ب) وَقْفاً، الأُولى في قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، والثانية في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]، وقراءة الباقين بحذفها وَقْفاً، واتفقوا جميعاً على حذفها وصلاً.

١٠- بَابُ ٱلتَّحْذِيرَاتِ[١]

٦٠ - وَإِنْ تَـلَاقَـيَـا ٱلْبَـيَـانُ لَازِمُ: (أَنْقَضَ ظَهْرَكَ)[٢] (يَعَضُّ ٱلظَّالِمْ)[٣]

٦١ - وَ(ٱضْطُرَّ)[٤] مَعْ[٥] (وَعَظْتَ)[٦] مَعْ (أَفَضْتُمُو)[٧] وَ صَفِّ[٨] هَا[٩]: (جِبَاهُهُمْ)[١٠] (عَلَيْهِمُو)

* * *

(١) هذا العنوان غير موجود عند بعضهم، فيَجعَلون البيتين ٦٠ و٦١ تابِعَيْنِ للباب السابق.

(٢) قال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣].

(٣) قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧].

(٤) قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣].

(٥) بإسكان عين «مَعْ» هذه والتي بعدها وجوباً للوزن.

(٦) قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦].

(٧) قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم﴾ [البقرة: ١٩٨]، وهو بإشباع الميم كما قال القاري. وكذا: «عَلَيْهِمُ».

(٨) قال زكريا الأنصاري ص ٧٩: «بفتح الصاد وتشديد الفاء» اهـ.

(٩) بالقصر وجوباً للوزن.

(١٠) قال القاري ص ١٩٦: «بالضم حكاية»[أ] اهـ.

ولو كان مُعرَباً لقال: «جِباهِهِمْ» على الإضافة.

(أ) قال تعالى: ﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥].

١١- بَابُ ٱلنُّونِ وَٱلْمِيمِ ٱلْمُشَدَّدَتَيْنِ وَٱلْمِيمِ ٱلسَّاكِنَةِ

٦٢ - وَأَظْهِرِ ٱلْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ ... مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا، وَأَخْفِيَنْ

٦٣ - ٱلْمِيمَ[1] إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَىٰ ... بَاءٍ عَلَىٰ ٱلْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ ٱلْأَدَا[2]

٦٤ - وَأَظْهِرَنْهَا[3] عِنْدَ بَاقِي ٱلْأَحْرُفِ ... وَٱحْذَرْ لَدَىٰ وَاوٍ وَ فَا[4] أَنْ[5] تَخْتَفِيْ



(١) منصوبُ «أَخْفِيَنْ»، قاله: طاش كبري زاده، والقاري.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) بالقصر وجوباً للوزن.

(٥) بفتح الهمزة كما قال زكريا الأنصاري، ونَصَّ على مصدريتها: ابن الناظم، والمزي، وطاش كبري زاده، والقاري.
فكسرُها خطأٌ فاحشٌ كما وقع في بعض الطبعات.

١٢- بَابُ أَحْكَامِ ٱلنُّونِ ٱلسَّاكِنَةِ وَٱلتَّنْوِينِ

٦٥ - وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى: إِظْهَارٌ[(١)]، ٱدْغَامٌ[(٢)]، وَقَلْبٌ، إِخْفَا[(٣)]

٦٦ - فَعِنْدَ حَرْفِ[(٤)] ٱلْحَلْقِ [أَظْهِرْ، وَٱدَّغِمْ][(٥)] ... ...

(١) الذي عند عبدالدائم وحده ص١٨١: «إدغامٌ أظهارٌ»؛ بدليل قوله ص ١٧٩: «وقوله: (إدغام أظهار وقلب إخفا) أي: للنون الساكنة والتنوين عند حروف المعجم أربعة أحكام: الإدغام والإظهار والإقلاب والإخفاء» اهـ، وقولِه أيضاً ص ١٨١: «قَدَّمَ الناظمُ في البيتِ الأولِ الإدغامَ[(أ)]، وفي البيت الثاني قَدَّم الإظهارَ إذ هو محل التقسيم، وأشار بأن الإظهار هو الأصل بالأحكام، وثَنَّى بالإدغام إذ هو ضد الإظهار المتقدم...» اهـ.

(٢) بنقل حركة الهمزة إلى نون التنوين والاكتفاء بها عن همزة الوصل، فيُنطق هكذا: «إظهارُ نِدْغامٌ».

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

وفي بعض الطبعات: «ٱخْفَا» بالوصل، وهذا وإن جاز وزناً إلا أن قَطْعَهَا هو الأَوْلى.

(٤) قال عبدالدائم ص ١٧٩: «بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم آخِراً، أراد به الجِنْسَ، أي: عند حروف الحلق» اهـ.

ووقع في الطبعة الباكستانية الثانية: «فعند حروف»، وهو غير موزونٍ.

(٥) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «أَظْهِرْ، وَٱدَّغِمْ» فِعْلا أمرٍ.

وعند ابن الناظم: «وَٱدُّغِمْ» بضم الدال حيث قال ص ٢٤٥: «مبني للمفعول من باب الافتعال» اهـ، وكذا المزي.

وقال طاش كبري زاده ص ٢٠١: «(أُظْهِرْ) مبني للمفعول، ونائب فاعله ضمير راجع إلى النون الساكنة والتنوين الذي في حكمها، وكذا (ٱدُّغِمْ) مبني للمفعول من باب الافتعال، ونائب فاعله مِثْلُ ضميرِ (أُظْهِرْ)، ويجوز أن يكون (أَظْهِرْ) و(ٱدَّغِمْ) أمراً، ومنصوبُهما محذوف، أي: أَظْهِرْ وأَدْغِم النونَ الساكنةَ والتنوينَ» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «(وَٱدَّغِمْ) بتشديد الدال[(ب)] أمرٌ من باب الافتعال، أو ماضٍ مجهولٌ منه كما قَطَعَ به ابنُ الناظم، و(في اللام) نائبٌ عن فاعله» اهـ.

وذَكَرَهما الفضاليُّ ورَجَّحَ الأمرَ بقوله ص ٣٠٤: «وهو أَوْلى؛ لمناسبة ما قبله وما بعده[(ج)]، فتأمَّلْ» اهـ. =

(أ) بينما قدَّم المُحقِّقُ ص١٧٨ الإظهار على الإدغام ولم ينتبه لقول الشارح!.

(ب) وأشار إلى تشديدها أيضاً: عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، والفضالي، والقاري.

(ج) ما قبله: «أَظْهِرْ»، وما بعده: «وَأَدْغِمَنْ» في البيت التالي.

٦٦ - ... ... فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا[١] لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ[٢]

٦٧ - وَأَدْغِمَنْ[٣] بِغُنَّةٍ فِي (يُومِنُ)[٤] إِلَّا بِكِلْمَةٍ[٥] كَ(دُنْيَا) (عَنْوَنُوا)[٦]

= وقال القاري ص ٢٠٤ - ٢٠٥: «(وَٱدَّغِمْ) بتشديد الدال، وهو من باب الافتعال، ولغةٌ في تخفيفها من باب الإفعال، وأما ما ضُبط في بعض النُّسَخ بضمِّ همزةِ (أظهر) وضمِّ الدالِ فغيرُ ظاهرٍ، وإن ذهب إليه ابنُ المصنِّف[أ] وتبعه الرومي، وذكره المصري ووَجَّهَهُ بأن نائب الفاعل: (في اللام والرا)، بخلاف الشيخ زكريا فإنه اقتصر على ما اخترناه، ويؤيده عطفُ قوله: (وأدْغِمَنْ بغنةٍ) عليه» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «وَأَدْغِمْ»، وهو خروجٌ عن الرواية والوزن.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «لَزِمْ».

قال عبدالدائم ص ١٨١: «(لَزِمْ) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فِيهِ، وفي النُّسَخ المتقدِّمة: (أَتَمْ) مكان (لَزِمْ)» اهـ.

ولم يُثبت لفظةَ «أَتَمْ» سوى القسطلاني والفضالي[ب]، وأشارا إلى رواية «لَزِمْ».

وأشار إلى رواية «أَتَمْ»: عبدالدائم، وخالد الأزهري، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والقاري، وابن يالوشة.

(٣) بنون التوكيد الخفيفة.

(٤) قال القاري ص ٢٠٥: «ويُقرأ (يُومِنُ) بإشباع النون، ولا يُكتَب بالواو في آخره كما في بعض النُّسَخ[ج]، ولا يُهمَز[د] (يُومِنُ) بل يُقرَأ بالإبدال لتحصيل الواو في أصل الكلمة» اهـ.

(٥) قال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «بالكسر فالسكون لغةٌ» اهـ.

ويجوز لغةً فتح الكاف: «بِكَلْمَةٍ»، أما اللام فساكنةٌ وجوباً للوزن.

(٦) في نسخة الناظم وعامة الشروح والطبعات: «عَنْوَنُوا».

وعند عبدالدائم: «عَنْوَنُ» بدون واو الجماعة، وقال ص ١٨٥: «وفي بعض النُّسَخ: =

(أ) مَرَّ بنا أن ابن الناظم نَصَّ على بناء «ادغم» للمفعول وليس «أظهر».

(ب) ذَكَر مُحقِّقُ الطرازات ص ١٨١ أن ابن الناظم ذهب إلى إثبات رواية «أَتَمْ»، وهذا غير صحيح؛ فابن الناظم لم يذكر «أَتَمْ» البتةَ بل إنه قال ص ٢٤٣: «... وإلى عدم الغنة أشار بقوله: (لا بغنة لزم) أي: لا بغنةٍ لازمةٍ...» اهـ.

(ج) كما وقع عند طاش كبري زاده ص٢٠٣: «يومنوا»!.

(د) فلا يقال: «يُؤْمِنُ» كما وقع في الطبعة الأزهرية!.

٦٨ - وَٱلْقَلْبُ عِنْدَ ٱلْبَا[١] بِغُنَّةٍ، كَذَا ٱلْإِخْفَا[٢] لَدَىٰ بَاقِي ٱلْحُرُوفِ أُخِذَا[٣]

❊ ❊ ❊

= (صَنْوَنُ)[أ]، وكلٌّ صحيحٌ» اهـ.

وقال زكريا الأنصاري ص ٨٤: «وفي نسخةٍ: صَنْوَنُوا» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٣٨: «وفي بعض النُّسخ: (صَنْوَنُوا) وهو أَنْسَبُ؛ لإيمائه إلى (صنْوان) الواقع في القرآن» اهـ، وكذا الفضالي.

وقال القاري ص ٢٠٥: «وفي نسخةٍ: (صَنْوَنُوا) وهو أَوْلى؛ لورود أصلِه في التنزيل من قوله: ﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ [الرعد: ٤] بخلاف مجيء العنوان» اهـ.

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن، وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

وعند الضباع: «إخفا» بالقصر والتنكير، وهو موزونٌ.

ووقع في بعض الطبعات: «إخفاءٌ» بالمد والتنكير، وهو غير موزونٍ.

(٣) قال طاش كبري زاده ص ٢٠٦: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٢١٤: «بصيغة المجهول» اهـ.

(أ) بدون واو الجماعة أيضاً.

١٣- بَابُ ٱلْمَدِّ

٦٩ - وَٱلْمَـدُّ: لَازِمٌ، وَوَاجِـبٌ أَتَـىٰ ... وَجَـائِزٌ، وَهْـوَ(١) وَقَـصْـرٌ ثَـبَـتَـا

٧٠ - فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٌّ ... سَاكِنُ(٢) حَالَيْنِ، وَبِٱلطُّولِ يُمَدُّ

٧١ - وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ(٣) ... مُـتَّـصِـلاً إِنْ(٤) ... ...

---

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بالرفع فاعلُ «جاء» كما أعربه: عبدالدائم، وطاش كبري زاده، والفضالي، والقاري.
ونَصَّ على إضافته: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، فلا يجوز تنوينُه كما يفعل بعضُهم.

(٣) بالإشباع، قاله القاري.

(٤) بكسر الهمزة في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
وذهب بعضُهم إلى أنها مصدرية فتكون بفتح الهمزة، قال ابن الناظم ص ٢٥٤: «وقوله: (أن(أ) جمعا بكلمة) تعليلٌ لقوله: (متصلاً)» اهـ، وكذا المزي وطاش كبري زاده.
وقال ابن الحنبلي ص ١٤٥: «ولِدَفْعِ توهُّم أنه أراد بقوله: (متصلاً) اتصالَ المجاورة ولو مع الانفصال؛ أَرْدَفَهُ بقوله: (أَنْ(أ) جمعا بكلمة) وهو تعليلٌ له كما جَزَمَ به ابنُ الناظم، فتكون (أَنْ) مصدريةً ولامُ التعليلِ محذوفةً مِمَّا قبلها على طريق قوله تعالى: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ٢]» اهـ، وبنحوه عند الفضالي.
أما القاري فإنه قال ص ٢٢٨: «المشهورُ على ما في النُّسَخِ المحرَّرةِ والأصولِ المعتبَرةِ بكسرِ همزة (إِنْ) على أنها للشرط(ب).
قال اليمني: (والأَوْلى أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة).
قلت(ج): لَمْ يَتَّجِهْ وَجْهُ الأَوْلى مع أنَّ النسخةَ الأُولى(د) مستقيمةٌ في المعنى وغيرُ محتاجةٍ إلى تقديرٍ في المبنى.
=

(أ) في الأصل: «إن» بكسر الهمزة، وفتحُها هو الصواب على مراد الشارح.
(ب) ونَصَّ على شرطيتها البرنابادِيُّ أيضاً.
(ج) القائل هو القاري.
(د) التي بكسر الهمزة.

٧١ - ... ... جُمِعَا[١] بِكِلْمَةِ[٢]

٧٢ - وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَىٰ مُنْفَصِلَا أَوْ عَرَضَ ٱلسُّكُونُ وَقْفاً مُسْجَلَا

* * *

= قال[أ]: (وفي بعض النُّسَخ: «إِذْ جُمِعَا» فيكون تعليلاً للاتصال).

قلت[ب]: إن صَحَّتْ (إِذْ)[ج] ولم يكن تصحيفاً لـ(إِنْ) فحينئذ ينبغي أن يكون للظرفية؛ إذ لم يستحسن تقديم التعليلية» اهـ.

(١) قال طاش كبري زاده ص ٢١٧: «مبني للمفعول تثنية (جُمِعَ)» اهـ.

(٢) يجوز لغةً فتح الكاف: «بِكَلْمَةِ»، أما اللام فساكنةٌ وجوباً للوزن.

(أ) القائل هو اليمني.

(ب) القائل هو القاري.

(ج) لم أجد رواية «إِذْ» فيما بين يدي من الشروح والطبعات.

١٤- بَابُ مَعْرِفَةِ ٱلْوَقْفِ وَٱلِٱبْتِدَاءِ

٧٣ - وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ   لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ ٱلْوُقُوفِ

٧٤ - وَٱلِٱبْتِدَاءِ[1]، وَهْيَ[2] تُقْسَمُ[3] ... ...

---

(١) قال طاش كبري زاده ص ٢٢٨: «بالجر عطف على (الوقوفِ)» اهـ.

(٢) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «والابْتداءِ وَهْيَ» بالمد وإسكان الهاء.

قال القاري ص ٢٤٤: «بسكونِ هاءِ (وَهْيَ)»[أ] اهـ.

وضبطُه عند عبدالدائم: «والابْتدا وَهِيَ» بالقصر وتحريك الهاء[ب] حيث قال ص ١٩٦ - ١٩٧: «الرواية بتحريك الهاء من (هِيَ)، فالجُزْءُ زاحف بالخَبْل[ج] - باللام آخراً - وهو اجتماعُ الخَبْنِ والطَّيِّ، وهو حذفُ الثاني والرابع الساكنين مما هو مُقَرَّرٌ في علم العَروض» اهـ.

(٣) في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات: «تُقْسَمُ».

قال طاش كبري زاده ص ٢٢٨: «مبني للمفعول» اهـ.

وقال القاري ص ٢٤٤: «بصيغة المجهول مُخَفَّفاً، وفي نسخةٍ ضُبط بكسر هاء (وَهِيْ) وسكونِ يائها و(تُقَسَّمُ) بتشديد سينها، والظاهر أنه غير موزونٍ إلا بقصر (الابتداء)» اهـ.

وفي روايةٍ: «تَنْقَسِمْ» بسكون الميم للوزن، ذَكَرها طاش كبري زاده عند إشارته إلى الرواية التي في عَجُزِ البيتِ ص ٢٢٨، وهي التي عند ابن الناظم كما في النسخة الخطية لشرحه ٢٩/أ، وكذلك الضباع.

إذن فيها رواياتٌ ثلاثٌ: تُقْسَمُ، تُقَسَّمُ، تَنْقَسِمْ.

وإليك صُوَرَ جَوَازِها وزناً مع «والابْتداء» مَدّاً وقصراً، ومع «وهي» تحريكاً وإسكاناً:

* لا يجوز وزناً مع «تُقْسَمُ» و«تَنْقَسِمْ» إلا:

- المد مع إسكان الهاء: والابْتداءِ وَهْيَ تُقْسَمُ، أو: تَنْقَسِمْ.

- القصر مع تحريك الهاء: والابْتدا وَهِيَ تُقْسَمُ، أو: تَنْقَسِمْ. =

(أ) وذَكَرَ القاري روايةً أخرى وهي التي في الحاشية التالية.

(ب) لا كما فَعَلَ مُحَقِّقُهُ حيث مَدَّ مع التحريك: «والابْتداءِ وَهِيَ»!؛ فإنه غير موزونٍ.

(ج) في الأصل: «بالخبن»!، ولم ينتبه المحققُ لقول الشارح: «باللام آخراً».

والخَبْلُ من الزحافات المزدوجة وهو اجتماعُ الخَبْنِ - بالنون - والطيِّ كما بَيَّنَهُ الشارحُ.

٧٤ - ... ... [إِذَنْ   ثَلَاثَةٌ[١]: تَامٌ[٢]، وَكَافٍ[٣]، وَحَسَنْ][٤]

= * لا يجوز وزناً مع «تُقَسَّمْ» إلا:
- القصر مع إسكان الياء: والاَبتدا وَهِيْ تُقَسَّمْ.
- القصر مع إسكان الهاء: والاَبتدا وَهْيَ تُقَسَّمْ.
وما جاء على خلافِ هذه الصُوَرِ السِّتِّ فغيرُ موزونٍ، واللَّه أعلم.

(١) قال طاش كبري زاده عند إشارته إلى هذه الرواية ص ٢٢٩: «(ثلاثةً) نصب على المفعولية من (تُقَسَمُ)، وحَذَفَ (إلى) لدلالة الحال» اهـ، وهي بِنَصِّها عند القاري.
وقال ابن الحنبلي ص ١٥١: «ونصب (ثلاثةً) بنزع الخافض» اهـ.
وقال البرنابادي ص ٧٥: «(ثلاثةً) منصوب لفظاً مفعولُه[أ]، فصارت جملة فعلية» اهـ.

(٢) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والقاري.
وبتخفيف الميم ضرورةً كما نَصَّ عليه ابنُ الناظم ومُعْظَمُ الشُّرَّاحِ مِن بعده.

(٣) قال القاري ص ٢٤٥: «بكسر [الفاء][ب] منوَّن، وهو مرفوع، لكن علامة رفعه مقدَّرة كإعراب (قاضٍ) مرفوعاً» اهـ.

(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وأشار إليها طاش كبري زاده والقاري.
ووَصَفَها القاري بقوله ص ٢٤٥: «وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهري» اهـ.
وفي روايةٍ وهي التي عند: ابن الناظم[ج]، والمزي، وطاش كبري زاده، والقاري[د]:
... ... إِلَى   تَامٍ وَكَافٍ حَسَنٍ[هـ] تَفَصَّلَا[و]
قال ابن الناظم ٢٩/ب[ز]: «وقوله: (تَفَصَّلَا) أي: تَبَيَّنَ تقسيمُ الوقوفِ» اهـ، وكذا المزي. =

(أ) الضمير عائد على «تقسم».
(ب) في الأصل: «فاءٍ»، والمثبَت من الطبعتين الأخريين للمنح.
(ج) كما في النسخة الخطية لشرحه، خلافاً لشرحه المطبوع.
(د) وأشار إليها البرنابادي.
(هـ) عند طاش كبري زاده ص٢٢٧: «وحسن» بزيادة الواو، وهو غير موزونٍ إلا أن يكون بسكون النون.
(و) بفتح الصاد المهملة فعلاً ماضياً، وهو المفهوم مِن قول ابن الناظم الآتي.
(ز) العزو هنا للنسخة الخطية لشرحه.

٧٥ - وَهْيَ[١] لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ   تَعَلُّقٌ - أَوْ كَانَ مَعْنىً - فَٱبْتَدِي[٢]

٧٦ - فَٱلتَّامُ[٣]، فَٱلْكَافِي، وَلَفْظاً[٤] فَٱمْنَعَنْ   إِلَّا رُؤُوسَ[٥] ٱلْآيِ جَوِّزْ، فَٱلْحَسَنْ

= والمفهوم من عبارة طاش كبري زاده أنه بضم الصاد[أ] حيث قال ص ٢٢٨: «تمييزٌ من قوله: تقسم» اهـ.

أما القاري فإنه قال ص ٢٤٤: «بضم الصاد[ب]، تمييزٌ كما اختاره الرومي، وبفتحها جملة مستأنفة كما أشار إليه ابنُ المصنِّف بقوله: (أي: تَبَيَّنَ[ج] تقسيمُ الوقوفِ)[د]، فألِفُه للإطلاق[هـ]» اهـ.

(١) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٢) بفتح التاء لا بضمها كما في إحدى الطبعات.
قال طاش كبري زاده ص ٢٣١ - ٢٣٢: «أمْرٌ حَذَفَ الهمزةَ من آخره ثم أَشْبَعَ الدال للوزن» اهـ.
وتعَقَّبَهُ القاري في مسألة الهمزة بقوله ص٢٤٦: «وفيه أنه لا وجه لحذفها مجاناً، فالصواب أنه [أبدل][و] الهمزة الساكنة ياءً على قاعدة حمزة وهشام وقفاً، فينبغي أن يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالاً على الإعلال» اهـ.

(٣) بتخفيف الميم ضرورةً كالتي في البيت ٧٤.

(٤) قال طاش كبري زاده ص ٢٣٢: «(لفظاً) عطف على قوله: (معنىً)، أي: إن كان تَعَلُّقٌ لفظاً» اهـ، ونَصَّ القاري على عطفه.

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٣٣: «و(جَوِّزْ): أمرٌ، منصوبُه: (رؤوسَ الآيِ)» اهـ. =

(أ) إلا أنَّ مُحَقِّقَهُ ضَبَطَهُ بفتح الصاد.

(ب) كذا بالمعجمة: «تَفَضُّلاً»، وهو كذلك في الطبعتين الأخريين للمنح، وأشار إليها د. أشرف طلعت وحسنُ الوراقي.
هذا وقد خَطَرَ ببالي أنه تصحيفٌ من المهملة؛ لعدة أمور:
- رواية الضاد المعجمة مخالِفةٌ لجميع الشروح والطبعات التي بين يدي.
- لم يشر أحدٌ من الشُّرَّاح إليها.
- أن القاري نَقَلَ عن ابن المصنف والروميِّ مع أن الثابت عندهما هو الصاد المهملة.
- لم يشر البرنابادي إلى المعجمة وهو المعروف بنقله عن القاري.
وقد لا يكون تصحيفاً، والله أعلم.

(ج) ضَبَطَهُ مُحَقِّقُ المنح هكذا: «تُبَيِّنُ»!.

(د) هذه العبارة التي نَقَلَها القاري ليست موجودةً في الشرح المطبوع لابن الناظم، وهذا يُؤَيِّدُ ما في النسخة الخطية لشرحه التي بين يدي.

(هـ) أَلِفُه للإطلاق إن كان بفتح الصاد - أو الضاد -، أما إن كانت مضمومةً فأَلِفُه للتنوين.

(و) في الطبعتين الأخريين للمنح: «إبدال».

٧٧ - وَغَيْرُ[١] مَا تَمَّ: قَبِيحٌ، وَلَهُ يُوقَفُ[٢] مُضْطَرّاً، وَيُبْدَا[٣] قَبْلَهُ[٤]

= وقال البرنابادي ص ٧٨: «مستثنى مفرَّغ منصوب بنزع الخافض» اهـ.

ويجوز في كتابته ما يلي: رُؤُوس، رُءُوس، رُؤُس (بحذف الواو خطاً لا نطقاً).

(١) بالرفع على الابتداء، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والبرنابادي.

(٢) تعاقبت الشروح والطبعات على روايتين: «الْوَقْفُ» وهي التي في نسخة الناظم، و«يُوقَفُ» وهي التي في الطَّيِّبة.

قال القاري ص ٢٥٢: «وفي أصل زكريا: (الوقف[أ] مضطراً)، بفتح همزة (أل) للابتداء. . . ، وأنت تعلم أنَّ نسخة المضارع أحسنُ من المصدر، وهو كذلك في النُّسخ باعتبار الأكثر» اهـ.

وأشار د. أشرف طلعت ص ٣٦ إلى روايةٍ ثالثةٍ موزونةٍ وهي: «يَقِفُ»، ولم أجدها إلا في الطبعة الأخرى لشرح ابن يالوشة ص ٨٢ .

(٣) قال ابن الحنبلي ص ١٥٦: «بألفٍ بَدَلَ همزةٍ سُكِّنَتْ على حَدِّ (سَبأْ)[ب] في قراءة ابن كثير من رواية قنبل بسكون الهمزة وصلاً؛ حملاً للوصل على الوقف» اهـ.

وقال القاري ص ٢٥١ - ٢٥٢: «(يُبْدَا) بصيغة المجهول، وسَكَّنَ همزتَه ضرورةً ثم أبدل ألفاً، وقال اليمني: (الهمزة في «يُبْدأْ»[ج] ساكنة على نية الوقف كما في رواية قنبل بـ«سبأْ»)، وضبطُ الروميّ بصيغة الفاعل حيث قال: (وَيَبْدأُ القارئ)[د]، لكنه خلاف الظاهر للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين (يُبْدَا) و(يُوقَفُ) على ما فيه من نظام المرام» اهـ.

وضَبْطُه في نسخة الناظم بفتح الياء وبالألف: «يَبْدَا».

والأنسب مع «الْوَقْفُ» هو البناء للمعلوم: «يَبْدَا»، ومع «يُوقَفُ» البناء للمجهول: «يُبْدَا».

ووقع في بعض الطبعات: «وَيُبْتَدا» بزيادة التاء، وفي بعضها: «ويبدأُ» بتحريك الهمزة، وكلاهما غير موزونٍ.

(٤) هذا البيت والذي يليه كلاهما في الطَّيِّبة.

(أ) وأشار زكريا الأنصاري إلى رواية «يُوقَفُ».

(ب) قال تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢].

(ج) كما عند الضباع والطبعة الأزهرية.

(د) الأَوْلى أن يُؤتَى بقول الرومي ص٢٣٩: «ويَبْدَا: فعل، وفاعله ضمير راجع إلى القارئ» اهـ.

٧٨ - وَلَيْسَ فِي ٱلْقُرْآنِ[١] مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ[٢] وَلَا حَرَامٌ[٣] غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبْ

* * *

(١) بالهمز، ويجوز وزناً أن يكون غير مهموز على نحو قراءة ابن كثير: «القُرَان».

(٢) تَعَاقَبَتِ الشروح والطبعات على روايتين: «يَجِبْ» وهي التي في نسخة الناظم، و«وَجَبْ» وهي التي في الطَّيِّبة.

قال عبدالدائم ص ٢٠٤: «(وَجَبْ) بلفظ الماضي هي النسخة التي ضبطناها عنه آخراً، وفي النُّسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل[أ]، والأول أحسن والثاني جائز، وقد عُلِمَ [ما فيه القافية وضعفه]»[ب] اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٥٩: «وفي بعض النُّسخ: (من وقف يجب)، وترجح النسخة الأُولى بسلامتها من سناد التوجيه المعدود من عيوب القوافي، وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيَّد» اهـ.

وأشار زكريا الأنصاري والقاري إلى رواية «يَجِبْ».

(٣) الذي في نسخة الناظم: «ولا حرامٌ غيرُ» برفعهما.

قال ابن الناظم ص ٢٦٨: «(ولا حرام) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع على أنه معطوف على محلِّ (من وَقْفٍ) لأنه اسمُ (ليس)، والجر على العطف على لفظه[ج]، وكذلك (غير ما له سبب)، فإن رفعت (حرام) رفعت (غير)، وإن جررته جررته»[د] اهـ، وتَبِعَهُ مُعْظَمُ الشُّرَّاح من بعده.

وزاد عبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري: وَجْهاً ثالثاً لـ«غير» وهو النصب على الحال[هـ]، إلا أن ابن الحنبلي قال ص ١٥٩: «والاستثناءُ أَظْهرُ» اهـ، وقال القاري ص ٢٦٠: «وجُوِّزَ نصبُه حالاً، ويمكن نصبُه على الاستثناء أيضاً» اهـ.

(أ) أي المضارع: «يجبْ»، وفيه دليل على أن نسخة الناظم التي بين يدي هي من النُّسخ القديمة.

(ب) قال مُحَقِّقُهُ: «وردت هكذا في النسختين، وأحسبها: ما في القافية من ضعفٍ» اهـ.

(ج) أي لفظ «وَقْفٍ».

(د) جاء عند القسطلاني ص ١١١: «وإن نصبت نصبتها»!.

(هـ) في الطبعة التي اعتمدتها لشرح زكريا الأنصاري ص٩٣: «... ويجوز نصبهما حالاً» اهـ. والصواب: «نصبها» بلا ميم كما في الطبعتين الأخريين لشرحه.

١٥- بَابُ ٱلْمَقْطُوعِ وَٱلْمَوْصُولِ

٧٩ - وَٱعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَ تَا[(١)] فِي ٱلْمُصْحَفِ[(٢)] ٱلْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَىٰ

٨٠ - فَٱقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ[(٣)]: (أَن لَّا) مَعْ[(٤)]: (مَلْجَأً)[(٥)] وَ[(٦)](لَا إِلَـٰهَ إِلَّا)

---

(١) بالقصر وجوباً للوزن.

(٢) رواية «في المُصْحَفِ» معرَّفاً بـ«أل» عند: ابن الناظم، وعبدالدائم، والمزي، والفضالي، والمسعدي، ونسخة الناظم.
وفي روايةٍ: «في مُصْحَفِ» بالإضافة عند: خالد الأزهري، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والقاري، وابن يالوشة.
قال ابن الحنبلي ص ١٦٠ - ١٦١: «و(مصحفِ الإمام) بالإضافة البيانية، ووقع في بعض النُسَخ: (المصحف الإمام) على البَدَلِيَّة؛ لأنَّ الإمامَ اسمُ المصحفِ الذي جَمَعَ فيه الإمامُ عثمانُ ﷺ القرآنَ. . .، ويجوز على تقديرِ الإضافةِ أن يكون المرادُ بالإمامِ أميرِ المؤمنين عثمانَ ﷺ، وبمصحفِه مصحفَهُ المرسومَ بالإمام، لكنَّ الأوَّلَ أَوْلى» اهـ.
وقال ابن يالوشة ص ٨٢: «الإضافة بيانية، أي: مصحفٌ هو الإمامُ» اهـ.

(٣) قال القاري ص ٢٧١: «ضُبط بتنوينِ (كلمات) وإضافتها، والثاني يحتاج إلى تقديرٍ، أي: اقطعْ (أن) في عَشْرِ كلماتِ (أن لا)، والأول[(أ)] [أَسْلَسُ][(ب)] في المبنى وأحسن في المعنى؛ فإنَّ (أن لا) مفعولُ (اقطع) أو خبرُ مبتدأ محذوف، تقديره: هي (أن لا)» اهـ.
وهو بالتنوين في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٥) قال المزي ص ١٤٦: «ويجوز في (ملجأ) الفتحُ على الحكاية وتُنَوَّنُ حينئذ[(ج)]، والجرُّ على الإضافة» اهـ.
وقال القاري ص ٢٧١: «وفتح (ملجأ) على الحكاية، ويجوز جَرُّهُ مُنَوَّناً على الإعراب[(د)] أو للضرورة» اهـ.
قلت: فلا يتزن البيت إلا بتنوين «ملجأً»، أما الاكتفاء بفتحة واحدة «ملجأ» فخروجٌ عن الوزن.

(٦) قال القاري ص ٢٧٢: «وفي نسخةٍ: (ملجأً «أن لَّا إله إلَّا»)، وهي أَوْلى[(هـ)] كما لا يخفى» اهـ. =

(أ) أي: التنوين.
(ب) في الطبعتين الأخريين للمنح: «أساس».
(ج) تُنَوَّنُ لضرورة الوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨].
(د) أي: على الإضافة.
(هـ) لاشتمالها على «أن» وهي موضع الشاهد من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤].

٨١ - وَ(تَعْبُدُوا)(١) يَاسِينَ(٢)، ثَانِيْ(٣) هُودَ(٤)، (لَا يُشْرِكْنَ)(٥) (تُشْرِكْ)(٦) (يَدْخُلَنْ)(٧) ... ...

= وفي الطبعة الباكستانية الثانية إشارةٌ إلى روايةٍ ثالثةٍ وهي: «أَوْ (لا إله إلا)».

إذن فيها رواياتٌ ثلاثٌ:

- ... ... وَ(لا إلـه إلا)
- ... ... (أَن لَّا إلـه إلا)
- ... ... أَوْ (لا إلـه إلا)

(١) قال تعالى: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟﴾ [يس: ٦٠]، و[هود: ٢٦].

(٢) قال طاش كبري زاده ص ٢٥١: « (ياسين) ظرفٌ لقوله: (أن لا تعبدوا) أي: في سورة يس، وكذا (ثاني هود) ظرفٌ له أيضاً» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٢: «نصب (ياسين) على الظرفية» اهـ.

(٣) قال القاري ص ٢٧٢: «وكان حقه أن يقول: (وثانيَ هود) - بالنصب[أ] - فحذفَ العاطِفَ وسكَّنَ الياءَ ضرورةً» اهـ.

(٤) انظر التعليق على كلمة «هود» في البيت رقم ٩٠ .

(٥) قال تعالى: ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الممتحنة: ١٢].

(٦) قال ابن الحنبلي ص ١٦٢: «... و﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾ في الحج [آية: ٢٦] وإليه أشار بقوله: «تُشْرِكْ»، لكنه سَكَّنَ كافَهُ للوزن» اهـ.

قلت: الكاف ساكنةٌ أصلاً وليس للوزن: ﴿تُشْرِكْ﴾.

وعَلَّقَ الشمراني في جامعه على هذا اللفظ بقوله ص١٥٣: «في إحدى الطبعات (نشرك) بدل (تشرك) وكلا اللفظين وارد في القرآن» اهـ.

قلت: المرادُ آيةُ الحجِّ لا غير، فهو بالمُثَنَّاة فوقُ.

(٧) قال ابن الحنبلي ص ١٦٢: «... و﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ﴾ [القلم: ٢٤] وإليه أشار بقوله: (يَدْخُلَنْ) مقتصِراً على النون المُدغَمة» اهـ، وكذا ابن يالوشة.

وقال القاري ص ٢٧٢: «وخفف نون (يَدْخُلَنْ) وقُطِعَتْ عَمَّا بعدها من ضميرها المتصل بها رسماً لضرورة الوزن» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «يَدْخُلْنَ» بسكون اللام وفتح النون!، وهو خطأ فاحش.

(أ) عطفاً على «ياسينَ».

٨١ - ... ... (تَعْلُوا عَلَىٰ)(١)

٨٢ - (أن لَّا يَقُولُوا)(٢) (لَا أَقُولَ)(٣). (إن مَّا)(٤): بِٱلرَّعْدِ. وَٱلْمَفْتُوحَ(٥) صِلْ. وَ(عَن مَّا

٨٣ - نُهُوا)(٦) اقْطَعُوا. [(مِن مَّا)(٧): بِرُومِ وَٱلنِّسَا](٨) ... ...

---

(١) قال تعالى: ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الدُّخَان: ١٩].

وكُتبت في بعض الطبعات: «تعلو» بدون الألف الفارقة!، والصواب إثباتها.

(٢) قال تعالى: ﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

(٣) بفتح اللام؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، وليس بضمِّها كما وقع في بعض الطبعات: «أقولُ»!.

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [الرعد: ٤٠].

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٥٣: «قوله: (والمفتوحَ) منصوبٌ (صِلْ)، والتقديم للوزن» اهـ.

وعند الضباع هكذا: «كَالْمَفْتُوحِ»!، وبُعْدُه لا يخفى.

(٦) قال تعالى: ﴿عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦].

(٧) قال تعالى: ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ﴾ [الرُّوم: ٢٨]، وقال سبحانه: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن فَتَيَـٰتِكُمُ﴾ [النساء: ٢٥].

(٨) قال عبدالدائم ص ٢١٠: «قوله: (من ما بروم والنّسا) هي النسخة التي قرأناها على الناظم، وأصلح في المجلس وقرأناها عليه أيضاً: (من ما مَلَكْ رومِ النّسا)[أ]، والكل صحيح»[ب] اهـ.

- «من ما بروم والنّسا» هي التي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وأشار إليها القاري.

- «من ما مَلَكْ رومَ النّسا» أشار إليها: زكريا الأنصاري[ج]، وابن الحنبلي، والفضالي. =

(أ) قام المحقق بتنوين «روم» مع زيادة واوٍ قبل «النسا»، وهو غير موزونٍ، ولا يصح هذا إلا مع الرواية الأُولى: «من ما بروم والنّسا».

(ب) قال د. أيمن سويد ص١٢: «ولمّا كانت كلمة ﴿مَلَكَتْ﴾ مشتركة بين السورتين فقد عدّل بعضُ الفضلاء بَيْتَ الجزريةِ ليُصبح: نُهُوا ٱقْطَعُوا. مِن مَّا مَلَكْ: رُوم النّسا» اهـ.

قلت: يُفهَم مِن كلامِه حفظه الله أنّ المُعَدِّلَ شخصٌ آخَرُ غيرُ ابنِ الجزريِّ، وهذا خلافُ ما صَرَّحَ به عبدُالدائم، والله أعلم.

(ج) جاء في الطبعة التي اعتمدتها للدقائق المحكمة ص ٩٦: «وفي نسخةٍ بدل (من ما بروم والنسا): (من ما ملكت بروم النسا)» اهـ، وهو غير موزونٍ، خلافاً لِمَا في طبعة البارودي التي فيها ص ٧٦: «من ما ملك روم النسا».

٨٣ - ... ... خُلْفُ[(١)] ٱلْمُنَافِقِينَ . (أَمِ مَّنْ) : أَسَّسَ[(٢)]

= وقال ابن الحنبلي عند إشارته إلى هذه الرواية ص ١٦٣ : «بإسكان كاف (مَلْكُ)، وحذف تنوين (روم) للوزن» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٥ : «هذا وقد ضُبط (روم) بالرفع، والنصب وهو الأَوْلى؛ ليكون نصبُه على نزع الخافض[(أ)]، ويؤيده ما في نسخةٍ صحيحةٍ - وهي أصل الشيخ زكريا - : (نهوا اقطعوا من ما بروم والنّسا)» اهـ.

و«النِّسا» في كلتا الروايتين مقصورٌ وجوباً للوزن.

وفي الطبعة التي اعتمدتها للمنح الفكرية ص ٢٧٥ : «نُهُوا اقْطَعُوا مِنْ مَلَكَتْ رُومُ النِّسا» كذا!، وهو موزونٌ إلا أنني لم أجدها في الطبعتين الأخريين للمنح، بل الموجود فيهما : «نُهُوا اقطعوا من ما ملك روم النسا».

وقال القاري - فيما بعدُ - ص٢٧٦ : «... ولعله قَيَّدَهُ بقوله : (ملكت)[(ب)] لهذا» اهـ.

فعَلَّقَ المُحَقِّقُ على كلمة «ملكت» بقوله : «أي : في نسخة المؤلف التي هي بلفظ (... من ملكت روم النسا * خلف المنافقين ...) حيث إن الناظم سَرَدَ المثالين بقوله : (من ملكت) أي الآيتين اللتين جاء بهما لفظ (ملك) مقروناً بتاء التأنيث، وعطف عليه ما في المنافقين بذكر سورته أيضاً لأنه موضعٌ ليس فيه لفظ (ملك) فاكتملت الثلاثة، وفي نُسَخٍ أخرى للمقدِّمة : (من ما بروم والنسا)» اهـ.

(١) قال القاري ص ٢٧٦ : «ضُبط بالرفع، أي : خُلْفُ ما في المنافقين ثَبت، كما ذكره الشيخ زكريا، وبالنصب على أنه ظرف لـ(اقطعوا) بتقدير مضاف، أي : مع خُلْفِ المنافقين» اهـ.

وهو بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٢) قال القاري ص ٢٧٦ : «بألف الإطلاق[(ج)] معروفاً ومجهولاً[(د)] كما قُرئ بهما في السبعة، والأكثر على الأول» اهـ.

وقال د. أشرف طلعت ص ٣٨ : «كلمة (أَسَّسَا) ضُبطت في نسخةٍ : (أُسِّسَا) وهي قراءةٌ سبعيةٌ صحيحةٌ» اهـ.

والذي في نسخة الناظم وعامة الشروح والطبعات : «أَسَّسَا» بالبناء للمعلوم.

(أ) ضبطه د. أيمن سويد بكسر الميم عند إشارته إلى هذه الرواية ص ١٢ : «رومِ»، وكذا د. أشرف طلعت.

(ب) في طبعة المنح الفكرية الصادرة عن دار المنهاج ص ١٤٩ : «ملك»، أما طَبعة عبد القوي عبد المجيد فالذي فيها ص ٢٩٤ : «مالك» وهو تصحيف.

(ج) قمتُ بحذفها للمحافظة على رسم المفردة القرآنية، وراجع التعليق على «فتنة» في البيت ٤٩ .

(د) «معروفاً» أي : مبنياً للمعلوم، و«مجهولاً» أي : مبنياً للمجهول.

٨٤ - فُصِّلَتِ[(١)]، ٱلنِّسَا[(٢)]، وَذِبْحِ[(٣)]. (حَيْثُ مَا)[(٤)].
وَ(أَن لَّمِ)[(٥)] ٱلْمَفْتُوحَ[(٦)]. كَسْرُ[(٧)] (إِنَّ مَا)[(٨)]:[(٩)]

٨٥ - ٱلَانْعَامَ[(١٠)]. ... ...

---

(١) بكسر التاء لالْتقاء الساكنين، وإلا فهي ساكنة في الآية التي سُمِّيت السورةُ بها: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣].

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بكسر الذال وبالجر حكايةً لقوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧].

(٤) قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤ و ١٥٠].

(٥) بتحريك الميم لالْتقاء الساكنين، والمراد قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٣١]، وقوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

(٦) قال القاري ص ٢٧٨: «بنصب (المفتوح) على أنه مفعولٌ تقديره: واقطعوا (أن لم) المفتوح همزته» اهـ.

(٧) ضُبط في نسخة الناظم بالرفع والنصب: كَسْرُاَ إ[(أ)]، وهو بالرفع في أكثر الشروح والطبعات.
قال الفضالي ص ٣٧٧: «وقوله: (كَسْرُ إنَّ ما) على حذف مضافٍ، والتقدير: أي: وكَسْرُ كلمةِ (إنَّ ما) ثابتٌ في الأنعام» اهـ.
وهو بالنصب عند طاش كبري زاده حيث قال ص ٢٥٨: «(كَسْرَ) عطف على مفعول (اقطعوا)» اهـ، وكذلك القاري حيث قال ص ٢٧٨: «منصوب أيضاً على المفعولية، أي: اقطعوا (إنَّ) المكسورةَ عن (ما)» اهـ.

(٨) قال تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

(٩) قال الشمراني في جامعه ص ١٥٣: «أُخِّرَ هذا البيت عن الذي بعده في إحدى الطبعات» اهـ.
قلت: كان الأَوْلى به - إن كان كذلك - أن يَنُصَّ على تَخْطِئَةِ هذا؛ فإنَّ في البيتِ تضميناً وهو تَعَلُّقُ آخِرِه وهو «إنَّ ما» بأول البيت التالي وهو «الأنعام»، فالبيتانِ متلازمانِ ولا يجوز الفصلُ بينهما.

(١٠) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
وضُبط في نسخة الناظم بالنصب والجر: لَانْعَامِ، وهو بالنصب في أكثر الشروح والطبعات، =

(أ) يَظْهَر أن الضمة زِيدَتْ فيما بعدُ؛ فهي ليست بنفس مِدادِ الناسخ، والله أعلم.

٨٥ - . . . وَٱلْمَفْتُوحَ[١]: (يَدْعُونَ)[٢] مَعَا وَخُلْفُ[٣] ٱلْأَنْفَالِ[٤] وَنَحْلٍ[٥] وَقَعَا

٨٦ - وَ[٦] (كُلِّ[٧] مَا سَأَلْتُمُوهُ)[٨]، وَٱخْتُلِفْ: (رُدُّوا)[٩] كَذَا (قُلْ بِئْسَمَا)[١٠]، وَٱلْوَصْلَ[١١] صِفْ:

= وضَبَطَه بالوجهين د. أشرف طلعت ص٣٨ .

قال القاري ص ٢٧٨: «منصوب على نزع الخافض» اهـ.

ومَن جرَّهُ فعلى تقدير «في» كما يُفهم من عبارة طاش كبري زاده حيث قال ص ٢٦٠: «قوله: (الأنعام) متعلّق بمقدَّرٍ هو صفةٌ لآخرِ البيتِ السابقِ أعني قوله: (كسر إن ما)، والمعنى: كسر (إن ما) في الأنعام، فحَذَفَ (في) بدلالة المقام» اهـ.

(١) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٠: «(والمفتوحَ) عطف على (كَسْرَ إن ما)» اهـ.

وقال القاري ص ٢٧٨: «(والمفتوحَ) منصوب، أي: اقطعوا (أن ما) المفتوحَ همزته» اهـ.

(٢) قال تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠].

(٣) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٠: «و(خُلْفُ): مبتدأ مضافٌ إلى (الأنفالِ)» اهـ.

(٤) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

و«الأنفالِ» مضاف إليه على ما تقدّم من إعراب طاش كبري زاده.

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٠: «(ونَحْلٍ) عطف على (الأنفالِ)» اهـ.

(٦) كنتُ قد وقعتُ على روايةٍ لا أذكر أين وقفتُ عليها، وهي:

(مِن كلّ ما سألتموه)، واختلف . . . .

بزيادة «مِن» بدل الواو، فإن كانت كذلك فهي مَحْكِيَّةٌ؛ قال تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

(٧) قال القاري ص ٢٨٠: «بكسر (كُلِّ) على الحكاية» اهـ.

(٨) عند عبدالرازق موسى والطبعة الباكستانية الثانية:

و(كل ما سألتموه) قَطْعاً، واختلف . . . .

بزيادة كلمة «قَطْعاً»، وهو غير موزونٍ.

(٩) قال تعالى: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾ [النساء: ٩١].

(١٠) قال تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

(١١) قال طاش كبري زاده ص ٢٦٢: «(والوصلَ) مفعولُ (صِفْ)» اهـ.

٨٧ - (خَلَفْتُمُونِي)[١] وَ(ٱشْتَرَوْا)[٢]. (فِي مَا) ٱقْطَعَا:
(أُوحِيْ)[٣] [(أَفَضْتُمُ) (ٱشْتَهَتْ)][٤]، (يَبْلُو)[٥] مَعَا

٨٨ - ثَانِي (فَعَلْنَ)[٦]، وَقَعَتْ[٧]، رُومٌ[٨]، كِلَا «تَــنْــزِيــلُ»[٩]، ... ...

---

(١) قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِيٓ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

(٢) قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠].

(٣) بسكون الياء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

(٤) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، بتحريك الميم وجوباً لألتقاء الساكنين.

والذي عند طاش كبري زاده، وابن يالوشة، والبرنابادي: «(أَفَضْتُمْ) وَ(ٱشْتَهَتْ)»، بزيادة واوٍ بينهما، وهو موزونٌ؛ وحينئذ لا حاجة لتحريك الميم.

قال البرنابادي في تقطيعه ص ٨٩: «تُمْ وَٱشْتَهَتْ: مستفعلن» اهـ، فهو نصٌّ على وجود الواو.

ووقع عند بعضهم: «(أَفَضْتُمُ) وَ(ٱشْتَهَتْ)» بتحريك الميم مع وجود الواو؛ وهو غير موزونٍ.

(٥) بياء المضارعة المُثَنَّاة تحتُ؛ إذ المراد قوله تعالى: ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] و[الأنعام: ١٦٥].

ووقع في بعض الطبعات: «نبلو» بالنون، وهو خطأٌ كما ترى.

ووقع في بعضها: «يبلوا» بالألف الفارقة!، ولا تكون هذه الألف إلا مع واو الجماعة، بينما الواو في «يبلو» من بنية الفعل.

ومنهم مَن جَمَعَ بَيْنَ الحُسْنَيَيْنِ حيث كَتَبها كالآتي: «نبلوا» بالنون والألف الفارقة معاً!!.

(٦) قال تعالى: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

(٧) بسكون التاء وجوباً للوزن؛ وإلا فهي محركة في الآية المرادة: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١].

(٨) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات، وبالجر عند بعضهم، وأجازهما د.أشرف طلعت ص٣٩ .

(٩) انظر الحاشية الآتية.

٨٨ - ... ... ظُـــلَّةٌ[١] ... ...

(١) هنا عدة أمور:

١- تَوَاتَرَت الشروحُ والطبعاتُ على إثباتِ لفظِ «شُعَرَا» بتحريك العين وبالقصر، وهو الذي في نسخة الناظم، إلا أنه غير موزونٍ.

قال حسن الوراقي: «ولكي يتزن البيت ينبغي سكون العين من (شُعْرَا)، والله أعلم» اهـ.

قلت: لا يتزن البيت بما اقْتَرَحَه، والله أعلم.

٢- والذي عند البرنابادي والشمراني: «شُعْرَاءَ»، وهو موزونٌ.

قال البرنابادي ص٨٩: «فالياءُ من (أُوحِيْ) والعينُ من (شُعْرَاءَ) ساكنان ضرورةً، و(شُعْرَاءَ) ممدودٌ على الأصلِ فَافْهَمْ» اهـ.

وقال عند إعرابه ص ٨٨: «وسائر الكلمات إلى لفظ (شُعْرَاءَ) منصوبات محلاً ظرف» اهـ.

وقال عند تقطيعه ص ٨٩: «تَنْزِيلُ شُعْ: مُسْتَفْعِلُنْ، رَاءَ وَغَيْ: مُفْتَعِلُنْ» اهـ.

٣- والذي عند الضباع والطبعة الباكستانية الأُولى: «شُعَرَاءٍ» بفتح العين وبالمَدِّ منوَّناً مجروراً، وهو غير موزونٍ إلا أن تُسَكَّنَ عَيْنُه كما في الطبعة الأزهرية: «شُعْرَاءٍ».

٤- والذي عند د. أشرف طلعت: «تنزيلِ الشُّعَرَا» مقروناً بـ«أل» وبسكون العين وبالقصر، وهو غير موزونٍ.

وقال ص ٣٩: «قولُ الناظم: (تنزيلِ الشُّعْرَا وغَيْرَ ذي صلا) يُمْكِنُ أن يَتَّزِنَ أيضاً[أ] على روايةِ: «(تنزيلٍ[ب] الشُّعْرَا) و(تنزيلُ شُعْرَاءٍ)، وأما على روايةِ: (تنزيلُ شُعَرَا) فلا يَتَّزِنُ، والله أعلم» اهـ.

٥- وفي روايةٍ وهي التي عند ابن الحنبلي وَحْدَهُ: «ظُلَّةٌ»، وهو موزونٌ.

قال ابن الحنبلي ص ١٦٧: «... فالمُتَّفَقُ على قَطْعِه: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٦] بالظُّلَّةِ[ج]، وإليه أشار بقوله: (ظُلَّةٌ) أي: وموضعُ ظُلَّة، وفي بعض النُّسَخ: (شُعَرَا) بالقصر على كَفِّ مستفعلن» اهـ.

قلت: أشار بـ«الكَفِّ»[د] إلى عدم اتِّزانِه؛ لأن «مستفعلن» التي تُكَفُّ هي التي في الخفيفِ والمُجتثِّ، وليست التي في الرجز؛ لكونِ نونِ «مستفعلن» التي في غير الخفيفِ والمُجتثِّ =

(أ) الأَوْلى به أن يَنُصَّ على عدمِ اتِّزانِ الروايةِ التي أَثْبَتَها!.

(ب) بالتنوين.

(ج) أي: بسورة الشعراء الوارد فيها قوله تعالى: ﴿عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ [الآية: ١٨٩].

(د) الكَفّ: هو حذف السابع الساكن.

٨٨ - ... ... وَغَيْرَهَا[(١)] صِلَا

= ليست ثانيَ سَبَبٍ بل إنها ثالثُ وتدٍ، خلافاً لنونِ «مستفعلن» التي فيهما فإنها ثاني سَبَبٍ[(أ)]، ومعلومٌ أنَّ الزِّحافَ مُخْتَصٌّ بثواني الأسبابِ فقط.

* أما لفظ «تنزيل» ففيه ما يلي:

١- ضُبط بالرفع في نسخة الناظم[(ب)] وأكثر الشروح والطبعات حكايةً لقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزُّمَر: ١].

٢- ضَبطَهُ الضباع بالجر على الإضافة: «تنزيلِ»، وهو كذلك في الطبعة البحرينية والطبعتين الباكستانيتين.

٣- وضَبطَهُ مُحقِّقُ المنح الفكرية بالنصب: «تنزيلَ»، ولا وجه له إلا أن يُحمَل على قراءةٍ شاذةٍ.

ولا يجوز تنوينُه إلا مع روايةِ «الشُّعَرَا» فإنه حينئذٍ واجبُ التنوينِ.

* **وأخيراً**: فإنَّ أَثْبَتَ لَفْظَيْنِ من حيث الروايةُ هما: «شُعَرَا» و«ظُلَّةٌ»، وبدا لي إثباتُ اللفظِ الأخيرِ لِاتِّزانِه، والأمرُ سَهْلٌ، واللَّهُ أعلم.

(١) رواية «وغَيْرَها صِلَا» عند: خالد الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، والقاري، والمسعدي، ونسخة الناظم.

وفي روايةٍ: «وغَيْرَ ذِي صِلَا» وهي عند: ابن الناظم، وعبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي[(ج)]، والفضالي، وابن يالوشة.

قال القاري ص ٢٨٣: «وفي نسخةٍ: (وغَيْرَ ذِي صِلَا)، وفي أخرى: (وغَيْرَهُ صِلَا) بالتذكير فهو راجعٌ إلى لفظ الشعراء» اهـ.

وقال طاش كبري زاده في إعراب «غير» ص ٢٦٨: «(وغَيْرَها) مفعولُ (صِلَا)» اهـ، ونَصَّ عليه القاري.

وقال ابن الحنبلي ص ١٦٧ - ١٦٨: «وكلمة (غَيْرَ) منصوبة بـ(صِل)، أو مرفوعة على الابتداء، والعائد محذوف، أي: صِلَنْهُ[(د)]» اهـ.

(أ) لِذا فُصِلَتْ فيهما العين عن اللام تمييزاً لها عن «مستفعلن» التي في غيرهما من البحور.

(ب) كأنه ضُبط في نسخة الناظم بالضم والجر: تَنْزِيلُِ.

(ج) وأشار ابن الحنبلي إلى الرواية الأخرى بقوله ص١٦٧: «ويُروَى: وغيرهما صلا» اهـ. بزيادة الميم، وهو تصحيف، ثم إنه غير موزونٍ.

(د) النون في «صِلَنْهُ» هي نون التوكيد الخفيفة التي قُلبت في النظم ألفاً.

٨٩ - (فأَيْنما)[١] كَالنَّحْلِ: صِلْ، وَمُخْتَلِفْ[٢] فِي الشُّعَرَا[٣] الأَحْزَابِ[٤] وَالنِّسَا[٥] وُصِفْ[٦]

٩٠ - وَ صِلْ: (فَإِلَّمْ)[٧] هُودَ[٨]. (أَلَّن نَّجْعَلَ)[٩] (نَجْمَعَ)[١٠]. ... ...

---

(١) قال تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال سبحانه: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

(٢) بكسر اللام في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
قال القاري ص ٢٨٥: «مختلِف: اسم فاعل، والتقدير: مختلِفٌ رَسْمُهُ، أو: الرَّسْمُ مختلِفٌ» اهـ.
وضبطه بعضهم بفتح اللام: «ومختلَف» اسم مفعول، كما فعل مُحقّقُ شرحِ القسطلانيِّ والضباعُ وغيرُهما، وضُبط بالوجهين عند ابن يالوشة.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.
قال القاري ص ٢٨٥: «وفي نسخةٍ بدل (الشُّعرا): (الظُّلَة) - وهي أصل الشيخ زكريا - لِمَا جاء في السورة: ﴿عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ [الآية: ١٨٩]» اهـ.
ولفظ «في الشُّعَرَا» هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(٤) في الطبعة الأزهرية: «والأحزاب» بزيادة الواو، وهو غير موزونٍ.

(٥) بالقصر وجوباً للوزن.

(٦) قال القاري ص ٢٨٥: «بصيغة المجهول... قال اليمني: (وفي بعض النُّسخ: «اتُّصِفْ»[(أ)] والمعنى واحد)، أقول: وفيه أنَّ المبنى مختلف؛ لأنَّ الفعل اللازم لا يُبنَى مجهولاً...» اهـ.

(٧) قال تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤].

(٨) قال طاش كبري زاده ص ٢٧٢: «نصب على الظرفية، أي: في سورة هود» اهـ.
وقال القاري ص ٢٨٧: «منصوب على الإضافة لكونها عَلَمَ السورةِ، أو على نزع الخافض واعتبار الظرفية» اهـ.

(٩) قال تعالى: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨].

(١٠) قال تعالى: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣].

(أ) في طبعة المنح الصادرة عن دار المنهاج: «تصف»، ويُؤيِّدُها قولُ البرنابادِيِّ ص ٨٩: «وفي بعض النُّسَخ: تصف» اهـ.

٩٠ - ... ... (كَيْلَا): (تَحْزَنُوا)[١] (تَأْسَوْا عَلَىٰ)[٢]

٩١ - حَجٌّ[٣] (عَلَيْكَ حَرَجٌ)[٤]. وَقَطْعُهُمْ[٥]: (عَن مَّن يَشَآءُ)[٦] (مَن تَوَلَّىٰ)[٧]. (يَوْمَ هُمْ)[٨]

٩٢ - وَ(مَالِ): (هَٰذَا)[٩] وَ(ٱلَّذِينَ)[١٠] (هَـٰؤُلَا)[١١].

... ...

---

(١) قال تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

(٢) قال تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

(٣) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال طاش كبري زاده ص ٢٧٢: «و(حَجٌّ) خبرُ مبتدأ محذوف، أي: ثالثُها حَجٌّ» اهـ.

وضَبَطَهُ بالجر «حَجٍّ» مُحَقِّقُو الشروح الآتية: ابن الناظم، وعبدالدائم، وزكريا الأنصاري، وآمُلُ أَلَّا يكونَ تَوَهُّماً - منهم - لإعمالِ «على» التي في آخر البيت السابق؛ فإنها مَحْكِيَّةٌ.

وضَبَطَه مُحَقِّقُ المنح الفكرية بالنصب مع ترك التنوين: «حَجَّ»!.

(٤) قال تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

(٥) مبتدأ، قاله: طاش كبري زاده، والقاري.

(٦) قال تعالى: ﴿وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾ [النور: ٤٣].

(٧) قال تعالى: ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾ [النجم: ٢٩].

(٨) قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣].

(٩) قال تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال سبحانه: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧].

(١٠) قال تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [المعارج: ٣٦].

(١١) قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨]، وقُصِرَ في النظم وجوباً للوزن.

وقال القاري ص ٢٩٠: «وفي نسخةٍ بعد (ها): (ولا)، لأنها[أ] من تتمة المسألة السابقة، و(لا) متعلّقة بالقضية اللاحقة وهي قوله: (تحين. . .)» اهـ.

فصورة الرواية التي ذكرها القاري: =

(أ) أي: ها.

٩٢ - ... ... (تَحِينَ)[١]: فِي ٱلْإِمَامِ صِلْ، وَوُهِّلَا[٢]

= و(مالِ): (هذا) و(الذين) (ها). (ولا تحين)[أ] ... ...

ويَظهَر - والله أعلم - أنها هي التي عند المزي حيث قال ص ١٥٥: «وقوله: ولا تحين في الإمام صل...» اهـ، وكذلك الفضالي حيث قال ص ٣٩٦: «... فهذا معنى قولِ الناظمِ: (ولا تحين في الإمام صل)» اهـ.

(١) تَعاقَبتِ الشروحُ والطبعاتُ على قَطْعِ التاءِ ووَصْلِها، وأكثرُهم على وصلها كما في نسخة الناظم.
قال حسن الوراقي: «قوله: (تحين) يُحذَر مِن إشباعِ فتحةِ التاءِ فيتولد منها ألفاً[ب] (تاحين)؛ فيُخالِفَ اللفظَ القرآنيَّ والعَروضَ» اهـ.
قلت: نَعَمْ هي مخالِفةٌ للفظ القرآني ولا تصح، أما من حيث العروض فالوزن مستقيم بها؛ «تَاحِينَفِلْ»: مستفعلن، «إِمَامِصِلْ»: مفاعلن، «وَوُهِّلَا»: مفاعلن.

(٢) رواية «وَوُهِّلَا» عند: عبدالدائم، والمزي، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري، والمسعدي، ونسخة الناظم، وأشار إليها: خالد الأزهري، والقسطلاني.
قال القاري ص ٢٩٠: «بألف الإطلاق، وبضم الواو [وتشديد الهاء][ج] مكسوراً، أي: ضُعِّفَ وغُلِّطَ قائِلُهُ، ونُسِبَ إلى الوَهَلِ والوَهَمِ ناقِلُهُ» اهـ.
وقال البرنابادي ص ٩٢: «ماضٍ مجهولٌ» اهـ.
وضَبَطَه بفتح الواو الثانية: «وَوَهِّلَا» كلٌّ مِن: مُحقِّقِ الطرازات، وجمال القرش، والشمراني، وعلي حسن سليمان، وهو كذلك في الطبعة الباكستانية الأُولى.
وقال محمود عبدالمنعم العبد ص ١١٤: «(وَهِّلْ): فعل أمر بمعنى: (غَلِّطْ)» اهـ، والغريب أنه كَتَبَهُ في البيتِ بضم الواو!.
وضَبَطَه سيد لاشين أبو الفرح ص ١٧٩ بفتح الواو وبفتح الهاء المشددة: «وَوَهَّلَا»!.
وفي روايةٍ: «وَقِيلَ: لَا» وهي عند: ابن الناظم، وخالد الأزهري، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، وابن يالوشة، وأشار إليها: المزي، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، والقاري.
قال عبدالدائم ص ٢٢٥: «يقع في بعض النُّسَخ: (وقيل لا) بدل (ووهلا)، والأولى[د] هي التي ضبطناها عن ناظِمِها آخِراً بتحقيقٍ» اهـ. =

(أ) المراد قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صَ: ٣].
(ب) كذا في الأصل، والصواب: «ألفٌ».
(ج) في طبعات المنح الثلاث: «وتشديدها»!، والصواب ما أُثْبِتَ؛ فالمشدَّد هو حرف الهاء وليس الواو.
(د) أي: ووهلا.

٩٣ - [وَ(١)(وَزَنُوهُمُو) وَ(كَالُوهُمْ)](٢) صِلِ   كَذَا مِنَ (أَلْ)(٣) وَ هَا وَ يَا(٤) لَا تَفْصِلِ



= وقال القاري ص ٢٩٠ - ٢٩١: «وفي أكثر النُّسَخ: (وقيل لا) كما [نَصَّ][أ] عليه الرومي واختاره الأزهري[ب]، أي: وقيل: لا وَصْلَ، أو المعنى: لا تَصِلْ بل اقطع التاءَ عن (حين)، لكن تعبيره بـ(قيل) مُشْعِرٌ بتضعيفه وهو خلافُ ما عليه الجمهور، فالصوابُ الأولُ وهو مُختارُ الشيخ زكريا وعليه المُعَوَّلُ، . . . ، وبهذا يَظهَر صحةُ نسخةِ (وَوُهِّلَا)» اهـ.

(١) عند طاش كبري زاده، والبرنابادي، والطبعة البحرينية: «أَوْ» حكايةً لقوله تعالى: ﴿أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣].

(٢) ما بين المعقوفتين هو الذي في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
قال ابن الحنبلي ص ١٧٥: «(ووزنوهمْ) يُقرَأ بواوِ الصِّلَة، (وكالوهمْ) بدونها، ولو قال: (كالوهمُ و[ج]وزنوهمُ صِلِ) بواوِ الصِّلَةِ فيهما لَرَتَّبَ الكلمتين على وفق الآية[د]» اهـ.
والمُثْبَتُ عند عبدالدائم: «كالوهمُ أو وزنوهمُ صِلِ»، وهي التي عند الضباع.
إذن فيها رواياتٌ ثلاثٌ:
- ووزنوهمُو وكالوهمْ صِلِ   . . .   .
- أَوْ وزنوهمُو وكالوهمْ صِلِ   . . .   .
- كالوهمُو أو وزنوهمُو صِلِ   . . .   .

(٣) وقع في بعض الطبعات: «كذا مِنْ أَلْ»، وهو غير موزونٍ.

(٤) في أكثر الشروح والطبعات: «وها ويا».
وهما بالعكس عند: طاش كبري زاده، ونسخة الناظم: «ويا وها».
مِمَّا حَمَلَ طاش كبري زاده على أن يقول ص ٢٨٠: «وإضافة الياء إلى الضمير العائد إلى (أل) للمناسَبة بينهما في التعريف وعدم الكتابة مفصولاً» اهـ.
فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٢٩٤: «وقد أَخْطَأَ الروميُّ حيث قال في إعراب البيت: (. . .)، فإن الصواب أن (ها) عطفٌ على (يا)، وليست تلك الواوُ علامةَ ضمةِ الهمزة، وفي نسخةٍ بالعكس وهو الأَوْلى كما اخترنا؛ لِمَا فيه مِن دَفْعِ التَّوَهُّم كما لا يخفى» اهـ.

(أ) في طبعة عبدالقوي عبدالمجيد: «اقتصر».
(ب) هو خالد الأزهري.
(ج) سقطت هذه الواو من المطبوع، والتصويب من المخطوط كما يقتضيه الوزنُ.
(د) قال تعالى: ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣].

١٦- بَابُ ٱلتَّاءَاتِ

٩٤ - وَ(رَحْـمَـتُ)(١): ٱلـزُّخْـرُفِ(٢) بِـٱلـتَّـا(٣) زَبَـرَهْ(٤)
ٱلْأَعْـــرَافِ(٥) رُومٍ هُـــودَ(٦) كَـــافَ(٧) ٱلْبَـــقَـــرَهْ

(١) بالرفع كما في نسخة الناظم، وهو مبتدأٌ مضافٌ إلى «الزخرف»، قاله: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة، والبرنابادي.
أما القاري فإنه قال ص ٢٩٨: «برفع (رحمت) ونصبها» اهـ.
قلت: نصبُه على الاشتغال أو الحكاية(أ).
وفي الطبعة الأزهرية: «ورحمتا الزخرف» بألف التثنية؛ إشارةً إلى الموضعَين في الزخرف، ولكنَّ ذِكْرَ السُّوَرِ الأخرى يَمنَع مِن إيرادِ هذه الألفِ.
وقال المسعدي في خاتمة الباب ص ١٣٠: «هذه الكلمات المذكورة في الأبيات السبعة المتقدمة من قوله: (ورحمت الزخرف) إلى هنا منصوبةٌ بالعطف على لفظ (رحمتَ) إما لفظاً أو محلاً بعاطف مذكور ومقدر، وبعضها مرفوع على الحكاية» اهـ.
(٢) بالجر على الإضافة كما تقدَّم.
(٣) بالقصر وجوباً للوزن.
(٤) فعل ماض؛ قال ابن الناظم ٢٩٢: «أي: كَتَبَهُ الصحابةُ» اهـ.
(٥) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
و«الأعراف» وما بعدها معطوفات على «الزخرف» بواو محذوفة، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والبرنابادي.
وفي الطبعة الباكستانية الثانية: «في الأعراف» بزيادة «في»، وهو غير موزونٍ.
(٦) بفتح الدال في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
قال ابن الحنبلي ص ١٧٧: «و(هود) مجرور بالفتحة على أحد وجهين نحو (هند)، أو بالكسرة مع حذف التنوين للوزن» اهـ.
وقال القاري ص ٢٩٨: «وضُبط (هودَ) و(كافَ) بالفتح لأنهما اسما سورتين» اهـ.
(٧) ضُبط في نسخة الناظم بفتح الفاء وكسرها: هُودَكَافَ ، وسَبَقَ أن نَصَّ القاري على فتحه كما =

(أ) كما في قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

٩٥ - (نِعْمَتُ[(١)])هَا، ثَلَاثُ[(٢)] نَحْلِ[(٣)]، إِبْرَهَمْ[(٤)]
- مَعـاً -: أَخِيـرَاتٌ[(٥)]، ... ...

= في الحاشية السابقة.

قال ابن الحنبلي ص ١٧٧: «و(كاف) مكسورُ الفاءِ[(أ)] للوزن، والمراد به: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]» اهـ.

(١) رفعُه عند ابن الحنبلي والبرنابادي على الابتداء، وعند طاش كبري زاده عطفاً على «رحمتُ».

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ عطفاً على «نعمتُها» كما نصَّ عليه ابن الحنبلي والقاري.

أما طاش كبري زاده فإنه قال ص ٢٩٠: «(ثلاثَ) مضافٌ إلى (نحلِ)، ومنصوب على الظرفية، أي: في ثلاث مواضع في النحل» اهـ.

فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٣٠٠: «ولا يصح قول الرومي: (إنه نصب على الظرفية)؛ إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفاً له، وجَعْلُهُ ظرفاً لقوله: (نعمتها) مُخِلٌّ بالمعنى؛ لأنَّ ضميرَ (نعمتها) راجعٌ إلى البقرة» اهـ.

وقال القاري ص ٣٠٠: «والمفهوم من كلام الشيخ زكريا أنهما[(ب)] منصوبان حيث قال: (وَزَبَرَ بالتاء أيضاً «نعمتها»)» اهـ.

(٣) بالجر على الإضافة.

(٤) قال ابن الناظم ص ٢٩٤: «و(إِبْرَهَم) لغةٌ في (إِبْرَاهِيم)» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص ١٨١: «بفتح الهاء مع ترك الألف والياء، لغةٌ في (إبراهيم)» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «إِبْرَاهَمْ» بإثبات الألف، وهو غير موزونٍ، وإن كان لغةً أيضاً في «إبراهيم».

وفي بعضها: «أَبْرَهَمْ» بالنقل، وهو - وإن جاز وزناً - خلافُ الأصل الذي هو القطع.

(٥) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات؛ صفة لـ«ثلاث» كما صرح به ابنُ الناظم وآخرون.

قال ابن الحنبلي ص ١٨٠: «و(أخيراتٌ) خبر (هي) المحذوف العائد إلى (ثلاث نحل)» اهـ.

أما القاري فإنه قال ص ٣٠٠: «ضُبط (أخيراتٍ) بالنصب على الحال مِن مجموع (ثلاث نحل) وموضِعَيْ إبراهيم؛ احترازٌ مِن أوائل النحل وأول إبراهيم، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: وهُنَّ أخيراتٌ» اهـ.

وهو منصوب عند طاش كبري زاده لكونه صفةً لـ«ثلاثَ» المنصوب عنده على الظرفية.

(أ) في الأصل: «ألفاً» وهو تصحيف.

(ب) أي: «نعمتها» و«ثلاث».

٩٥ - ... ... عُقُودُ[١] ٱلثَّانِ[٢]: «هَمُّ»[٣]

٩٦ - لُقْمَانُ[٤]، ثُمَّ ... ...

---

(١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

قال ابن الحنبلي ص ١٨٠: «مرفوع على أنه عطف على المرفوع قَبْله، وكذا (لقمان) و(فاطر) و(عمران)» اهـ.

وقال القاري ص ٣٠١: «ضُبط (عقود الثان) بضم الدال وفتحها، والضم هو الأَتَمُّ على أنه عطف على (ثلاثُ)» اهـ.

وهو بالنصب عند طاش كبري زاده عطفاً على «ثلاثَ» المنصوب عنده على الظرفية.

(٢) بحذف يائه وجوباً للوزن.

(٣) الذي في عامة الشروح والطبعات: «هَمُّ».

والذي عند عبدالدائم: «ثَمَّ»، وقال ص ٢٣١: «وقوله: (الثان ثَمَّ) بمعنى: هناك، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعض النُّسَخ: (هَمَّ) مكان (ثَمَّ) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾[أ] [المائدة: ١١]» اهـ.

أما نسخة الناظم فرَسْمُ الكلمةِ فيها يحتمل اللفظين: [illegible].

وأشار إلى رواية «ثَمَّ» كلٌّ مِن: زكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي.

أما القاري فإنه قال ص ٣٠١: «وأمَّا ما في نسخةٍ بدل (هَمَّ): (ثَمَّ) - بفتح المثلثة - أي: هناك، كما نقله الشيخ زكريا؛ فهو تصحيفٌ للمبنى وتحريفٌ للمعنى[ب]، وأغْرَبُ مِن هذا ما ذَكَرَهُ اليمنيُّ مِن أنَّ في بعض النُّسَخ: (ثُمَّ) بضم الثاء، أي: ثُمَّ لقمان» اهـ.

وتَبِعَهُ البرنابادِيُّ حيث قال ص ٩٥: «وأمَّا ما في نسخةٍ: (ثَمَّ) بفتحِ الثاءِ أو ضمِّها فتصحيفٌ» اهـ.

ووقع في بعض الطبعات: «هُم» بضم الهاء، وهو وَهَمٌ.

(٤) بإبقائه ممنوعاً من الصرف، ولا يصح تنوينُه كما وقع في بعض الطبعات فإنه غير موزونٍ.

قال القاري ص ٣٠١: «برفع (لقمان) و(فاطر)، وفي نسخةٍ بنصبهما على منوال ما سبق في (عقود)، ولعل وجه النصب على نزع الخافض، أو على أنه مفعولُ (زَبَر) كما تقدم، وكذا قوله: (عمران)» اهـ

(أ) وهِمَ مُحقِّقُ الطِّرازات إذ أثبتَ قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ [البقرة: ٢٣١].

(ب) لعل القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَمْ يطَّلعْ على قولِ عبدالدائم: «وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم» اهـ.

٩٦ - ... ... فَاطِرٌ[١]، كَالطُّورِ[٢]، عِمْرَانَ[٣]. (لَعْنَتَ)[٤]: بِهَا وَالنُّورِ[٥]

٩٧ - وَ(امْرَأَتٌ)[٦]: يُوسُفَ، ... ...

(١) راجع الحاشية السابقة.

(٢) في نسخة الناظم وهو الذي عند طاش كبري زاده[أ]: «والطور» بالواو، ولعله مجرور بإضمار «في»، أي: وفي الطور.

وفي صدْرِ هذا البيتِ طمسٌ في نسخة الناظم: [...] .

(٣) راجع التعليق على «عقود» و«لقمان».

(٤) بفتح التاء حكايةً لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النور: ٧].

وفي نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات: «لعنتٌ» بالتنوين مرفوعاً، وهو موزونٌ، إلا أن إبقاءَه على الحكاية أَوْلى ما دام موزوناً بها.

(٥) بالجر عطفاً على الضمير المجرور[ب] المتصل «بها»، قاله: طاش كبري زاده، وابن الحنبلي، والقاري.

(٦) بالرفع عطفاً على «رحمتُ» عند طاش كبري زاده، وعلى الابتداء عند القاري.

ونَقَلَ القاري عن اليمنيِّ قولَه ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ومنها امرأتٌ» اهـ.

وقال القاري ص ٣٠٢: «والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أنَّ (امرأت) منصوبةٌ مضافةٌ حيث قدَّر (وزَبَرَ)، فتَدَبَّرْ» اهـ.

وقال طاش كبري زاده ص ٢٩٣: «(وامرأت) عطف على (رحمت الزخرف) مضاف إلى (يوسف) والإضافة بمعنى (في)، وكذا (يوسف) مضاف إلى (عمران)، و(عمران) إلى (القصص) والإضافة لأدنى ملابسة» اهـ.

ورَدَّهُ القاري بقوله ص ٣٠٣: «وأَغْرَبَ الروميُّ حيث جَعَلَ (امرأت) مضافةً إلى يوسف...، ووَجْهُ الغرابةِ لا يخفى على ذوي النُّهى» اهـ.

قلت: لا يَتَّزِنُ البيتُ إلا بتنوين «امرأتٌ» كما نصَّ عليه القاري، ولا تَغْتَرَّ بكثرة مَن أضافَهُ مِن مُحَقِّقِي الشروحِ والطبعاتِ.

(أ) أشار المحقق إلى أنه في إحدى نُسَخ التحقيق: «كالطور».

(ب) كقراءة حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ﴾ [النساء: ١]، وهو جاز عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين.

٩٧ - ... ... عِمْرَانَ[١]، ٱلْقَصَصْ،
تَحْرِيمُ[٢]. (مَعْصِيَتْ)[٣]: بِـ«قَدْ سَمِعْ»[٤] يُخَصْ[٥]

(١) بنصب «يوسفَ» و«عمرانَ» في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
قال القاري ص ٣٠٢: «بنصب (يوسفَ) و(عمرانَ) على الظرفية، أي: الكائنة فيهما[أ]، وكذا (القصص) وسُكِّنَ بالوقف» اهـ.
ونَقَلَ القاري عن اليمنيِّ قولَه: «(يوسفُ) مبتدأ، خبره محذوف، أي: مَحَلُّها سورةُ يوسف، وقوله: (عمرانُ القصص) معطوفان على (يوسفُ)، وحرف العطف محذوف للوزن» اهـ.
وعند الشمراني في جامعه:
وامرأت يوسف آل عمران القصص ... ...
بزيادة «آل»، وهو غير موزونٍ.

(٢) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.
أما القاري فقال ص ٣٠٣: «منصوب أيضاً على الظرفية أو على المفعولية» اهـ.
ولا يجوز تنوينُه كما وقع في بعض الطبعات.

(٣) بإسكان التاء وجوباً للوزن[ب] كما نَصَّ عليه ابنُ الحنبلي، وقال ص ١٨٢: «والأَوْلى أن يُجعَلا[ج] مُحْكِيَّيْنِ بالإسكان على وَقْفِ مَن يقف عليهما بالتاء» اهـ.
وغريبٌ قولُ القاري ص ٣٠٣: «و(معصيت) مُنوَّنةٌ لكَوْنِها مبتدأً، وجُوِّزَ جرُّهُ حكايةً لأنها وَرَدَتْ في القرآنِ مجرورةً» اهـ.
ومِثْلُهُ لا يَقَعُ في مِثْلِ هذا!؛ فلا يجوز في تاءِ «معصيتْ» إلا الإسكان كما نَصَّ عليه ابن الحنبلي، ولا يَتَّزِنُ البيتُ بتحريكِها فضلاً عن تنوينِها، فلا تَغْتَرَّ بكثرةِ مَن نَوَّنَهُ مِن مُحَقِّقِي الشروحِ والطبعاتِ.

(٤) بإسكان العين وجوباً للوزن، فالمراد قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ١].

(٥) قال القاري ص ٣٠٣: «و(يُخصّ) بصيغة المجهول، ويجوز تذكيرُه باعتبار لفظ (قد سمع)، وتأنيثُه باعتبار سورته» اهـ.
=

(أ) في الأصل: «فيها»، والتصويب من الطبعتين الأخريين.
(ب) المراد قوله تعالى: ﴿بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨ و٩].
(ج) أي: «مَعْصِيَتْ»، و«سُنَّتْ» التي في البيت الآتي.

٩٨ - (شَجَرَتَ)[١]: ٱلدُّخَانِ[٢]. (سُنَّتْ)[٣]: فَاطِرِ[٤]
كُـلّاً[٥]، وَٱلْأَنْـفَـالِ[٦]، وَحَـرْفِ[٧] غَـافِـرِ

= قلت: تذكيره بالمثناة التحتية: «يُخصُّ»، وتأنيثه بالمثناة الفوقية: «تُخصُّ»، وهو بالتذكير في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

(١) بالرفع في نسخة الناظم وبعض الشروح والطبعات.
قال البرنابادي ص ٩٧: «مرفوع لفظاً مبتدأ، خبره: مرسومةٌ بالتاء، أو منصوب مفعولُ (زَبَرَ) على قياسِ ما مَرَّ» اهـ.
والأَوْلى أن يُضبَط بالفتح كما في أكثر الشروح والطبعات؛ حكايةً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدُّخَان: ٤٣].

(٢) بالجر على الإضافة، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والقاري.
وجوَّزَ القاري نَصْبَه حيث قال ص ٣٠٤: « بجر (الدخان) على أن الإضافة بمعنى (في)، ويجوز نصبُه على الظرفية بنزع الخافض» اهـ.
فائدة: «الدُّخَان» بتخفيف الخاء المعجمة، وعامَّةُ الناسِ يُشدِّدُونها: «الدُّخّان» وهو خطأ؛ قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ١١]، وقال أيضاً: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدُّخَان: ١٠].

(٣) بإسكان التاء وجوباً للوزن، فالمراد كقوله تعالى: ﴿سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣].

(٤) بالجر على الإضافة.

(٥) قال طاش كبري زاده ص ٢٩٥: «(كلاً): حال من (سُنَّت فاطرِ)» اهـ، وكذا القاري.

(٦) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.
وهو مجرور عطفاً على «فاطرِ»، نَصَّ عليه: طاش كبري زاده، والقاري.

(٧) رواية «وَحَرْفِ غَافِرِ» عند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، وزكريا الأنصاري، وابن الحنبلي، والفضالي، وابن يالوشة، وأشار إليها القاري.
قال د.أشرف طلعت ص٤١: «قولُ الناظم: (وحرف غافر) يُقرَأ بنصب[أ] الفاء وجرِّها» اهـ.
وفي روايةٍ: «وَأُخْرَى غَافِرِ» وهي عند: ابن الناظم، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده، والقاري، والمسعدي، ونسخة الناظم، وأشار إليها: ابن الحنبلي، والفضالي.
قال القاري ص ٣٠٤: «(وأخرى) أي: وسُنَّت أخرى هي في غافر، فـ(أخرى) في محل جر، =

(أ) كما ضَبَطَه الشيخ أيمن سعيد ص٥٦، ونصبُه على نزع الخافض.

٩٩ - (قُرَّتُ عَيْنٍ)[(١)]. (جَنَّتٌ)[(٢)]: فِي وَقَعَتْ.
(فِطْرَتْ)[(٣)]. (بَقِيَّتْ)[(٤)]. وَ(ٱبْنَتٌ)[(٥)]. وَ(كَلِمَتْ):

١٠٠ - أَوْسَطَ[(٦)] ٱلْأَعْرَافِ[(٧)]. وَكُلُّ مَا[(٨)] ٱخْتُلِفْ جَمْعاً وَفَرْداً فِيهِ: بِٱلتَّاءِ عُرِفْ

* * *

= و(غافرِ) بَدَلَهُ، وفي بعض الأصول: (وحرفِ غافرِ) بالجر[(أ)] مضافاً» اهـ.

هذا وقد قال ابن الناظم ص ٢٩٥: «(وأخرى غافر) أي: آخِرها» اهـ.

فتعقَّبَهُ القاري بقوله ص٣٠٤: «... وفي غافر: ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الآية: ٨٥] وهي آخر السورة، لكنْ قول ابنِ المصنِّف: («أخرى غافر» أي: آخرها) غيرُ مستقيم؛ للفرق بين الآخِرِ والأخرى كما لا يخفى على ذوي النهى، ومع ذلك فهو بيانٌ لِمَحَلِّهِ لا احترازٌ عن أَوّلِه أو آخِرِه لِعَدَمِ تَحَقُّقِ تَعَدُّدِهِ[(ب)]» اهـ.

وقال زكريا الأنصاري ص ١٠٩: «وفي نسخةٍ: وآخِرُ غافرِ»[(ج)] اهـ، بسكون الراء وجوباً للوزن، وأشار إليها د. أشرف طلعت ص٤١ .

(١) قال تعالى: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ [القَصَص: ٩].

(٢) بتنوينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٩].

(٣) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الرُّوم: ٣٠].

(٤) بسكون التاء وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [هود: ٨٦].

(٥) بتنوينه وجوباً للوزن، والمراد قوله تعالى: ﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ [التحريم: ١٢].

(٦) قال طاش كبري زاده ص ٢٩٦: «ظرف لـ(كلمت)» اهـ، وكذا القاري.

(٧) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

(٨) كُتبت «وكل ما» في بعض الشروح والطبعات هكذا: «وكلما»، وهو خطأٌ بَيِّنٌ؛ فـ«كُلُّ»: مبتدأ[(د)]، و«ما» اسم موصول في محل جر بالإضافة، ولا يصح نصبُه كما عند بعضهم: «وكلَّ ما».

(أ) عطفاً على «الأنفالِ».

(ب) فلفظ «سنت» لم يَرِدْ في سورة غافر إلا مرة واحدة.

(ج) لم أجد هذه العبارة في الطبعتين الأخريين للدقائق المحكمة.

(د) قاله طاش كبري زاده ص ٢٩٦ .

١٧- بابُ هَمْزِ ٱلْوَصْلِ

١٠١ - وَٱبْدَأْ بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمْ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ ٱلْفِعْلِ يُضَمْ

١٠٢ - وَٱكْسِرْهُ حَالَ ٱلْكَسْرِ وَٱلْفَتْحِ، وَفِي ٱلْأسْماءِ[1] غيرِ[2] ٱللامِ كَسْرُها[3]، وفي[4]:

---

(١) بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل.

(٢) قال القاري ص ٣١٠: «و(غير) إما مجرور على أنه نعتُ (الأسماءِ)، أو منصوب على الاستثناء» اهـ.

وإليك صورتها من نسخة الناظم فكأنها بأكثر من حركةٍ: ٱلأغيرِ .

(٣) المثبَت عند البرنابادي ص ١٠١: «كَسْرُهُ»[أ]، وأشار إلى الرواية المشهورة.

(٤) انقسم الشُّرَّاحُ هنا بحسب المعنى المراد إلى فريقين:

أحدهما: ذَهَبَ إلى أنَّ «وَفِيٌّ» اسمٌ بمعنى «تامّ».

قال زكريا الأنصاري ص ١١٤: «(كسرُها) أي: كسرُ الهمزة فيها (وَفِيّ) أي: تامٌّ» اهـ.

وقال ابن الحنبلي ص١٨٩: «... فإنه أراد بذلك أنَّ كَسْرَها في الأسماءِ تامٌّ، ثم بَيَّنَ تلك الأسماءَ بقوله: ابن...» اهـ، وقال أيضاً ص ١٩١: «... وفي الثاني[ب] الجناسُ المُرَكَّبُ[ج] بين (في) المُرَكَّبِ من الواوِ، (وَفِيّ) بمعنى (تامّ)» اهـ.

وقال الفضالي ص ٤٣٩: «(وَفِيّ) أي: تامٌّ» اهـ.

وقال القاري ص ٣١٠: «بتشديد الياء، سُكِّنَ وقفاً أو خُفِّفَ فهو (فَعِيل) بمعنى (وافٍ)، أي: تامٌّ، والمعنى: كسرُ الهمزةِ فيها تامٌّ» اهـ.

والآخر: ذَهَبَ إلى أنَّ «في» حرف جر، والواو قبلها حرف عطف، وهو المفهوم من شرح: ابن الناظم، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده.

قال طاش كبري زاده ص ٣٠٢ - ٣٠٣: «(وفي الأسماء) خبر مقدم لقوله: (كسرُها)...، قوله: (وفي ابن) عطف على قوله: (وفي الأسماء)، أي: الكسر في ابن...» اهـ. =

(أ) الضمير عائد على الهَمْز.

(ب) أي: وفي البيت الثاني وهو: «واكسره حال الكسر...».

(ج) الجناس المُرَكَّب: هو أن يتفق اللفظان في الحروف والحركات والخط مع اختلاف معناهما بشرط أن يكون أحدُهما تاماً والآخَرُ مركَّباً مع حرفٍ لا غير.

١٠٣ - (ابْنٍ) مَعَ (ابْنَةِ)[1] (امْرِئٍ) وَ(اثْنَيْنِ)   وَ(امْـرَأَةٍ) وَ(اسْـمٍ) مَـعَ (اثْـنَـتَيْـنِ)

* * *

= فَتَعَقَّبَهُ القاري بقوله ص ٣١١ - ٣١٢: «وأما قول الرومي (...) فليس في محله بل خطأ من جهة المبنى وكذا من طريقة المعنى ...» اهـ، ثم شَرَعَ في تَبْيِينِهِ مبنىً ومعنىً.

أما ابن يالوشة فجَزَمَ بأنه حرفُ جَرٍّ حيث قال ص ٩٨: «... فعلى هذا يكون قولُه: (وفي) حَرْفَ جَرٍّ لا اسمٌ، تَأَمَّلْ» اهـ.

والواضح من ترقيم د.أيمن سويد أنه حرف جر ص ١١: «...، وَفِي».

وعليه يكون «ابنٍ» في البيت الآتي:

- بَدَلاً من «الأسماءِ» كما نَصَّ عليه: زكريا الأنصاري، والفضالي، والقاري.

قال القاري ص ٣١١: «فقوله: (ابنٍ) بالجر بدلٌ من (الأسماءِ) كما قاله الشيخ زكريا، أو عطف بيان وهو الأظهر؛ فالمرادُ مِن (الأسماءِ) الآتيةُ» اهـ.

- أو اسماً مجروراً عند مَن اعتبر «في» حرف جر.

(١) إن كان المراد اللفظ الذي في القرآن فقط فهو بالتاء المفتوحة: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ [التحريم: ١٢]، فإن كان المراد على إطلاقه فهو بالتاء المربوطة كما في نسخة الناظم.

ولا يجوز تنوينُه كما وقع في بعض الطبعات.

١٨- بَابُ ٱلْوَقْفِ عَلَىٰ أَوَاخِرِ ٱلْكَلِمِ

١٠٤ - وَحَاذِرِ ٱلْوَقْفَ بِكُلِّ ٱلْحَرَكَهْ ۞ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ[1] ٱلْحَرَكَهْ[2]

١٠٥ - إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ[3] بِنَصْبٍ، وَأَشِمْ ۞ إِشَارَةً[4] بِٱلضَّمِّ: فِي رَفْعٍ وَضَمْ



---

(١) بالرفع في نسخة الناظم وأكثر الشروح والطبعات.

وظاهرُ كلامِ ابنِ الحنبلي أنه مبتدأ مؤخر حيث قال ص ١٩١: «(فبعض حركهْ) يريد: فهناك بعضُ حركةٍ» اهـ، وكذا ابن يالوشة.

أما طاش كبري زاده فإنه قال ص ٣١١: «نصب على أنه مفعول لفعل محذوف، أي: ايتِ (بعضَ)، وهو مضاف إلى (الحركهْ)» اهـ، وتَبِعَهُ القاري.

وأجازهما د. أشرف طلعت ص٤٢ .

(٢) بالتعريف عند: عبدالدائم، وخالد الأزهري، والمزي، والفضالي، والقاري، والمسعدي، ونسخة الناظم.

قال القاري ص ٣٢١: «هذا وفي النظم إيطاءٌ[أ] بتَكْرار (الحركهْ) وهو عيب» اهـ.

وهو نَصٌّ منه أنه بالتعريف لأن الأول كذلك.

وفي روايةٍ: «فبعض حركهْ» بالتنكير عند: ابن الناظم، والقسطلاني، وزكريا الأنصاري، وطاش كبري زاده، وابن الحنبلي، وابن يالوشة.

(٣) قال القاري ص ٣١٧: «وفي نسخةٍ: وَبِنَصْبٍ» اهـ، بالواو.

(٤) قال طاش كبري زاده ص ٣١١: «تمييز من (أَشِمَّ)» اهـ.

وقال البرنابادي ص ١٠٤: «منصوب لفظاً مفعولٌ له للفعل» اهـ.

(أ) يُعَدُّ الإيطاء من عيوب القوافي، وهو: تَكْرار الكلمة نفسها بمعناها في قافية القصيدة الواحدة، دون فصلٍ بينهما بسبعة أبيات فأكثر، ولا يُعَدُّ إيطاءً كونُ إحدى الكلمتين مَعرِفةً والأخرى نكرةً.

[خَاتِمَةُ «ٱلْجَزَرِيَّةِ»]

١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَّىٰ[١] نَظْمِيَ[٢] «ٱلْمُقَدِّمَهْ»[٣] مِنِّي لِقَارِئِ[٤] ٱلْقُرَانِ[٥] تَقْدِمَهْ[٦]

١٠٧ - وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ ثُمَّ ٱلصَّلَاةُ بَعْدُ وَٱلسَّلَامُ

١٠٨ - [عَلَىٰ ٱلنَّبِيِّ ٱلْمُصْطَفَىٰ[٧] وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ

١٠٩ - أَبْيَاتُهَا: «قَافٌ» وَ«زَايٌ»[٨] فِي ٱلْعَدَدْ[٩] مَنْ يُحْسِنِ[١٠] ٱلتَّجْوِيدَ يَظْفَرْ بِٱلرَّشَدْ][١١]



(١) قال طاش كبري زاده ص ٣١٤: «وفي بعض النُسخ: (وقد ٱنقضى)، والأول أصح» اهـ، وكذا القاري.
قلت: لا يتزن البيت برواية «انقضى».

(٢) بتحريك الياء وجوباً للوزن، نَصَّ عليه: القسطلاني، والفضالي، والقاري.

(٣) بكسر الدال وفتحها، والكسر أشهر، راجع البيت رقم ٤ .

(٤) قال القاري ص ٣٢٢: «ويجوز أن يكون (قارئ القُران) مفرداً مراداً به الجنس، أو جمعاً حذف نونه للإضافة» اهـ، راجع البيت رقم ٣ .

(٥) بغير هَمْزٍ كقراءة ابن كثير، راجع البيت رقم ٢٧ .

(٦) ويجوز ضم الدال: «تَقْدُمَهْ».

(٧) عند القاري: «أحمدٍ»، وقال ص ٣٢٢: «بتنوين (أحمدٍ) للضرورة، وفي نسخةٍ بدله لفظُ (المصطفى) وهو أَوْلى كما لا يخفى» اهـ.

(٨) في حساب الجُمَّل: القاف = ١٠٠، والزاي = ٧، فالمجموع: ١٠٧ .

(٩) عند عبدالرزاق موسى ص ١٠٩: «بِٱلْعَدَدْ».

(١٠) رواية «مَنْ يُحْسِنِ» عند: زكريا الأنصاري[أ]، وابن يالوشة، والبرنابادي.
وفي روايةٍ: «مَنْ يُتْقِنِ» وهي عند: عبدالرزاق موسى، وعلي حسن سليمان، والقرش، ود. محمد شرعي.

(١١) قال د. أيمن سويد ص١٣: «البيتان اللذان بين حاصرتين من زيادات بعض العلماء، وليسا من أصل المنظومة» اهـ.
وانظر الأمرَ وافياً في الصفحة الآتية تحت عنوان «خاتمة حول خاتمة الجزرية».

(أ) في الطبعة التي اعتمدتها لشرحه: «من يتقن»، وهو خلافُ ما في الطبعتين الأخريين لشرحه.

خَاتِمَةٌ حَوْلَ خَاتِمَةِ ٱلْجَزَرِيَّةِ

١٠٦ - وَقَدْ تَقَضَّىٰ نَظْمِيَ «ٱلْمُقَدِّمَهْ» مِـنِّـي لِقَـارِئِ ٱلْقُـرآنِ تَـقْـدِمَـهْ

١٠٧ - وَٱلْحَـمْـدُ لِلَّهِ لَهَـا خِـتَـامُ ثُـمَّ ٱلـصَّـلَاةُ بَـعْـدُ وَٱلـسَّـلَامُ

١٠٨ - [عَلَىٰ ٱلنَّبِيِّ ٱلْمُصْطَفَىٰ وَآلِهِ وَصَـحْـبِـهِ وَتَـابِـعِـي مِـنْـوَالِهِ

١٠٩ - أَبْيَاتُهَا: «قَافٌ» وَ«زَايٌ» فِي ٱلْعَدَدْ مَنْ يُحْسِنِ ٱلتَّجْوِيدَ يَظْفَرْ بِٱلرَّشَدْ]

أ- البيتان ١٠٦ و١٠٧ مثبَتان في نسخة الناظم وجميع الشروح والطبعات، ولا يجوز الفصلُ بينهما كما يَفعَل بعضُهم، ولَمْ يُشِرْ إلى شيءٍ بعدهما: ابنُ الناظم، وخالد الأزهري، والمزي، والقسطلاني، وطاش كبري زاده.

ب- أما عبدالدائم فقد اكتفى بهما ثم قال ص ٢٤٤ - ٢٤٥: «ولَمْ يُطِعِ الناظمَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يصلي على آله وصحبه لضيق المقام وطَلَباً للٱختصار مع قصيدةٍ لذلك وعِظَمِ الٱهتمام، وقد كَمَّلْتُها ببيتٍ في ذلك فَتَمَّ النِّظَامُ فقلتُ:

علـى الـنـبيِّ الـمـصـطفى المختارِ[1] وآلِه وصَـحْـبِـه الأطـهـارِ[2]

ج- وقال زكريا الأنصاري ص ١١٨: «وفي نسخةٍ بَعْدَ (والسلامُ): ...» اهـ، وذَكَرَ البيتين ١٠٨ و١٠٩، وكذا ابن يالوشة.

د- ولَمْ يَذْكُرِ ابنُ الحنبلي البيتَ ١٠٩ البَتَّةَ كما في شرحه المخطوط، خلافاً لِمُحَقِّقِهِ الذي أَقْحَمَهُ في شرحه المطبوع.

هـ- وعزا ابنُ الحنبلي والقاري البيتَ ١٠٨ إلى بعض النُّسَخ، إلا أنَّ القاري أَثْبَتَ «أحمدِ» بدل «المصطفى» وأشار إليه.

و- وعن البيت ١٠٩ يقول ابن الحنبلي ص ١٩٨: «... لكن لا يخفى أن هذا

(١) بتحريك حرف الرَّوِيِّ، ولا يجوز إسكانُه كما فَعَلَ مُحَقِّقُ الطرازاتِ.

(٢) ذَكَرَه زكريا الأنصاري وشَرَحه، وعَزَاهُ القاري إلى بعض النُّسَخ، ولعلهما لَمْ يَطَّلِعَا على عبارة عبدالدائم، ومِن الطريفِ أن يأتي مِن بَعْدِهما المسعديُّ لِيَعْزُوَهُ إلى عبدالدائم.

البيتَ مع مَتْلُوِّهِ(١) خارجٌ عن المقدمة بقرينة قوله في صدرهما: وقد تقضى نظمي المقدمهْ» اهـ.

ز- وعن البيت ١٠٩ يقول د. أشرف طلعت ص٤٣: «وليس هذا البيت الأخير من الجزرية قَطْعاً؛ إذ لو كان منها لَزادَتِ الأبياتُ إلى مِئَةٍ وثمانٍ، ولَوَجَبَ أن يقال: أبياتُها (قافٌ) (وحاءٌ) في العدد، إضافةً إلى أنَّ قائلَ هذا البيتِ معروفٌ، وهو الشيخُ المقرئُ محمدُ بنُ أحمدَ السَّلْسِيلِيُّ، نسبةً إلى (مِنْيَة ابن سَلْسِيل) بالقرب من (المَنْزَلَة) بمصر، ذَكَرَ ذلك ابنُ غازي في شرحه على الجزرية» اهـ.

ح- وعند الضباع والطبعتين البحرينية والباكستانية الثانية بَدَلَ البيت ١٠٨:

على النبيِّ المصطفى مُحَمَّدًا(٢)   وآلِه وصَحْبِه ذَوِي الهُدَى

ط - وقال د. أيمن سويد ص١٣: «البيتان اللذان بين حاصرتين مِن زياداتِ بعضِ العلماءِ، وليسا مِن أصلِ المنظومةِ» اهـ.

ي - وأَخْتِمُ بقول زكريا الأنصاري ص٣١: «وعِدَّةُ أبياتِها مِئَةٌ وسبعةٌ على ما في أكثرِ النُّسَخِ، ومِئَةٌ وثمانيةٌ على ما في أَقَلِّها» اهـ.



---

(١) في المطبوع: «متلويه»، والتصويب من المخطوط، ومرادُه بِمَتْلُوِّهِ: البيت ١٠٨ .

(٢) بنصب «مُحَمَّدًا» على المدح وذلك بقطع النعت؛ احترازاً مِن أن يقع في القافيةِ إصرافٌ: وهو اختلاف حركة الرَّوِيِّ بين الفتحةِ وغيرِها، وهو من عيوب القوافي.

الفهرس